إذا كانت الحروب تتولد في عقول البشر
ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

الموكب

الثمن
٢٠٠
أ.ت

ثقافي
٢٠٠٢

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

أخبار المنظمات

الأليكسو / الدكتور المنجي بوسنينة في الاجتماع التأسيسي للمجلس العربي لكتب الأطفال والنشء

الايسيسكو / رسالة إلى القارئ : البناء الحضاري.. ضرورة حياة

المحور الثقافي

أثر الترجمة والألسن في الثقافة الموريتانية
(قراءة في الخطاب الشعري)

العلامة الشيخ سيدي المختار الكنتي
حياته وآثاره

الرواية الموريتانية وازدواجية الأصل
قراءة للثابت... والمتحرك من النص

المحور العلمي

الصناعة التقليدية: بين الموروث الحضاري التقليدي وفرص الانتقال إلى صناعة عصرية

المحور التربوي:
طرق جمع البيانات

المدير الناشر: اعلي ولد بيوط

فهـــرست المـــواضيـــع

بيان من المدير العام لليونسكو	
الدكتور المنجي بوسنينة في الاجتماع التأسيسي	
للمجلس العربي لكتب الأطفال والنشء	٥
رســـالة إلى القـــارئ	٧
الشيخ سيد المختار الكنتي / حياته وآثاره	١١
شرح عبد الله بن الحاج حمى الله لبائية بن رازكة	٢٣
أثر الترجمة والألسن في الثقافة الموريتانية	٣١
الوزارة في النظم الدستورية المعاصرة	٣٩
القبيلة الشنقيطية	٤٦
الـرواية الموريتـانيـة وازدواجيـة الأصـل:	٥٥
وادان بين الأمـس و اليـوم (ج ١)	٦٣
الأسس الدستورية للإدارة المحلية في موريتانيا	٧٢
طـــرق جمـــع البيانـــات	٧٨
الأبعاد الهيدرولوجية للأمن المائي الموريتاني	٨٨
الصناعة التقليدية: بين الموروث الحضاري التقليدي	
وفرص الانتقال إلى صناعة عصرية	٩٢
دور وسائل الإعلام والاتصال العربية	
في مواجهة العولمة الثقافية	٩٩

لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

الموكب الثقافي

العدد: ٣٠

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

المدير الناشر:
الأستاذ اعلي ولد ببوط
رئيس التحرير:
محمد الأمين ولد المنير
المدير الفني:
محمد ولد محمدن بن احظانا
المدر المنتدب للقسم الفرنسي:
امبارك ولد بيروك
يساعده:
أحمد ولد الشيخ
سكرتير التحرير:
أحمد جدو ولد محمد
مصلحة المتابعة والاشتراكات:
المسؤول: سليمان ولد محمد بونا
محمد ولد اعمر ابـــــال
عبد الرحمن ولد محمد الحافظ
المحررون:
أحمدو ولد سيدينا
مريم بنت بكـــر
محمد ولد محمد فال
محمد الأمين ولد المنيـــر
محمد, م, ولد احظانا
احمد جدو ولد محمد

طبع وإخـــراج: اللجنـــة الـــوطنـــيـــة
سحب: المطبـــعـــــة الوطنية
انواكشوط IMP. NATIONALE

المركب الثقافي

ص.ب: ٥١١٥ - هاتف: ٢٥٤٨٠٣
(٢٢٢)
فاكس: ٢٥٢٨٠٢ - المقر: انواكشوط

تنبيـــــه:

- الآراء المنشورة على صفحات المجلة لا تلزمها ولا تعبر عن رأيها بالضرورة؛
- تستقبل المجلة كل البحوث والمقالات والإبداعات الجادة باللغتين العربية والفرنسية التي لم تنشر سابقا في مجلات أو نشريات وطنية أو دولية على أن تخضع البحوث والدراسات للشروط العلمية في التوثيق والمنهج؛
- تلتزم المجلة بنشر ما أجازته لجنة القراءة وتعويضه عند نشره؛
- لا تعاد أصول المواضيع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

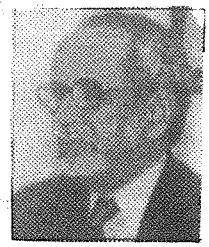

إن الإرادة القوية التي يوليها رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع لترقية الكتاب وإشاعة المطالعة في بلادنا لجديرة بالتقدير والاحترام، وذلك لكونها مسألة فريدة في عالمنا المعاصر، حيث لا توجد إرادة ولا عزيمة من هذا النوع على مستوى القمة في أي بلد من بلاد العالم لصالح الكتاب والمطالعة،الأمر الذي أثار إعجاب واهتمام جميع المنظمات الدولية العاملة في حقل الثقافة، كاليونيسكو والإيسيسكو والألكسو ومنظمة الافرانكوفونية، على سبيل المثال لا الحصر، حيث توافدت هذه المنظمات في الآونة الأخيرة، على العاصمة نواكشوط، في شأن تلك المبادرة السامية للسيد الرئيس.

أما على المستوى الوطني فقد تسابقت القاعدة الشعبية الواسعة والنخبة إلى هذه الدعوة الموفقة، داخل البلاد، فأسهم كل موريتاني غيور على مستقبل وطنه، ومن موقعه، في مدينته أو قريته أو حيه، في حملة دعم الكتاب والمطالعة، وكان ذلك الإسهام حسب وسع المواطن فأسهم ماديا و معنويا.

ولقد كانت هذه الاستجابة العارمة والصادقة بمثابة إقرار شعبي لسياسة دعم الكتاب وترقيته، وإشاعة مطالعته، في المكتبات ومراكز القراءة، وداخل البيوت، كما أنها استفتاء ضمني على هذا التوجه المبارك الذي نال كل المساندة من الشعب الموريتاني.

وكانت النتيجة -كما لاحظ الجميع- رائعة، حيث استجاب الكل، معبرا من خلال فضيلة البذل، عن تزكيته للخيار الذي شاءته القيادة الوطنية، سعيا منها لتحقيق رقي البلاد وازدهارها تحت شعار العلم والمعرفة واستضاءة بنورهما.

واللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم، من خلال فعالياتها وملتقياتها الثقافية والعلمية، و كذلك عبر مجلة "الموكب الثقافي"، ستواصل -دون تراخ- تجسيد الخيار الموفق للسيد رئيس الجمهورية بخصوص ترقية الكتاب وإشاعة المطالعة.

ونهيب عبر صفحات مجلتنا، بالجمهور الموريتاني أن يواصل هبته الرائعة بالإقبال على اقتناء الكتاب ومطالعته في المكتبات العامة والخاصة وداخل البيوت، لأن الطموح إلى أي رقي أو ازدهار بدون المطالعة والاطلاع على جديد المعارف والعلوم، ضرب من المحال.

فلنجعل الكتاب ومطالعته شعارنا لفتح أبواب العصر الجديد.

اعلي ولد ببوط

بيان من المدير العام لليونسكو بمناسبة اليوم الدولي للتسامح

(١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٢)

ها نحن نحتفل باليوم الدولي للتسامح، للمرة الثانية منذ دخلنا هذا القرن الجديد. إن البشرية تبدو، كلما تقدمت في السيطرة العملية والتكنولوجية على العالم المحيط بها، منقسمة بين الأمل في غد افضل وبين التخوف من مستقبل ينذر أكثر فأكثر بالخطر.

إن الأمل الذي انبعث بفضل ظهور ضمير أخلاقي عالي، كما تجلى ذلك على وجه الخصوص في أغسطس/آب ٢٠٠١ أثناء مؤتمر دوربان العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، قد قوضته عودة بعض أنماط السلوك البربرية. وإن بوادر موجة التعصب هذه ليست محصورة في مناطق أو فئات سكانية معينة، بل يبدو أنه لا ينجو منها بلد أو أمة.

يجب أن يكون اليوم الدولي للتسامح فرصة للتذكير بأن التسامح هو من القيم الأساسية التي تشكل قاعدة هذا الضمير العالمي. والتسامح من صلب حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو استعداد فكري للانفتاح وميل عاطفي إلى الآخر. وهو بعيد كل البعد عن الموقف السلبي، وإن كثر الخلط بينه وبين الحياد المتعالي إزاء الآخرين، فالتسامح هو بحق المبدأ الفعال للحوار وهو يقتضي معرفة الذات وضبط النزعات السلطوية التي

تتجلى في التكبر والأنانية والازدراء والعنف والاستبعاد.

إن التسامح ينطوي ضمنا على واجب السلوك الإنساني إزاء الغير وشعور التضامن إزاء الآخرين. فهو إذن أحد المواقف الإنسانية التي تتطلب ذكاء روحيا وأخلاقيا.

والتسامح كما جاء تعريفه في إعلان المبادئ بشأن التسامح الذي اعتمدته اليونسكو في عام ١٩٩٥، هو "الاحترام والقبول والتقدير للتنوع المثري لثقافات عالمنا (...) وهو لا يعني المساومة أو التنازل أو التساهل (...) وهو ليس واجبا أخلاقيا لحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضا".

وعلى الرغم من كافة جهود المجتمع الدولي، علينا أن نعترف بأن مسيرة التسامح تصطدم بتصاعد الحقد والخوف واستمرار مصيبة الجهل والأدهى من ذلك أن التوتر المذهل للوسائط الجديدة للاتصال والمعلومات، قد أتاح لدعاة التعصب إحكام قبضتهم على العقول واستغلال مواطن الضعف فيها.

وفي سياق الاحتفال بهذا اليوم المخصص للتسامح، لا بد إذن من التذكير بأن الكلمات وحدها لا تكفي بتاتا لمحاربة التفاوت والظلم والخوف. لقد غدا من المهم أكثر من أي وقت مضى خوض معركة جذرية على نفس الميدان الذي يترعرع فيه التعصب: أي هشاشة الوضع الاقتصادي والتهميش الاجتماعي - السياسي والتسطيح الثقافي والتعاسة النفسانية. فلابد من العمل الملتزم على كافة هذه المستويات من أجل القضاء إلى غير رجعة على مظاهر التعصب والعنصرية وكراهية الأجانب والاستبعاد.

وفي هذا الصدد، لا يرقى شيء إلى نجاعة العمل الوقائي المتمثل في

التعليم والتدريب فيفضل تعليم الأطفال منذ أولى سنوات العمر -في المدرسة وفي البيت وفي كلّ أماكن اللقاء- وتلقينهم مبادئ التسامح ومواقفه. وممارساته، التي تشجع "التحاور" و"العيش معا"، سوف نتوصل إلى استئصال جراثيم أوبئة لا يجوز القبول بها في قرننا هذا. واليوم الدولي للتسامح هو فرصة سانحة لحسم المعركة.

كويشيرو ماتسورا

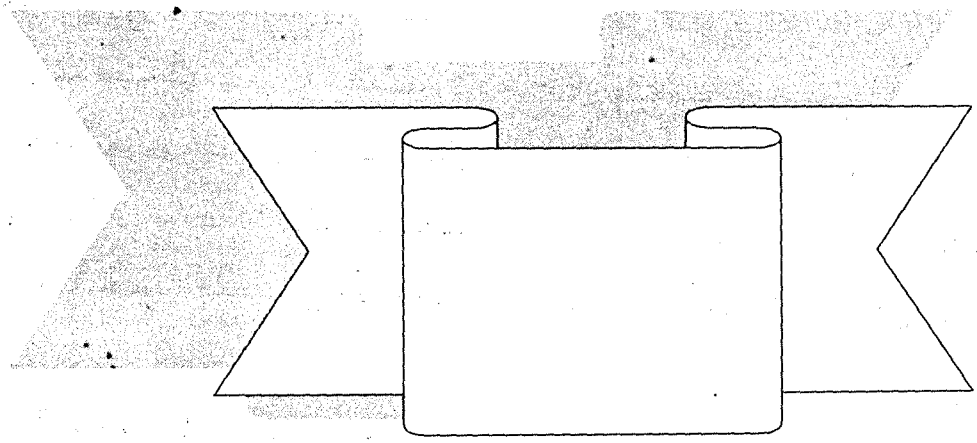

الدكتور المنجي بوسنينة في الاجتماع التأسيسي للمجلس العربي لكتب الأطفال والنشء

تم يوم الثلاثاء ٥ فبراير ٢٠٠٢ في القاهرة إعلان تأسيس المجلس العربي لكتب الأطفال والنشء، وذلك بناء على دعوة من السيدة سوزان مبارك، قرينة رئيس جمهورية مصر العربية.

وشاركت في فعاليات الاجتماع التأسيسي لهذا المجلس الجديد نخبة من الشخصيات العربية المهتمة بثقافة الطفل وممثلون عن فئات عربية وإقليمية وأهلية معنية بقضايا الطفولة في الوطن العربي. وفي مقدمة هذه الشخصيات الدكتور المنجي بوسنينة، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي اختير، بصفته الشخصية، عضوا مؤسسا لهذا المجلس.

وناقش الأعضاء المؤسسون، على امتداد يومين، أهداف المجلس وآليات عمله بما يجعله دعامة للارتقاء بكافة أوعية المعرفة الموجهة إلى الأطفال والنشء في الوطن العربي.

وسيعقد المجلس العربي لكتب الأطفال والنشء مؤتمره العام الأول في بداية شهر يوليو القادم بالقاهرة. وقد اختار أعضاؤه المؤسسون السيدة سوزان مبارك رئيسا له.

ميدالية الآلكسو التقديرية الذهبية للسيدة سوزان مبارك

وبمناسبة عقد الاجتماع التأسيسي للمجلس العربي لكتب الأطفال والنشء، انتظم حفل قدم خلاله الدكتور المنجي بوسنينة ميدالية الآلكسو التقديرية الذهبية للسيدة سوزان مبارك، تثمينا لجهودها في دعم مسيرة الثقافة العربية وحضر هذا الحفل عدد كبير من الأعضاء المؤسسين للمجلس

العربـــي لكتـــب الأطفـــال والنـــشء، وشخصيات فكرية وإعلامية، عربيـــة ومصرية، من بينـــها الســـيد فـــاروق حسني وزير الثقافة المصري، والسـيد سمير سرحان، رئيس الهيئـــة العامـــة المصرية للكتاب.

وذكر الدكتور المنجي بوســـنينة فـــي الكلمة التي ألقاها بـــهذه المناســـبة أن تعزيز الثقافة العربية وحمايتـــها هـــو حجر الأساس في قدرتنا على مواجهـــة ما يجابهنا من تحديات. مؤكدا اعـــتزاز الألكسو بمبـــادرات الســـيدة ســـوزان مبارك في هـــذا المجـــال. وخاصـــة المشروع الرائد "القـــراءة للجميـــع"، مجددا التزام المنظمـــة بتعميـــم هـــذه التجربة عربيا، حتى تمتد جدواها إلـــى كل مواطن عربي

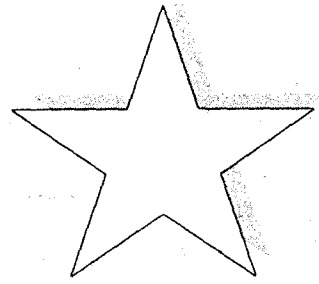

رسالة إلى القارئ

البناء الحضاري.. ضرورة حياة

تقف الأمة الإسلامية في مفترق طرق، إن لم تحزم أمرها وتختار السبيل التي تؤدي بها إلى الخروج من المأزق التاريخي الذي وقعت فيه، وتضاعفت تأزماتها وتفاقمت مشكلاتها، وضاعت منها فرص التقدم نحو الأمام.

إن الأمة الإسلامية تمر باختيار صعب لم يسبق أن مرت به حتى في مراحل الاستعمار الأوروبي لبلدانها في القرنين التاسع عشر والعشرين. وتواجه الأمة الإسلامية اليوم تحديات لا قبل لها بها، لا يقوى على مواجهتها والتغلب عليها، إلا الأمم القوية القادرة ذات البأس والمناعة.

وتكتسب الأمم قوتها ومناعتها وقدرتها على الردع، من تفوقها المطرد في العلوم والثقافة. وفي تسخيرها نتائج البحث العلمي في الرفع من مستوى الحياة العامة، بالتوسع في التنمية لتشمل جميع الميادين الحيوية، كالتجارة والصناعة والزراعة والطب والهندسة، وتحقق فيها معدلات عالية من النمو المتوازن الذي يكفل الرخاء والازدهار ويرسخ الأمن والاستقرار.

وليس إلى التفوق في العلوم والثقافة سبيل سوى تطوير التربية والتعليم تطويرا شاملا. وبلوغ المراتب العليا في سلم تحديث المناهج التربوية وتجديد الأساليب التعليمية، والوصول إلى تحقق تكافؤ الفرص أمام الجميع بحيث لا يقفل باب مدرسة أو جامعة أو معهد، في وجه من يستحق ولوجها من الذين تتوفر فيهم الشروط الموضوعية التي

تتساوى فيها جميع فئات المجتمع دون تمييز.

وتطوير التربية والتعليم يقوم على أسس منهجية ثابتة. منها التخطيط العلمي ذو الأفق الواسع الذي يراعي احتياجات المجتمع ويوفق بينها وبين الإمكانات المتاحة في انسجام وفي غير ما إخلال بمبدأ العدالة، بحيث تستفيد الأجيال الحاضرة والقادمة من الموارد المتوفرة، وينال كل جيل نصيبه من هذه الإمكانات والموارد، مما يقضي على التفاوت في الاستفادة من الفرص السانحة ويوفر القاعدة الواسعة للاستثمار في الموارد البشرية التي هي عماد المستقبل.

وكلما أحرزت الدول نجاحا في هذا المضمار بالعلم والدراسة والتخطيط والتدبير السليم، انفتحت أمامها السبيل إلى الارتقاء في المجالات الأكثر حيوية، ومنها التقدم المطرد في العلوم والثقافة، على المستوين معا؛ تطويرا للبحث العلمي في الحقول جميعا، وتوظيفا لنتائجه في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات.

من هذين المصدرين تكتسب الأمم القوة والمناعة والقدرة، فتكون أهلا للحفاظ على مكتسباتها، ولحماية مصالحها، وللذود عن حقوقها وللدفاع عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ولاكتساب السمعة والمكانة والوزن على الصعيد الإقليمي والدولي.

إن قوة مجتمع ما، تنبع من قدرته على تطوير التربية وتحديث التعليم والنهوض بمستوى البحث العلمي، وعلى ازدهار الثقافة وتوسيع دائرة تأثيرها في المحيط الاجتماعي.

وتحقيق هذا المستوى من التقدم في هذا المضمار، لا يمكن أن يتم في بيئة تعاني من معوقات النمو التي تأتي في مقدمتها الأمية في مستوياتها المتعددة، إلى جانب الخلل الذي قد يصيب العمل العام الموجه لخدمة الأفراد والجماعات على

السواء، وإلا كانت قواعد البناء هشة لا تصمد أمام العواصف والهزات التي تعترض مسيرة المجتمعات الإنسانية في كل الأزمان.

إن العلم قوة لا تقهر، والعلم يكتسب بالتعليم الراقي والمتطور الذي يواكب المستجدات ويساير المتغيرات على مستوى المناهج والطرائق والأساليب، وعلى مستوى الإدارة والتسيير والتدبير، وعلى مستوى التكوين والتدريب والتأهيل.

والتعليم الذي لا يفضي إلى امتلاك مفاتيح العلوم استيعابا وإبداعا وتفوقا وتحكما في مساراتها وضبطا لاتجاهاتها، هو تعليم قاصر وعاجز لا يحقق هدفا ولا يثمر ولا ينتج.

فهل وصلت الأمة الإسلامية إلى هذا المستوى؟ هل تعمل بهذه القاعدة الذهبية التي عملت بها الأمم الأخرى وخرجت بها من طور التخلف والجمود والتراجع إلى طور التقدم والحركة الفاعلة؟ .

إننا نطرح هذين السؤالين في وقت بلغ فيه التحدي الذي يواجه الأمة الإسلامية والعالم الإسلامي برمته، ذروته العليا، والذي يتمثل في هذه الحرب العدوانية التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، متحدية بذلك العالم كله، ومستهترة بالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة وبمبادئ ميثاقها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبجميع القوانين والأعراف والمبادئ والقيم التي آمنت بها الإنسانية منذ العصور القديمة وإلى اليوم.

إن القوة الباطشة والهيمنة المتعجرفة لا يردعهما إلا القوة المماثلة أو حتى المتقاربة، أو القوة التي تقوم على الثقة بالنفس والإيمان بعدالة القضية التي تدافع عنها، والتي تستند إلى القدرات الذاتية، وإلى التعاضد والتضامن والتعاون الفاعل والمنتج والمؤثر بين الدول التي تنتمي إلى الدائرة الحضارية الواحدة.

وأمام الهجمة الصهيونية الجديدة البالغة الضراوة التي تواجه العالم الإسلامي كله، بل تواجه الإنسانية برمتها في هذه المرحلة الحرجة، فإن الدفاع عن المصالح العليا للأمة الإسلامية، لن يكون ذا جدوى وفعالية وتأثير، إلا باكتساب القوة الاقتصادية والعلمية والثقافية، وبترسيخ أسس التضامن الإسلامي والأهلية، ويجعل المصالح العليا للأمة حافزة إلى العمل والحركة واتخاذ المبادرات السليمة التي تخدم الأهداف التي تجتمع حولها الإرادة الجماعية للأمة.

من أجل ذلك أصبحت مواصلة البناء الحضاري في مجتمعاتنا الإسلامية على أساس تطوير التربية والتعليم والتفوق في البحث العلمي والثقافي، ضرورة حياة، بكل معنى الكلمة، لأنه يمثل الرد القاطع والردع القامع لكل التحديات والتهديدات والمخاطر.

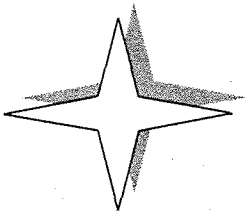

الشيخ سيد المختار الكنتي
(١١٤٢ - ١٢٢٦)
حياته وآثاره

د. حماه الله ولد السالم / كلية الآداب - انواكشوط

١- **اسمه:** هو المختار بن أحمد بن أبي بكر بن حبيب الله بن الوافي بن اعمر الشيخ بن أحمد البكاي بن امحمد الكنتي. ولد حسب الرواية الشائعة في سنة ١١٤٢ وتوفي ١٢٢٦هـ

(= ١٧٢٩- ١٨١١م) بكثيب "أوغال"، وهو موقع في الشمال الغربي لمدينة "أروان"[٢].

٢- دراساته :

نشأ الشيخ سيد المختار في قرية المبروك، وفي الأحياء البدوية حولها، نشأة لداته من أطفال الصحراء، يقرأ القرآن في الكتاب، أو يرعى غنم أهله أو يلعب مع الأطفال من جيله. ثم لم يلبث أن سئم هذه الحياة الرتيبة وتاقت نفسه إلى التجوال طلبا للعلم وتطلعا إلى حياة أكثر طموحا [٣].

يرسم لنا ابنه الشيخ سيد محمد [٤] في كتاب **الطرائف** مراحل دراسته. فقد أقام أولا في قبيلة "كل السوق" التارقية ثم في عشائرها الأخرى: "كل إنلبوش"، ثم أقام أيضا في "كل حرمة"، ولازم "آك الكلحرمي" حيث تلقى عنه مختصر خليل وبعض متون النحو والبلاغة[٥].

---

[٢] - راجع : الشيخ سيد محمد الخليفة الكنتي، الطرائف والتلائد، من كرامات الشيخين الوالدة والوالد. تحقيق عابدين بن باب احمد بن حم ألين. [نشر المعهد الموريتني للبحث، ١٩٩٤] ص.ص ٥و١٠

[٣] - م.س : ص١٦

[٤] - ن.م :١٧-١٨

[٥] - نفسه ، ١٨

كما أقام بعد ذلك في مدينة تمبكتو لكنه سرعان ماهجرها بعد أن أدرك أن المدينة تعيش في درك انحطاطها الفكري والحضاري [1].

وقد وجد ضالته في شخص سيد عالي بن النجيب[2] الذي كان عالما ضليعا فضلا عن كونه شيخا للقادرية في ذلك الوقت.

ويذكر مؤلف الطرائف أن الشيخ سيد المختار تلقى الأوراد القادرية والتربية الصوفية على يد هذا الشيخ، كما درس عليه كل المتون الكبرى في الفقه والأصول وعلوم الآلة.

ينضاف إلى ذلك ما اكتسبه الكنتي من معارف عميقة عبر مطالعته الواسعة، وهو ما أفاده تبحرا في العلوم العربية والإسلامية جعلت أهل عصره ومترجميه ودارسي حياته يصفونه بأنه مجدد القرن الثاني عشر![3].

٣- أسانيده العلمية: الأسانيد العلمية الشيخ سيد المختار الكنتي هي نفسها أسانيد شيخه ابن النجيب أو أسانيد شيوخه الأوليين من التوارق وهي كلها أسانيد في الفقه ومتمماته.

ولاتية - تنبكتية معروفة .

لكن بعض مستويات هذه الأسانيد فيه إعضال، أو اضطراب وإغفال لبعض المسندين أو تصحيف لأسمائهم. ومرده -على الأرجح- إلى الرواية الشفوية، من جانب، وإلى كون الشيخ سيد محمد الخليفة قد أملى هذه الأسانيد من حفظه[4].

و لذلك أغفل في السند التنبكتي - الولاتي الوسائط التي هي بين اند عبد الله وأحمد بابا التنبكتي [5]، أما سند اليلتماتيجي عن الهيسونكل فقد أضرب عنه صفحا [6].

---

[1] - م.س :١٩

[2] - لا نعرف عن هذا العالم شيئا سوى أن مؤلف الطرائف ذكر تلمذته على بعض أجداد الشيخ الكنتي ونسبه شريفا تكروريا. ولاشك أنه يعني الاصطلاح القديم للكلمة والذي يشمل الصحراء وبلاد السودان كلها منذ القرن ٥هـ. كما أن ابن النجيب من نفس الأرومة العربية "البيضانية" بدليل أسماء أبنائه وبناته ونتف حياتهم في الطرائف وفتح الشكور .

[3] - راجع كلام ابنه الشيخ سيد محمد الخليفة ضمن كتاب الأخبار لهارون بن الشيخ سيديا [المطبعة السريعة ، انواكشوط، ١٩٩٨] ص

[4] - الطرائف، م.س: ٣٦و٥٥

[5] - ن.م: ٣٤-٣٦

[6] - م.ص

٥- أسانيده الصوفية :

لا جدال في أن الشيخ سيد المختار الكنتي كان المؤسس الأول للتصوف الطرقي المحتضن من قبل تشكيلات اجتماعية مكينة في غرب الصحراء والسودان، بعد أن كان التصوف السائد من قبل تصوفا نظريا مداره النصوص الزهدية من قبيل حكم ابن عطاء الله وقوت القلوب لأبي طالب المكي وغيرها من التصانيف[١].

كما كان الكنتي المؤسس الفعلي للقادرية و المدشن الرئيس لعهد تدوينها الثاني منذ نشأتها على يد طبقة الجيلاني ومن تلوه.

ولذلك عرفت القادرية في المنطقة بالكنتية لأن جل مشايخها من هذه القبيلة، وبالمختارية نسبة للمختار الكنتي نفسه[٢].

لكن سند هذه الطريقة المعروض في "الطرائف" يثير العديد من الإشكالات، منها كون بعض رجاله من أعلام الطريقة الشاذلية. كما أن البعض منهم لا يمكن أن يأخذ عن البعض الآخر إلا بوسائط.

ثم إن رواية الطرائف تذكر أن سيد اعمر الشيخ الكنتي (ت ٩٤٠هـ) - وإليه يصعد السند الكنتي المختاري- أخذ الورد القادري عن محمد بن عبد الكريم المغيلي بعد أن صحبه مدة في بلاد السودان ثم أعمل الرجلان الرحلة حاجين وسلكا ما يفهم أنه بعض طرق المحور الأوسط في اتجاهه الساحلي شمالا قرب المتوسط. وأثناء مرورهما بإقليم برقة [من ليبيا الحالية]، كادا يقعان فريسة لفتاك الأعراب المسيطرين على المنطقة آنذاك ، لكنهما نجيا - كما تقول الرواية - بـ"كرامة" أهلك بها المغيلي شيخ الفتاك، في رواية مناقبية مستفيضة. ثم تقول الرواية إن الكنتي والمغيلي اتجها إلى أسيوط؟ ولقيا بها السيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م) وجرت بين المعنيين مناظرات سلم بعدها السيوطي بتقدم المغيلي عليه وتبادلا الأوراد[٣].

[١] - راجع : حماه الله ولد السالم ، بلاد شنقيط في الذاكرة العربية . الفصل الرابع : الروابط الطرقية .

[٢] - م.س

[٣] - راجع : الطرائف : ٢ : ٧٧-٧٨

وبغض النظر عن الطابع المناقبي لهذه الرواية ، فإن مسار الرحلة ومصاعب الطريق يبقى مقبولا من الوجهة التاريخية المحضة [1].

لكن الإشكال يبقى قائما بشأن الصلة بين المغيلي وسيد اعمر الشيخ، بحكم انتفاء قادرية الأول وشاذلية الثاني.

فالمغيلي كان شاذليا بشكل لا مراء فيه، وهوما تشهد له أوراده وأحزابه المحفوظة ضمن كناشه الخاص [2]. أما تبادله الأوراد مع السيوطي فممكن لأن الأخير كان شاذليا من طريق ابن وفا، كما وقعت بينه والمغيلي مساجلات شعرية بشأن حلية "تعاطيه" التي يقول بها الأخير ويأباها الأول [3]، لكن السيوطي لم يعمل الرحلة - قطعا - صوب المغرب والسودان لأن أسفار الرجل معروفة دونها هو نفسه . وإن ظن أن للسيوطي رحلة إلى بلاد التكرور، فمرد ذلك إلى خطأ وقع فيه محققو بعض كتب السيوطي عندما صحفوا جملة وردت في معرض إشادة الرجل بانتشار مؤلفاته، وهو قوله: "وشرعت في التصنيف سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب... وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والتكرور". [4]

وقد قرأ محقق حسن المحاضرة كلمة "سافرت" بضم التاء وصواب قراءتها "وسافرت". وفاعل السفر ضمير مستتر عائد على المؤلفات لا على صاحبها [5].

وجملة القول أن وجود المغيلي والسيوطي ضمن سلسلة القادرية يعد دليلا على إشكال ينبغي رفعه لتستقيم الصلة بين المغيلي وأعمر الشيخ و ليتمحض السند المختاري فادريا.

---

[1] - راجع : حسن الوزان "ليو الافريقي"، وصف إفريقيا، ط دار الغرب الاسلامي. ج١ص٦٥

وكذا انقطاع مسالك الحاج بين المغرب والمشرق حيث الأعراب في البر(ليبيا) والقراصنة النورمان في البحر(المتوسط). وهو مايصفه الشاعر الوادي آشي بقوله:

دون الحجاز ودون الغرب قاطعة من العوائق سدت دونها الطرق

عوف وزغب وديباب وسالمها والمينون وروم البحر والغرق

[2] - راجع الكناش المحفوظ بالمكتبة الوطنية بباريس .

[3] - راجع : التنبكتي "أحمد بابا" ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، ص : ٥٧٨

[4] - راجع : حسن المحاضرة :١: ٣٩١ نقلا عن : عبد الإله نبهان ، "الإمام السيوطي وسيرته الذاتية"، مقال في مجلة معهد المخطوطات العربية ، يناير-يوليو ج٢/١ ١٩٩٠ ص١١٢

[5] - م. ص

ولم يقتصر الأمر على المغيلي والسيوطي، بل طال شيوخا من أعلام الشاذلية مثل: سيد محمد بن علي بن وفا(٧٥٩-٨٠٧/١٣٥٧-١٤٤٥م)، و ابن عربي الحاتمي (٥٦٠-٦٣٨هـ) وصوفيته ذات منحى باطني خاص[١].

والحال نفسه ينسحب على أمثلة أخرى يستحيل فيها الاتصال بين المعنيين رواية أو تلمذة، مثل رواية الغزالي (ت٥٠٥) عن الشاذلي(٥٤٥)، والسيوطي عن ابن العربي(ت٥٤٥) لما بينهما من الوسائط، وكأخذ ابن العربي عن ابن مرزوق ، سواءا كان المقصود هو الجد (ت ٧٨١) أو الحفيد (ت ٨٤٢)[٢].

لكن السلسلة القادرية منسجمة من هذا الوجه إذا كان المقصود هو سندها المسمى "طريق الإرادة والاقتداء" الذي يتصل بالجيلاني من طريق الشاذلي ورجاله[٣].

واجتهادنا أن سبب هذا الخلط بين السندين الشاذلية والقادرية في السلسلة الكنتية إنما يرجع إلى وجود سلسلة شاذلية كنتية كان تلقاها مؤسس زاوية كُنتَه بـ"اتْوات" سيد احمد بن سيد محمد الرقاد الكنتي (١٠٦٣هـ) مقفله من صحبة شيخه صاحب "الزاوية الكرزازية" أحمد بن موسى الكرزازي (ت١٠١٨/١٦١٠) المولود بكرزاز بالمغرب، وسمي بمكان مولده . وهو تلميذ لمحمد السهيلي الآخذ عن أحمد الراشدي عن زروق[٤].

وفي نفس السياق جاء في "الطرائف" أن الذي أمر ابن الرقاد ببناء الزاوية، اسمه سيد عبد القادر وهو "صاحب الزاوية "[٥]. فعل المقصود هنا هو عبد القادر بن محمد (١٠٢٢/١٦١٥) وهو من كبار الشاذلية في عصره، ومؤسس فرع منها يعرف في المنطقة بالشيخية[٦].

---

[١] - ولد السالم ، م.س : ١٢٩

[٢] - راجع : أحمد بن سيد محمد العلوي ، **العضب اليماني** ، مخطوط .

[٣] - ولد السالم ، م.ص

[٤] - م.ص

[٥] - الطرائف : ٦٨-٦٩

[٦] - علي فهمي اخشيم ، أحمد زروق والزروقية ، المنشأة الشعبية للنشر ، طرابلس ، ١٩٨٠. صص١٦٦-١٦٧

وربما كان انعكس على السلسلة الكنتية التشابك المعروف بين الشاذلية والقادرية بالرغم من أن كلا منهما تعتبر طريقة مستقلة ، فرجال الشاذلية -على سبيل المثال - حرصوا كل الحرص على إبقاء صلتهم بالقادرية في سلسلتهم التي ترتبط بالجناب النبوي .

ولعل هذا ما يفسر لنا وجود سندين لهذه السلسلة ينتهي كلاهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، تدعى إحداهما طريق الإرادة" تصل الشاذلي بابن مشيش عن علي بن أبي طالب بدون المرور بالشيخ عبد القادر الجيلاني. وتسمى الأخرى "طريق التبرك" تصل الشاذلي بالحسين بن علي بن أبي طالب مارة بابن مشيش لتصل إلى عبد القادر الجيلاني .[1]

ويبقى السؤال المطروح بإلحاح هو: هل كان الشيخ سيد المختار الكنتي، أو على الأقل لم يكن قادريا بالمرة ؟. الجواب هو أن الرجل كان قادريا صميما، والسبب يكمن -ببساطة- في تراثه الصوفي البالغ الثراء، وفيه يتضح الأثر الضخم للقادرية وتعاليمها المعروضة في مصنفات أعلامها الأول .[2]

ينضاف إلى ذلك أن الشيخ الكنتي قد نفى الطريقة القادرية من البدع، وسعى إلى تأصيلها وفق تعاليم الإسلام السني المالكي .

٤- إشعاعه الفكري والديني :

لا جدال في أن الشيخ سيد المختار هو علم البلاد الصحراوية والسودانية في العلم والورع خلال العهد الحديث. وقد أهلته لذلك مكانة علمية قل من نازعه فيها، وإشعاع ديني واسع وصلات فكرية وسياسية مع مشاهير العصر من علماء ومصلحين وسلاطين من مختلف جهات الإسلام. فقد كانت للشيخ الكنتي صلات وثيقة باللغوي المصري ذائع الصيت محمد مرتضى الحسني الزبيدي شارح القاموس ومحشى الاحياء وغيرها من التصانيف، ويذكر أن الزبيدي راسل الكنتي ومنحه وهاداه [3]، كما

[1] - م. س : ص:ص :١٤٣-١٤٧

[2] - يتضح ذلك من أحزابه وأوراده المحفوظة في المكتبات الموريتانية .

[3] - راجع : البرتلي الولاتي : فتح الشكور .، تحقيق محمد حجي والكتاني . دار الغرب الاسلامي . بيروت . ١٩٨١ . ص : ١٥٣

أجاز بعض خريجي مدارس شرق البلاد وشمالها حتى إلى تـوات حيث مركز الزاوية الكنتية القادرية في آقبلي، وكانت للزبيدي صلة وثيقة بشيخ هذه الزاوية المعروف بأبى نعامة الكنتي التواتي ونظرائه [1].

وكانت للشيخ سيد المختار الكنتي صلات وطيدة بأقطاب الخلافة الصكونية: الشيخ عثمان دان فوديه وأخوه عبد الله، ووزيرهما محمد بلو. وقد استمرت هذه الصلات مع الشيخ سيد محمد الخليفة الكنتي الذي خلف أباه في مقامه الفكري والسياسي [2].

ينضاف إلى ذلك شبكة من العلائق السياسية المتعددة بين الشيخ سيد المختار و القادة والأمراء في غرب الصحراء والسودان، وكذا مع محمد علي في مصر. ويذكر أنه كانت للشيخ صلات وطيدة بالدولة العثمانية التي كان يدافع عن شرعيتها الخليفية ويذكر ولاتها بالتعظيم [3].

وتعتبر فكرة التجديد من أهم المسائل الفكرية التي شغلت بال العلماء في غرب إفريقيا وغرب الصحراء خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة، وتمحورت حول ظهور "المجدّد". وقد ناقش الشيخ الكبير مسألة المجدد في أكثر من موضع وذكر أنه هو المجدد الذي أشار إلى صفاته الحديث النبوي. (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها). وأنشد قصيدة جاء فيها:

رأيت المصطفى في النوم (ليلا)
فبشرني وأدناني (إليه)
وقال : إنك المبعوث (بعدي)*
تجدد سنتي فاصبر عليه؟
واقبل بالثناء على ضيوفي
وأخبر أنهم من صفتيه
و لوح نحوهم ببهاء نور
وأتحفهم بنظرة لحظتيه

ويذكر كذلك في المجلد الثاني من مصنفه الشهير، "**فقه الأعيان**"،

[1] - الزبيدي ، معجم المشايخ ، مخطوط مكتبة عارف حكمت . المدينة المنورة .

[2] - حماد الله ولد السالم ، تحقيق الرسالة الغلاوية للشيخ سيد محمد الخليفة الكنتي ، المقدمة . (قيد النشر).

[3] - راجع : الطرائف ، المخطوط (ذكر الحج وحديث الكنتي عن أحوال الحجاز)

فيقول: (وفي القرن الثالث عشر على ما يقوله أولياء الوقت [إن المجدد] هو صاحب هذا التصنيف...) [٣٣]

كما يبدو أن الآراء التجديدية للشيخ الكنتي الكبير كانت رائجة منذ بعض الوقت في الأوساط المشرقية ولاسيما كبار النهضويين من أمثال رفاعة الطهطاوي الذي سبق أن ذكر الكنتي وأشاد به في كتابه الشهير : تخليص الابريز في تلخيص باريز حيث استطرد نقاشا بشأن كروية الأرض كان حاضرا له بين علماء مشارقة ومغاربة، فنبه إلى أنه (ممن قال من علماء المغرب بأن الأرض مستديرة و أنها سائرة، العلامة الشيخ المختار الكنتاوي في أرض أزوات [أزواد] بقرب بلاد تمبكتو وهو مؤلف مختصر في فقه مالك ضاهى به "متن خليل" وضاهى أيضا "ألفية ابن مالك النحوي" وله غير ذلك من المصنفات في العلوم الظاهرية والباطنية كأوراد وأحزاب، كحزب الشاذلي، وقد ألف كتابا وسماه "النزهة" وجمع فيه جملة علوم، فذكرت لمناسبة علم الهيئة، فتكلم على كروية الأرض وعلى سيرها ووضح ذلك، من كلامه أن الأرض كورة، ولايضر اعتقاد تحركها وسكونها (...) مات هذا الشيخ سنة ١٢٢٦ هـ على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، وخلفه حفيده المسمى باسمه) [٣٢].

•ولاشك أن بعض مؤلفات الرجل وصلت بسبيل ما، إلى المشرق وإلى مصر بوجه خاص حيث يعتقد أن رفاعة الطهطاوي كان من بين من أفادوا منها.

•وقد حمل خريجو زاوية الكنتي تعاليمه والبعض من مؤلفاته إلى مواطنهم، وكانوا من مختلف القبائل والأقاليم في موريتانيا وأحوازها. ومنهم على سبيل المثال لا الحصر [٣٣] :

• ١- الشيخ **الطالب أعمر بن نوح البصادي** ت ق١٢هـ: ذكره الشيخ الخليفة في "الطرائف" باسم الطالب

---

[٣٣] – بطران ، الشيخ سيد المختار الكنتي الكبير ، مجلة . الدراسات التاريخية ، مركز الجهاد الليبي العدد الثاني ، ١٩٨١

[٣٢] – طبعة الهيئة العامة للكتاب ، ص

[٣٣] – راجع : محمد محمود بن ودادي ، ملحق كتاب **كنته الشرقيون** . دمشق ، مطبعة زيد بن ثابت ، د.ت . ص٢١٢

أعمر البصادي في سياق يشي بأنه من خُلّص أصدقاء الشيخ الكنتي. ولعل الصلة بينهما كانت أقرب للزمالة منها للتلمذة، لكن جلالة منصب الشيخ الكبير تجعلها في السياق الأول ، بالرغم من أن الطالب أعمر البصادي توجه بعد ذلك إلى الشيخ محمد الأغظف الداودي وعليه صار شيخ الشاذلية بعده. كما أن البصادي هذا صار من كبار مشايخ الشاذلية في شرق البلاد واستمر الأمر في أحفاده من المشايخ **البصاديين الغظفيين**.

٢٠- الشيخ سيديا بن المختار بن الهيب الابيري وهو من أعظم خريجي الزاوية الكنتية، وهو الذي حفظ مؤلفات شيوخه بنقلها إلى مكتبته في غرب البلاد.

٣٠- الشيخ القاضي بن الحاج ألفغ الإجَيْجبي.

٤٠- الشيخ المصطفى بن العربي الأبيري.

٥٠- الشيخ سيد أحمد بن العويسي التّاكَاطِي

٦٠- الشيخ بن امني بن الشيخ بابا الحي بن محمود بن الشيخ عمر البدوكلي.

٧٠- الشيخ المختار السباعي الدميسي.

٨٠- الشيخ ابّاتْ بن الطالب غبد الله الجملي.

٩٠- الشيخ محمد الأمين بن عبد الوهاب الفِلالي الجَكَني

٠وآخرين لا نطيل بذكرهم، وعبر هؤلاء وغيرهم انتقلت مصنفات ورسائل الشيخ الكنتي إلى أطراف البلاد.

٥-مؤلفاته:

يعتبر الشيخ سيد المختار الكبير من المكثرين في التصنيف، بل لعله، أعظم المصنفين في البلاد الصحراوية قاطبة. ينضاف لذلك جودة تحريره لمصنفاته وأصالتها الفكرية المكينة. وهو ما يرجع إلى غنى مكتبته الخاصة التي حوت من الكتب ما لم يتوفر لغيره من مؤلفي بلده، و لغته الفصحى الصافية التي جعلت الباحثين يعتبرونه وأبناءه أعظم الناثرين في البلاد الموريتانية

بل وفي العالم الإسلامي خلال القرنين ١٢-١٣هـ.[34]

وبالرغم من كثرة مؤلفاته إلا أنه لم يتفرغ للتأليف سوى ٢٢ سنة منذ سنة ١٢٠٢هـ أي إلى ما قبل وفاته بسنتين [35].

ولا يوجد إحصاء موثوق به لمؤلفات الرجل، بل إن المسارد تختلف في ذلك اختلافا بينا ، ربما لتشاكل أسماء المؤلفات واختلاطها بالتقاييد والرسائل الطوال وأيضا لضياع البعض منها بفعل الترحال وعوادي الزمن .

ويمكن تقديم اللائحة الأولية التالية[36]:

١- هداية الطلاب : مختصر في الفقه المالكي قال فيه الطهطاوي: "ضاهى به متن خليل" (مجلد).

٢- فتح الوهاب على هداية الطلاب: شرح للكتاب الأول، من أربعة أجزاء ضخام .

٣- فقه الأعيان: مصنف ضخم في الفقه مخصص للمتبحرين من الفقهاء.

٤- الرشاد: في الفقه.

٥- كتاب المنة في اعتقاد أهل السنة: ويعرف أيضا ب"الإرشاد في الهداية و حسن الاعتقاد" في العقائد والتصوف.

٦- الممزوج "بين الشريعة والحقيقة".

٧- الأجوبة الأباتية: أجوبة عن مسائل مختلفة، في نحو ٥٠٠صفحة .

٨- الأجوبة المهمة لمن له بأمر دينه همة.

٩- كشف النقاب عن فاتحة الكتاب.

١٠- بلوغ الوسع في شرح الآيات التسع.

١١- الشموس الأحمدية في العقائد الأحدية.

١٢- تفسير البسملة .

١٣- البرد الموشى في قطع المطامع والرشا: جزءان كبيران.

١٤- الجرعة الصافية والنصيحة الكافية . .

---

[34]- م- مقابلة مع محمد بن مولود بن داداه الشاقي (عين السلامة / اكتوبر١٩٩٤)

[35]

[36] - راجع : محمج محمود بن ودادي ، م.س : صص: ٢١٠-٢١١

١٥- زوال الألبـــاس فـــي طـــرد الشيطان الخنـــاس.
١٦- يتيمة اللآلـــي فـــي الـــرد علـــى علماء تننيـــالي.
١٧- نزهة الـــراوي وبغيـــة الحـــاوي، جـزءان .
١٨- نضـــار الذهـــب فـــي كـــل فـــن منتخب ، ثلاثة أجـــزاء.
١٩- كشف اللبـــس يمـــا بيـــن الـــروح والنفس.
٢٠- نصيحة المبصر المتعطـــف.
٢١- نفح الطيب فـــي الصـــلاة علـــى النبي الحبيـــب.
٢٢- جذوة نورانيـــة تبيـــن مـــايعرض للســـالك.
٢٣- الروض الخصيـــب فـــي شـــرح نفح الطيـــب.
٢٤- الرسالة في التصـــوف.
٢٥- جنة المريد دون المريـــد.
٢٦- جذوة الأنـــوار فـــي الـــذب عـــن مناصب أولياء الله الأخيـــار.
٢٧- الكوكـــب الوقـــاد فـــي فضـــل المشـــايخ والأوراد.
٢٨- ألفية فـــي اللغـــة العربيـــة: قال فيها الطهطاوي: "ضاها بـــها ألفيـــة ابن مـــالك".
٢٩- فاتحو إفريقيا وملوكها وقبائلـــها.
٣٠- فتـــح الـــودود شـــرح تحفـــة المودود على المقصور والممـــدود.
٣١- العلم النـــافع.
٣٢- التذييل الجليل العادم المثيـــل.
٣٣- الذهـــب الإبريـــز: فـــي تفســـير القرآن لعظيـــم.
٣٤- كتاب التعارف: "في أخبـــار أهـــل لزمـــلن".
٣٥- كشف الغمـــة.
٣٦- الأجوبة اللدنيـــة.
٣٧- لطائف القـــدس فـــي فضـــل آيـــة الكرســـي.
٣٨- لب الألباب في حقـــائق الأنســـاب .
٣٩- القصيـــدة الفيضيـــة: فـــي التصـــوف.
٤٠- فوائـــد نورانيـــة وفرائـــد ســـرية رحمانية: شرح الإسم الأعظـــم.
٤١- الأجوبـــة الشـــافية للمختـــار فـــي حقيقة التقوى والإيمان بالله القـــهار.
٤٢- الفتاوي: مجلـــدات.
هذا بالإضافـــة إلـــى مئـــات الرســـائل والتقـــاييد والقصـــائد والأجوبـــة فـــي مختلف المواضيع والإشـــكالات، التـــي

لايزال العديد منها محفوظا بين الناس .

وتبرز هذه المصنفات سعة معارف الرجل سواء من حيث مواضيع التصنيف أو طرافتها العلمية قياسا بالرائج من المعارف العربية – الإسلامية في ذلك العهد.

كما تعكس أيضا تعدد منابع فكر الرجل من الكتاب والسنة وشروحهما إلى أمهات الفقه المالكي ونوازله إلى علم الأصول وقواعده إلى المعارف اللغوية والنحوية المكينة، فضلا عن المشارب الصوفية البعيدة الغور، والآراء الفلسفية والكلامية لمتشعبة المباحث والصور.

وقد كان الشيخ سيد المختار الكنتي صاحب نزعة توفيقية بين الشريعة والتصوف وخطاب إصلاحي يزاوج بين الدعوة والسياسة، في جملة طروحات لا تخرج على المنهج السني المالكي المعهود ووفق صيغته المرابطية وتقننه الصحراوي الذي لم يخرج على السنن المرابطي إلا بمقدار ما أملاه تبدل الواقع من إشكالات.

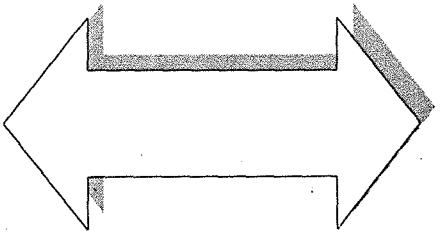

شرح عبد الله بن الحاج حمى الله لبائية بن رازكه

تحقيق وتقديم/ اسلم بن السبتي
أستاذ المدرسة العليا للأساتذة والمفتشين

لا يزال التراث الموريتاني يعيش أسرا لا انفكاك منه، فهو مكدس في المكتبات العامة والخاصة، يعيش في بعضها غوائل النسيان، ويعتبر الاشتغال بقطعة واحدة منه، عملا وطنيا وخدمة إنسانية لا سبيل إلى مجازاتهما.

ومن هنا فإنه يبدو لي، ونحن في هذه المرحلة المبكرة من التطور الثقافي، أننا مدينون لهذا التراث بكثير من التضحية وبذل الغالي والنفيس من أجل انتشاله من الهوة السحيقة التي يتردى فيها.

إننا نعتبر، ونحن نؤسس حركة علمية ناشئة، أنه يجب أن ننطلق من معايشة تراثنا وتقديمه لأبنائنا أولا، ثم لمن شاء الله بعد ذلك من العالمين. ولا يتأتى ذلك إلا بالصبر والمثابرة، ومعايشة تلك المخطوطات التي نجد فيها هويتنا الحضارية، فيجب علينا جمعها وحفظها في أماكن آمنة، ثم مواجهتها بالوسائل العلمية المتمثلة في تحقيق النصوص ونشرها.

ونحن في هذا العمل المتواضع سنحاول أن نقدم نصا تراثيا أصيلا، يجمع بين عالمين كبيرين من علماء وطننا، عاشا في القرنين الثاني عشر الهجري وأدرك أحدهما القرن الثالث عشر الهجري. وهذان القرنان يعتبران قمة ازدهار الثقافة الموريتانية في شتى مناحي المعرفة.

وهكذا اعتبرنا القصيدة وشرحها، بمثابة عمل متكامل، يمثل الوجه الوضاء لتلك الثقافة في ذينك القرنين.

فالقصيدة المديحية التي أنشدها ابن رازكه، تمثل واحدة من أشهر قصائده في غرض المديح، سواء مستوى الشكل أو المضمون.

أما الشرح الذي طرزها به عالمنا، عبد الله، فيعتبر حتى الآن من أنضج الشروح التي قام بها لقصائد الشاعر. ذلك إن كنا لم نجد لشرحه نظيرا، إذ تعتبر شروحه الأخرى في عداد المفقود من التراث الموريتاني.

سيرة المصنف

اسمه و نسبه:

هو عبد الله بن الفقيه الطالب أحمد بن الحاج حمى الله[1] بن أحمد بن الحاج المصطفى بن محمد بن أحمد ببوى. وهو الجد الجامع لبعض أولاد ببوي[2]، البكري، نسبة إلى أبى بكر الصديق[3].

مولده:

ولد عبد الله بمدينة شنقيط، إلا أن المصادر لا تفيد في تحديد زمن مولده.

ونحن نقدر أنه كان في مطلع القرن الثاني عشر الهجري. وقد ذكرت المصادر أمه، وأشارت إلى مشاركتها في محاولة اختيار النهج السليم، لتدريسه.[4] وعلى الرغم من أن صاحب فتح الشكور وصاحب الوسيط لم يشيرا إلى اسم والدة عبد الله، إلا أن كل من اعتنوا به مؤخرا رددوا اسم خديجة بنت الفاظل، إذ يذكر أنها أم لأسرتين من الأقلال وإدوعلي. ويزيد المرابط بن محمد الأمين سببا آخر في تدعيم هذا الرأي يودره في مذكرته[5].

أما والده فهو الفقيه أحمد بن الحاج حماه الله، وقد كتب له ترجمة وافية، نقلها صاحب فتح الشكور من خطه، ونعته بالصلاح والعبادة[6].

نشأ عبد الله في مدينة شنقيط، ونهل من معين علم علمائها الذي لا ينضب مستفيدا من علم والده وأساتذته الأجلاء.

[1] فتح الشكور: ص١٧٠

[2] الوسيط: ص٩١

[3] موسوعة المختار بن حامدن: ص٩ (جزء الاقلال)

[4] فتح الشكور: ص١٧٠

[5] نظم النقاية: ص٧

[6] فتح الشكور: ص٥٧

وفي فترة ما من عمره رحل إلى أرض الحوض، وسكن بها وبدأ في نشر علمه حتى قيل عنه إنه لم يكن في تلك الأرض مثله[1].

مكانته العلمية:

برزت مكانة الرجل واتضحت معالمها بعد أن استقر في أرض الحوض، فقد تفجرت عبقريته بما أصابت من العلوم في أرض شنقيط، فصرت لا تراه إلا وهو مشارك في هذا العلم، ضاربا بسهم في ذلك، حتى قال عنه البرتلي: إنه كان قارئا، فقيها، شاعرا مجيدا، له حظ في الأصول، فائقا في العربية وعلوم البلاغة، لا يبارى، ولا يجارى فيها، مشاركا مقيما سوى ذلك من الفتوى[2]. وكان إلى جانب ذلك: أحد أفراد وقته في العلم، له في كل فن اليد الطولى... وكان إذا أفتى في مسألة تلقتها الناس بالقبول..[3].

وقد ساعده على اكتساب هذه المعارف موهبته الفطرية، وذكاؤه الحاد، الذي أبان عنه وهو مازال في مرحلة التهجي[4].

شيوخه:

كان والد عبد الله، قد قدم بابنه وهو مازال حدثا إلى شيخه محمد أحمد بن عبد الرحمن القلاوي، الموساوي، ليبدأ له القراءة والكتابة، فكان أن بدأ بكتابة سورة الفاتحة، ولم يكن قبلها قد كتب حروف التهجي، فكانت هي البداية، على يد ذلك الشيخ الذي أبان عن تقدير عظيم لعبقرية الطالب، فكان الطالب عند حسن الظن[5].

وقد نهل أيضا من علم شيخه وخاله سيد عبد الله بن الفاضل، وخاصة في علوم الحديث[6]، كما أخذ المنطق عن شيخه المختار بن بون[7]. وقد تمت

[1] الوسيط: ص٩١
[2] فتح الشكور: ص١٧٠
[3] الوسيط: ص٩١
[4] فتح الشكور: ص١٧٠
[5] المرجع السابق.
[6] فتح الشكور: ص١٧١
[7] المصدر السابق

إجازته على يد شيخه سيد مالك بن المختار القلاوي.

ولأهمية هذه الإجازة ودقتها، نثبتها في هذا الموضع، ونصها هو: فقد أجزت الفقيه السيد عبد الله بن شيخنا الفقيه أحمد بن الحاج حماه الله، كتاب صحيح البخاري وكتاب الشفاء للقاضي عياض، كما أجازنيها، شيخنا الفقيه أحمد بن الفقيه خليفة بن الطالب أحمد أكد الحاج العلوي الشنقيطي، رحمهم الله تعالى، بإجازة أبيه عن شيخه شيخ الشيوخ وفقيه أهل الزسوخ، سيد محمد بن المختار بن الأعمش العلوي رحمهم الله تعالى. قال: وقد أجزت عبد الله المذكور ما أخذ عني وما لم يأخذ من غير الكتابين المذكورين، لما ظهر فيه من أهلية الإجازة وجب إعطاؤها له وحرم منعها[1].

وجلي ما فيه هذه الإجازة من دلالة على تسليم مفاتيح تلك العلوم وغيرها نتيجة لتوفر الأهلية، الكاملة عند صاحبها.

[1] المصدر السابق

تلامذته:

لقد أصبح عبد الله شيخا مجازا، وعالما مبرزا، فكان أن غدا قبلة المتعلمين وإمام الواردين. وقد تتلمذ عليه دون ريب كثير من طلبة العلم والباحثين عن عيون المعارف، إلا أن المصادر لا تساعدنا كثيرا في معرفة أسماء أولئك التلاميذ، ونذكر منهم هنا:

- محمد البار، الابن الأول للشارح وله شرح على مختصر خليل[2]

- الرحمه، وهو الابن الثاني له أيضا.

- النابغة الغلاوي، وهو ابن أخت المصنف، وهو مثله، عالم من علماء زمانه، له مشاركات في عدة فنون[3]

- أحمد بن الطالب محمد بن أعمر، المعروف بإدوعيشي[4]

مكانته الشعرية:

لم نجد في المصادر التي عدنا إليها ذكرا لديوان شعر نظمه صاحبنا، إلا

[2] نظم النقاية. ص٨

[3] الوسيط: ٩٣

[4] نظم النقاية. ص٨

أننا لا نعدم دليلا يثبت مقولة البرتلي عنه بأنه كان شاعرا[1]. وقد روى له بيتين من الشعر قالهما قبل وفاته وهما:

أصبْت في العلم ولم ألف من
يقرأ أو يعلم ما أعلم
فصرت في قومي كما مخطئ
يقرأ بالهمز ولا يرسم[2]

وقد تجلت قوة شاعريته في أنظامه الكثيرة المتنوعة السلسة، حتى انتفعت بلاده بتلك الأنظام، وحتى قال هو في وصف تلك الأنظام:

وربما أخلت فيه الناظرا
أني وزان ولست شاعرا
فتارة يرقص من تذكر
بابني بناتة وبالحريري
طورا أخو جد وطورا عابث
حتى كأني للأيتام وارث[3]

وقد توفي عبد الله رحمه الله يوم الجمعة لليلة بقيت من ربيع النبوي عام ١٢٠٩هـ.

آثاره:

لقد كانت عبقرية الرجل وسعة اطلاعه، دافعا كبيرا له في أن يؤلف في عدة مناح معرفية. ولم يقتصر هذا التأليف في مجرد الدلالة على التأليف وحسب، بل كان ذلك يعبر في جوانب عدة عن استيعاب كلي للفن الواحد، ومن هنا كنت تجد له في الفن الواحد عدة مؤلفات، مما يكسبه طابعا موسوعيا في نظرنا.

وسنحاول أن نشير هنا إلى العناوين التي قدمتها لنا المصادر، ونحصر كل عنوان في فن من الفنون المتعددة التي ألف فيها الرجل، غير آبهين بالموضوع الذي اشتغلنا عليه، وهو موضوع لغوي، لأننا نريد لهذا العمل جانبه الشمولي، لا الجانب الخصوصي.

[1] فتح الشكور: ص١٧٠
[2] المصدر السابق: ص١٧٣
[3] الوسيط: ص٩٢

القرآن:

- نظم في الحذف[1]
- نظم في المتشابه من القرآن على نمط السخاوي
- تأليف في القراءات السبع
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع[2]
- نظم في اختصار ابن بر على ما به الأخذ وشرحه
- شرح ابن بر في قراءة الإمام نافع[3]

الحديث:

- تعليق على صحيح البخاري
- نظم صغير في المسلسلات

العقائد والتصوف

- تقرير المنة، شرح إضاءة الدجنة[4]
- نظم في التوحيد في أحد عشر بيتا
- شرح منظومة لابن البناء في التصوف
- شرح التثبيت للسيوطي[5]

الفقه وأصوله

- نظم مختصر الأخضري وشرحه[6]
- نظم الرسالة لابن أبي زيد[7]
- شرح تحفة ابن عاصم[8]
- تأليف في الزكاة

[1] فتح الشكور. ص١٧١ وهو عنده في مائة بيت (مفقود).

[2] هذا العنوان يوجد تحت رقم ١٤٢٩ في المعهد العالي للبحوث والدراسات الإسلامية ولا أحسبه شيئا كثيرا لأنه يقع في صفحتين، ولعله يكون نتفة من العنوان السابق عليه.

[3] هذا العنوان ينظر فيه رقم ٣٥٠ في المعهد الموريتاني للبحث العلمي

[4] توجد منه نسخة في ولاته، وانظر رقم ٧٣م، بمكتبة الشيخ الكنتي، بتنبكتو في مالي.

[5] توجد منه نسخة عند والد ألمان بن إبراهيم

[6] هذا العنوان كان موضوع مذكرة، تخرج ألمان بن إبراهيم من المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، السنة الدراسية: ٨٥-٨٦. وانظر المخطوطتين تحت رقمي: ٢١٢٨ و٢٢٥٩ في م.م.ب.ع. كما ينظر بنفس المعهد، المخطوط رقم ٧٤٢، فهو في نفس الموضوع.

ولهذا العنوان أيضا عدة مخطوطات، بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية. فهي متواجد تحت الأرقام التالي: ١٢٩، ٢٦، ٥٨، ٥٧٥، ٦١١، ٨١٧، ٩٧٤، ١٠٠٨، ١٠٢٠، ١٠٣٣، ١١٤١، ١١٨٠، ١٢٠٦، ١٤٥٨، ١٥١٥ و١٥٣٠.

[7] هذا العنوان توجد منه عدة نسخ بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية تحت الأرقام التالية: ١٣٨، ٣٤٩، ٤٦٤، ٥١٤، ٥٥٩، ١٢٧٣، ١٥٤٥، ١٦١٠، ١٦٢٩، ١٦٣٠. وتوجد بمعهد موريتانيا للبحث العلمي، نسخة أخرى تحت رقم: ١٧٤٦، وهي تعليق للمؤلف على رسالة بن أبي زيد. كما توجد منه نسختان تحت رقمي: ٧٢ ٩٧٠ خ.م بمكتبة الشيخ بن المختار الكنتي بالمركز الثقافي بتنبكتو – مالي.

[8] توجد منه نسخة بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي تحت رقم: ١٦٤١.

- نظم في الردة
- تأليف في جامع الإيمان
- نظم في مقالات وطريق المجيدري بن حبيب الله اليعقوبي
- اختصار مختصر خليل[1]
- نظم في الرخص
- تأليف في البحث، وقد سماه: دفع الضرر في تحريم الطرر[2]
- نظم أصول بن عاصم
- نظم نوازل الأربعة[3]
- نظم قصد السبيل[4]
- بيوع بن جماعة
- نظم القواعد الخمس[5]

في اللغة:

مقدمة في النحو للمبتدئين، وقد سماها (الاستعانة):

- تعليقي على الشواهد
- نظم في النحو
- رجز في النحو سماه الرباني يحاكى في نظم الألفية، مع شرح له[6]
- نظم في إعراب منصوبات القرآن
- شرح الألفية
- تأليف على بانت سعاد كبير وصغير[7]
- شرح لامية العرب
- ذخر المعاد على وزن بانت سعاد
- شرح فائية ابن رازكه، وهو موضوع هذا العمل[8]

[1] علق صاحب فتح الشكور على هذا العنوان فقال بأنه: يأتي فيه بالمستعمل في بلادنا ويمشي فيه على ما يصوبه شراح المختصر بدلا من نصه. أنظر فتح الشكور. ص١٧١. وعند الشنقيطي أنه بدأ في نظم مختصر خليل، فنظم منه بيتا واحدا من كتاب البيع ثم صرفه عن ذلك صارف. الوسيط، ص٩٢.

[2] وصفه البرتلي بقوله: يعتبر نص الرسالة نظما ويضع تحت نص خليل.

[3] توجد منه نسخة بالحوض كما ذكر المان بن إبراهيم.

[4] انظر المخطوطات تحت الارقام: ٦٥٥، ٢٥١٦، ٣١٠٦ بمعهد موريتانيا للبحث العلمي. وانظر المخطوطة رقم ٢٥٦ بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية. وتوجد منه نسخة أخرى تحت رقم: ٣٨٠ بمكتبة الشيخ الكنتي.

[5] انظر رقم ٢٩١٧ بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي.

[6] انظر نسخة مخطوطة لهذا العنوان تحت رقم: ١٤٣٦، بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية. وكان العنوان نفسه موضوعا للمذكرة التي أعدها الطالب: محمد لمين بن عبدي بنفس المؤسسة في السنة الدراسية: ٨٦-٨٦.

[7] انظر مخطوطة تحت رقم: ١٥٣٥ بالمعهد الإسلامي، وهي شرح هذه القصيدة. ولها مخطوطة تحت رقم: ٦٨١ م.م.أ في مكتبة الشيخ الكنتي.

[8] توجد له نسخة خطية في مكتبة الشيخ الكنتي تحت رقم: ٢٣٧ ب.م.٣.

- شرح حائيته التي مدح بها سيد محمد بن مولاي إسماعيل
- شرح مرثيته التي رثى بها أحمد بن يوسف الحسني
- شرح البوسية
- في البلاغة على نظم سيد عبد الله (ابن رازكه) لتخليص المفتاح وهو المعروف بالسيدية
- نظم في البلاغة
- نظم النقاية للسيوطي[1]
- نظم الخزرجية[2]
- نظم في العروض
- نظم الأعاريض
- نظم في المنطق
- هذا الشرح.

اشتغل الموريتانيون بشروح الشعر القديم، على اعتبار ذلك الشعر مادة مركزية في مقررات جامعاتهم المتنقلة. فشرحوا الدواوين والقصائد المفردة.

ومن أشهر ما وجهوا إليه تلك الشروح، ديوان غيلان ذى الرمة، وشعر الشعراء الستة، متمثلا في نسخة الأعلم الشنتمري، بروايته وشرحه.

وقد اعتبرناها في أحد أعمالنا المصدر الرئيس في شروحهم للشعر[3].

أما القصيدة المفردة فقد اعتنوا بالمعلقات، وبالبردة لكعب بن زهير، وقصيدة الشنفري، ولامية العرب، وغيرها.

وتعد هذه المرحلة من أقدم المراحل حسب نظرنا في الاشتغال بشروح الشعر.

[1] كان هذا العنوان موضوع مذكرة تخرج من المدرسة العليا للأساتذة، قام بتحضيرها الطالب: لمرابط بن محمد لمين، في السنة الدراسية: ٨٥-٨٦. وقد قام بعمله ذاك على ثلاث نسخ خطية جمعها من مصادر عدة. ولهذا النظم شرح للعلامة محمد يحي الولاتي، توجد منه نسخة في المعهد العالي للدراسات والبحوث الاسلامية.

[2] انظر المخطوطة رقم: ١٠٥١ بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية.

[3] انظر شرح الميمية لحميد بن نور الهلالي بتحقيقنا، الوسيط: العدد الثالث، ١٩٨٩

أثر الترجمة والألسن في الثقافة الموريتانية

(قراءة في الخطاب الشعري)

(ح ١)

محمدن بن أحمد بن المحبوب
المتفشية العامة للتعليم الثانوي والفني / قسم اللغة العربية

يبدو أثر الترجمة والألسن في الثقافة الموريتانية واضح المعالم بين القسمات لذلك ارتأينا أن نعرض لهذا الموضوع خلال هذه المشاركة وقد اخترنا لها العنوان التالي: "أثر الترجمة والألسن على الثقافة الموريتانية" (قراءة في الخطاب الشعري).

وسنفتتح هذه المعالجة بالوقوف مع الوحدات المعجمية المؤسسة لهذا العنوان عاملين على استنطاقها عسى أن نفك البعض من أزرارها، أو نكتشف اليسر من أسرارها. ونكتفي في هذا المقام باستعراض نماذج من التداخل اللساني بين اللغة العربية الفصحى وبين اللغات التي كان لها حضور بالربوع الشنقيطية ونقتصر هنا على اللغة الولفية واللغة الفرنسية فقط.

فسنسعى جهدنا إلى تلمس تجليات هذين اللسانين داخل نسيج النص الشعري الفصيح في هذه البلاد دون أن ننسى جهود القوم في تعريب الألفاظ العامية ذات الأصول الأعجمية.

وسنقسم هذا الموضوع إلى مقدمة ومحورين، في المقدمة نعرض للمحددات الأولية وبطاقة تعريف الموضوع، وفي المحور الأول نعرض لتأثير السن الأجنبية في الشعر الفصيح. وفي المحور الثاني نستعرض جانبا من تعريب القوم للأماكن فماذا إذن عن

حضور الألسن في البناء المؤسس لثقافة القوم؟ وكيف تعامل الشاعر الموريتاني مع الأنساق الثقافية في بيئته هل ذاب في خضمها وامحى أم أنه واجهها بحزم دون مجاملة ولا استحياء.

1- المحددات الأولية:

وفي إطار هذه المحددات نحاول الدخول إلى حرم الموضع بادئين باستنطاق العنوان "أثر الترجمة والألسن على الثقافة الموريتانية" فواضح أن هذا العنوان يتألف من ثلاثة تركيبات نحوية أولها إضافي "أثر الترجمة" وثانيها عطفي "والألسن" وثالثها نعتي "الثقافة الموريتانية". وقد لحمت بينهما أداة الجر "على" التي تفيد الظرفية في الأصل ولكنها هنا بمعنى "على" فالتركيب الإضافي في الأول يتألف من كلمتين أولاهما "الأثر" وهو لغة العلامة وبقية الشيء ونقصد به هنا جملة البصمات التي خلفتها الترجمة والألسن في حقل الثقافة بهذه الربوع الموريتانية

وتأتي كلمة "الترجمة" لتغطي الجانب المتعلق بالتواصل اللساني بين اللغة العربية في بلاد شنقيط[1] وبين اللغات الأخرى المتداولة في هذا المجال الجغرافي فالترجمة لغة مصدر ترجم الكلام إذا نقله من لغة إلى أخرى والقائم بهذه العملية يسمى ترجمانا. وقد ورد في لسان العرب "ترجم الكلام نقله من لغة إلى أخرى، والترجمان هو القائم بالعملية وجمعه تراجم"[2] وينقل هذا المعنى نفسه صاحب المعجم الوسيط الذي ذهب إلى أن الترجمة هي نقل اللسان من أمة إلى أخرى[3]. فالترجمة هي القناة الأولى للتواصل بين الأمم والشعوب فعبرها يتم تبادل المعلومات وتنقل التجارب من شعب إلى آخر، وقد اعتمدت الثقافة الموريتانية هذا المبدأ فترجمت عن غيرها من الثقافات، وخاصة الثقافة الفرنسية التي كان

[1] كلمة شنقيط، علم على مدينة في الشمال الموريتاني، وكانت قديما تطلق ويراد الوطن الموريتاني كله وهذا هو المقصود هنا.

[2] القاموس المحيط مادة: ترجم ص: ٩٧٦

[3] إبراهيم أنيس وجماعته: المعجم الوسيط ٨٣/١

التي كان لها بفعل الاحتلال حضور في الصعيد الموريتاني وفي المقابل ترجمت نصوص موريتانية إلى الفرنسية والانكليزية نذكر منها مثلا رحلة المصطفى الطالب أحمد بن طوير الجنة الوادانى[1] المعروفة برحلة "المنى والمنة" وكذلك منظومة أوفى بن اشفغ مصر[2] في الطب المعروفة ب: "العمدة".

أما التركيب العطفي "والألسن" فيتألف من أداة العطف "و" والتي جاءت لتفيد النسق والاشتراك بين المتعاطفين ومن كلمة "الألسن" التي هي جمع لسان وهو لغة "دسم مستطيل متحرك يكون في الفم يصلح للتذوق والبلع والنطق مذكر ويؤنث وجمعه ألسنة وألسن ولسن، ويطلق على اللغة وفي التنزيل "إنما يسرناه بلسانك" أي لغتك[3].

ومقصودنا من الألسن هنا اللغات وننتهي إلى التركيب النعتي "الثقافة الموريتانية" فالثقافة مصدر ثقف ثقفا وثقافة إذا صار حاذقا فطنا وتطلق في الاصطلاح على المعارف والعلوم والفنون التي يطلب الحذف فيها[4] وقد جاءت الصفة "الموريتانية" لتحدد مجال البحث وتحصره في هذه الرقعة الجغرافية المعروفة عالميا بموريتانيا.

II- المحور الأول: آثار الألسن في الثقافة الموريتانية:

وفي هذا المحور سنقتصر على إبراز نماذج ولو يسيرة من التلاقي والتحاور بين النص الشعري الفصيح في موريتانيا وبين لسانين فكان لهما بعض الحضور هناك مع اختلاف في ذلك وتفاوت. ونقصد بهذين اللسانين اللغة الولفية

[1] هو المصطفى الطالب أحمد بن اطوير الجنة، الوادانى (١١٤٥هـ - ١٢٦٥هـ) عالم رحالة ومتصوف شاذلي له مؤلفات من أبرزها رحلته المعروفة برحلة المنى والمنة.

[2] هو أوفى بن اشفغ مصر الألفغي (١٣٠٠هـ) طبيب وشاعر مشهور له مؤلفات منها كتابه في الطب المعروف ب: "العمدة" بالإضافة إلى ديوان شعري.

[3] ابراهيم أنيس: المعجم الوسيط، مرجع سابق ٨٢٤/٢

[4] المرجع السابق: ٨٥/١

-وهي اللهجة المنطوقة في الجمهورية السينغالية وفي أجزاء يسيرة من موريتانيا- واللغة الفنرسية، وقد ضربنا صفحا عن اللهجة الحسانية لكثرة التقاط بينها وبين الفصحى ولأنها في نظرنا عربية بالقوة لذلك آثرنا في هذا المقام الحديث عن التناص بين اللغات المتنافرة التي لا رابطة من الصوت أو النحو تربط بين بنياتها المختلفة. فاخترنا إذن أن نتناول ظاهرة التحاور بين النص الشعري الفصيح وبين هذين اللسانين اللذين ذكرنا. وسنعمل على تتبع المفردات الأجنبية التي قد تطفو على أديم بعض المقطوعات الشعرية ما يدل دلالة واضحة على تمكن الشعراء من هذه الألسن وتأثرهم بها وحضورها في أذهانهم وأوساطهم فقد استطاعوا بخبرتهم أن يقدموا لنا سبيكة عجيبة الصنع مختلفا أولانها تجمع الأعجمي إلى العربي وتضم الدخيل إلى الأصيل. ولنعرض الآن إلى تجليات هذه الألسن في أنسجة النصوص الشعرية الفصيحة.

أ-حضور اللهجة الولفية:

كان لهذه اللهجة بحكم الألفة والجوار والتلاقي اليومي بين الشعب الموريتاني وبين الشعب السينغالي حضور كبير في الأوساط الموريتانية وخاصة المنطقة المحاذية للنهر، فقد كان من القوم تجار يقضون معظم أيام السنة بين السينغاليين يبيعُون ويشترون ويعملون الناس الكتاب والحكمة. كما كان السينغاليون يعبرون النهر إلى البلاد الموريتانية بحثا عن العلم والعمل زد على ذلك دور أشياخ التصوف الذين كانت لهم حضرات متميزة في مختلفة أنحاء الربوع السينغالية وبذلك وقع نوع من التآلف والانسجام والتلاقي بين اللغتين العربية والولفية وبالتالي برزت بعض الألفاظ الولفية واضحة في بعض القصائد الموريتانية، كما اشتهر بعض الشعراء باعتماد هذه

الظاهرة الأسلوبية والصدور عنها في نصوصه، فكثيرا ما كانوا يطعمون شعرهم ببعض الألفاظ الولفية خاصة إذا كان المخاطب ممن يستهلك تلك اللهجة أو يستعملها في خطابه اليومي.

ولعل باباه بن أبته المجلسي[1] أبرز الشعراء الذين اعتمدوا هذا الأسلوب وركنوا إليه فالمتصفح لديوانه يقرأ فيه مقطوعات شعرية غير يسيرة تعرض لهذا التناص وتجسده. ومن أوضح الأمثلة على ذلك نص امتدح به الشيخ الفاضل بن الشيخ أحمدو بمبا[2] وقد ضمنه بعض الألفاظ الولفية، وذلك اقترابا من ممدوحه. فقد أورد في نصه عبارات تدل على تمكنه من ناصية اللغة الولفية إذ يستطيع أن يركب بها جملا ويطوعها لصالح النص العشري الفصيح ذي النغمات الموسيقية المتميزة فقد أكد فضل ممدوحه وعلوه على أقرانه بل انتهى به الأمر إلى التصريح بكل ثقة وثبات أنه يعجب كثيرا من كل شاعر يروم قرض الشعر في غير هذا الممدوح، وهكذا ضمن الشاعر نصه ثلاث كلمات من اللهجة الولفية فختم البيت الثاني بكلمة "سخ" الولفية التي تعني أبدا، وختم البيت الثالث بالتعبير الاستفهامي "لتخ" وهو بمعنى لماذا، كما ختم البيت الرابع بالتعبير "مالك وخ" وهي جملة كاملة بمعنى: أنا الذي قلت لك ذلك. يقول الشعار[3]:

في شيخنا الفاضل الفضل التلاد رسخ
حتى لفضل الشيوخ العارفين نسخ
قد ضيع الشعر ذو شعر يريد به
مدح امرئ غيره إذ لا يماثل "سخ"
لو أن مادح غير الشيخ شاورني
لقلت لا تمدخن سواه "لتخ"
فالشيخ فاضل يا من عنه تسألني
لا شيخ يشبه في العصر "مالك وخ"

وفي قطعة شعرية أخرى ينوه هذا المجلسي بممدوحه مرغما أنوف

[1] هو باباه بن ابته المجلسي (ت ١٣٨٢هـ) رحالة وشاعر له ديوان تكثر فيه ظاهرة تضمين ألفاظ اللغات الأجنبية خاصة الفرنسية والولفية.

[2] هذا شيخ سينغالي خلف والده أحمد بمبا المتصوف على طريقة القادرية وقد كان صديقا لهذا الشاعر.

[3] مخطوط بحوزتنا.

حساده مذكرا القارئ أن الله يخص بفضله من يشاء فالإنسان منهما حاول أن ينقص الناس حقهم فإنه لن ينال غير نصيبه وما قسم الله له.

وقد أورد في قطعته تعبيرين ولفيين أولهما ورد في خاتمة البيت الأول هو "سبص" ومعناها رزقك، ونصيبك، وثانيهما ورد في أعقاب البيت الثاني وهو "دكمص" ومعناه لن تذوقه. يقول[1]:

يا حاسدا فاضلا رب العباد يخص
من شاء بالفضل لا تطمع بغير"سبص"
ما خص فاضلنا رب العباد به
لو طرت من حسد نحو السما "دكمص"

وإذا كان ابن ابته عول في نصوصه التي وقع فيها التداخل بين اللغة الفصحى وبين الولفية على غرض المدح فإن الشاعر محمد بن ابن الشقروي[2] ركز في خطابه الشعري على غرض الغزل ناقلا إلينا تجربته العاطفية مع زنجية لقيها بالشارع مرة فجاذبها أطراف الحديث، وحاورها محاورة غرامية انتهت بقيامها لتوديعه إلى جانب منزلها وقد استعمل الشاعر في نصه كلمة "كر" الولفية التي بمعنى الدار، أوالبيت، وأضافها إلى ضمير المؤنث الغائب فقال "كرها" أي دارها، ويبدو أنه صاغ نصه الغزلي في أسلوب أخاذ ينزع إلى الوضوح ويركن إلى الجناس فقد جانس بين كلمة "سرها" التي هي بمعنى السر المعروف وبين كلمة "سرها" الولفية التي تعني إزارها، كما وردت في الأبيات لكمة "ميسور" التي يقصد بها عندهم الخمار الذي يجعل على الرأس خاصة يقول[3]:

وزنجية جاذبت جانب "سرها"
و"ميسورها" مستفهما كنه سرها[4]

[1] المخطوط السابق.

[2] هو الشعر المتميز محمد بن ابن كان يجمع في نظمه بين الشعبي والفصيح عرف بسرعة بديهته وقوة ذكائه له ديوان شعري محقق (ت ١٣٦٣ هـ)

[3] مخطوط بحوزتنا.

[4] في هذا البيت كلمات ولفية هي ميسورها بمعنى: الخمار الذي يوضع على الرأس خاصة، وسرها التي بمعنى الإزار.

فساءلتها عن دارها فتبسمت
فرمت لفهمي سرها كشف "سرها"
فقالت لداري أحسن الدور كلها
وتحسن الاستقرار في مستقرها
فظلت بتلك الدار ألهو ومقتلي
تردد في ليليها وأغرها
إلى أن دنا إتيان بعض عيالها
ومهما أتى تخشى بوادر ضرها
فودعتها والقلب يغلي صبابة
وقامت لتوديعي إلى جنب "كرها"

وغير بعيد عن غرض الغزل ينتهج الشاعر الأديب المختار بن حامد[1] أسلوبا شعريا يميل إلى الطرافة والتنكيت مؤكدا خلاله حاجة الشيوخ إلى الأريحية وأجواء التلطيف، منتهيا إلى أنهم إذا لم يعتمدوا ذلك في حياتهم فإنهم سيفقدون الخير، بل أن الناس ستهرب من محاورتهم وتتجنب لقاءهم فهم بحاجة إلى أن يفيدوا طبعهم المكدود بالهرم راحة تكون بالنسبة إليهم إدام غذاء أو ملح طعلم.

وقد استعمل الشاعر في قطعته كلمة "خرم" الولفية وهي بمعنى الملح. يقول[2]:

لا خير في الشيخ مثلي الأشيب الهرم
ما لم تكن فيه حبة من الخرم
وإن تكن حبة فيه ولو صغيرة
فاستثنه إنه خير من العدم

وأكثر من ذلك يورد المختار في مقامته الأندرية[3] ألفاظا ولفية ممزوجة بألفاظ فرنسية مبينا اكتظاظ محطة القطار وكثرة أنواع البشر بساتها مؤكدا أنها يومئذ تغض بأنواع الخلائق، يقول: "خرجت إلى قنطرة تين جكين[4] اعتبر بمن يمر عليها من "كور وجيكين"[5] فوقفت بجانبها الغربي أرص مرور العجمي والعربي

[1] هو المختار ابن حامد (١٣١٥ - ١٤١٤هـ) عالم أديب ومؤرخ كاتب وشاعر. له عدة مؤلفات أهمها موسوعة عن الحياة الموريتانية والتاريخ الثقافي في البلد (٢٠ مجلدا) له ديوان شعري ضخم.

[2] مخطوط بحوزتنا.

[3] المقامة الأندرية نسبة إلى مدينة اندر بالسينغال وهي المعروفة بسان لوي (Saint Luis)

[4] قنطرة تين جكين: قنطرة معروفة هناك في هه المدينة السينغالية

[5] كور في الولفية بمعنى الذكر وجكين بمعنى الأنثى أي الرجال والنساء.

وهذا الرال يمر مر الرال[1] والوتات[2] تذهب وتات، فلما جاء وقت ميد[3] ذهبت ميد ميد[4] (...) فاجتمع عند الكار من أهل دكار ونوركنار[5] وغيرهم من المخلوقين فتبارك الله أحسن الخالقين ما سد الأفقين وملأ ما بين الخافقين"[6].

ونختم هذه النماذج الشعرية المحتضنة لبعض ألفاظ اللهجة الولفية بقطعة طريفة للشاعر محمد الحسن بن أبو المجلسي[7] نظمها في مداعبة أجيرة اسمها "توتي". كان قد اكترى من عندها طعاما على طريق المشاهرة تأتيه به يوميا، ويبدو من الأبيات أن هذا الطعام كان قليلا، فلعلها انتقصت من قدره، فأراد الشاعر أن يعبر عن ذلك بلطف فاستخدم كلمة "توت" الولفية وهي بمعنى القليل ملتمسا في الوقت نفسه الدعاء من الله تعالى أن لا يجعل رزقه على يد هذه الأجيرة التي تسمى "توتي" وقد نظر في أبياته إلى بعض الآيات القرآنية فجاءت بذلك بديعة النسج، محكمة القريض، طريفة المعنى. يقول[8]:

يا مالك الملك يا من إن تشأ توتي
ملكا كثيرا وتوتي إن تشأ "توت"[9]
وتنزع الملك ممن شئت آونة
لا تجعلن أبدا رزقي على "توتي"[10].

[1] الرال "الأولى كلمة فرنسية بمعنى السباق (Raly) والرال الثانية لعله في العربية ابن النعام وهو معروف بالسرعة.

[2] الوتات: جمع وته في الحسانية وهي في الأصل كلمة محرفة عن الفرنسية يقصدون السيارة (Auto)

[3] وقت ميد: بمعنى منتصف النهار بالفنرسية (Midi)

[4] ميد ميد: يعني بالفصحى أنه متعب وفي حالة إعياء

[5] نار كنار: كلمة ولفية يطلقونها على سكان موريتانيا من البيض خاصة

[6] مخطوط بحوزتنا.

[7] هو محمد الحسن بن أبو المجلسي (ت ١٤١٢هـ) شاعر أديب مشارك في جميع الفنون له بعض المقطوعات الشعرية.

[8] مخطوط بحوزتنا.

[9] توت: هنا كلمة ولفية بمعنى القليل

[10] توتي اسم علم على سيدة كانت أجيرة عند الشاعر

الوزارة في النظم الدستورية المعاصرة

أحمـــــــد بن افـــــــاه
كلية القانون - جامعة نواكشوط

قبل الولوج في تفاصيل الوزارة في النظم الدستورية المعاصرة لابد من تسليط الضوء على معنى الحكومة وأنواع الحكومات، ومن ثم تناول الوزارة في النظم الدستورية الأربعة: الرئاسي والبرلماني، والمجلسي والمختلط.

المبحث الأول: معنى الحكومة وأنواعها:

أولا: معنى الحكومة:

يستعمل اصطلاح الحكومة للدلالة على معان تختلف ضيقا واتساعا على حسب الأحوال. فقد يقصد بها نظام الحكم في الدولة المتمثل بالجهاز التنظيمي العام الذي يمارس مهام الضبط السياسي، وتباشر من خلاله الوظائف العامة للدولة[1].

وقد يقصد بالحكومة جميع الهيئات الحاكمة في الدولة لتشمل السلطة التشريعية وأجهزة السلطة التنفيذية أي منظمات الإدارة العامة، وأيضا أجهزة السلطة القضائية[2]. لكن أكثر المعاني شيوعا هو القول بأن الحكومة تعني السلطة التنفيذية في مجموعها دون غيرها من السلطات الحاكمة. ووفقا لهذا الاستخدام المتخصص لمصطلح الحكومة - وهو الشائع بين كتاب الإدارة العامة- فإن هذا المصطلح يستخدم للدلالة على الكيان التنظيمي للسلطة التنفيذية، وأيضا على المواقع

[1] د. سليمان الطماوي: الوزير في نظم الحكم الإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٦، ص٣٦.

[2] أحمد صقر عاشور: الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٠، ص٦٧-٦٨.

القيادية مثل رئيس الدولة والوزارة ومساعديهم... إلخ.

ويقصد بالحكومة أيضا (الوزارة) فيقال مثلا (حكومة الوزارة)، أو أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وهو أضيق استعمالات كلمة حكومة[1].

ثانيا: أنواع الحكومات:

قسم أرسطو الحكومات إلى ملكية وأخرى أرستقراطية وثالثة جمهورية. أما في العصر الحديث فإن الأسس التي يستخدمها كتاب وباحثوا علم السياسة وأنظمة الحكم والقانون الدستوري تتفاوت في تصنيف النظم السياسية للحكم. فوفقا للأسس الشائعة التي يستخدمها هؤلاء الباحثون يمكن تصنيف أنواع النظم السياسية، أو أنواع الحكومات إلى ملكية وجمهورية، وإلى قانونية واستبدادية لا تلتزم بالشرعية القانونية، وإلى مطلقة تجمع في يدها السلطات دون مساءلة، ومقيدة تخضع للمساءلة، وإلى فردية تنحصر فيها السلطة في يد شخص واحد، وأرستقراطية تقوم على سيطرة قلة على مقاليد السلطة، وديمقراطية تتيح مشاركة الشعب في حكم نفسه بنفسه[2].

إن ما يهمنا من هذه التقسيمات لأنواع أنظمة الحكم والحكومات هو المحاور التي يتم على أساسها التقسيم، ومدى تأثير كل محور من هذه المحاور في تشكيل البيئة السياسية التي تتفاعل معها أجهزة الحكومة التنفيذية. وعليه ستجمع هذه المحاور في محورين رئيسيين هما كيفية اختيار الرئيس الأعلى للدولة، ومستوى المشاركة السياسية في السلطة.

أولا: كيفية اختيار الرئيس الأعلى للدولة:

يمكن التمييز بين أنواع الحكومات على أساس الكيفية التي يختار ويتولى

[1] د. عامر الكبيسي: الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، ط٥، ١٩٨٣، ص١٣٦.

[2] محمد كامل ليله: النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة (بدون تاريخ)، ص٣٠٢

بمقتضاها الرئيس الأعلى للدولة الحكم فهناك أسلوبان رئيسيان في هذا الصدد هما الوراثة والانتخاب. فحيث يكون أساس تولي رئيس الدولة هو الوراثة يكون النظام ملكيا، أما حين يكون الأساس هو الانتخاب فإن النظام يكون جمهوريا.

١- النظام الملكي:

في هذا النظام يستمد رئيس الدولة حقه في تولي الحكم عن طريق الوراثة. فرئيس الدولة في النظام الملكي سواء ملكا كان أم إمبراطورا أم قيصرا أم شاها أم سلطانا أم أميرا لا ينتخب، وان ما يرث العرش وفقا لدرجة قرابته لرئيس الدولة السابق له[١].

وتتفاوت الأنظمة الملكية في مدى اتساع السلطات التنفيذية التي يمارسها رئيس الدولة، ففي الأنظمة الملكية القديمة؛ كان رئيس الدولة يتمتع بسلطات واسعة تندمج فيها سلطاته التنفيذية مع سلطات قضائية وتشريعية، أما في معظم الملكيات المعاصرة فإن اختصاصات الرئيس الأعلى للدولة قد قيدت وتم تضييقها بشدة. ففي السلطات الديمقراطية (إنجلترا مثلا) لا تمارس السلطة أي سلطات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، فهي تملك السلطة لكنها لا تمارسها. فسلطاتها في الواقع هي سلطة إسمية لأنها تسود ولا تحكم. أما في الكثير من ملكيات دول العالم الثالث فنتيجة لغياب التقاليد الديمقراطية والسياسية، فإن الملك يمارس فيها سلطات واسعة، فهو يملك ويمارس سلطات واسعة في مجال التنفيذ، من حيث توجيه أجهزة الإدارة العامة، فضلا عن حيازته للكثير من سلطات التشريع والقضاء.

وتنص الدساتير الملكية على عدم مسؤولية الملك عما يمارسه من أعمال فهو مصون غير مسؤول، لذلك فإن الأنظمة الديمقراطية التي مازالت تحتفظ بالشكل الملكي لنظام الحكم، عملت على تجريد الرئيس الأعلى للدولة من السلطات نتيجة عدم

[١] د. أحمد صقر عاشور، مصدر سابق، ص١٦٩-١٧٣

مسؤوليته عن أعماله، أخذا بالمبدأ الديمقراطي الذي يقول بأنه حيث لا سلطة فلا مسؤولية. وفضلا عن ذلك فإن طريقة اختيار الرئيس الأعلى في النظام الملكي لا تتيح فرصة التعبير عن الإرادة الشعبية في هذا الاختيار، مما يوجب عدم تمتع وممارسة الملك لسلطات فعلية في الحكم في الأنظمة الديمقراطية.

٢- النظام الجمهوري:

في هذا النظام يتم اختيار الرئيس الأعلى للدولة عن طريق الانتخاب، ولمدة محدودة على العكس مما هو عليه في الأنظمة الملكية حيث تمتد مع امتداد حياة الملك.

تتفاوت طرق انتخاب رئيس الجمهورية، فهناك الطرق المباشرة التي يتم فيها انتخاب الرئيس من قبل جميع مواطني الدولة، وهناك الطرق غير المباشرة التي يتم فيها الانتخاب من قبل مجالس نيابية، أو مندوبين عن الناخبين الأصليين، وإذ تأخذ معظم الدساتير الجمهورية بنظام انتخاب رئيس الجمهورية من بين عدد من المرشحين مثل الدستور الأمريكي ودساتير أمريكا اللاتينية، فأخذ بعض الدساتير الجمهورية بنظام الاستفتاء على مرشح واحد لرئاسة الجمهورية.

أما اختصاصات رئيس الجمهورية وسلطاته التنفيذية فتتفاوت تفاوتا كبيرا وفقا لطبيعة النظام الديمقراطي النيابي السائد. فحيث يكون النظام برلمانيا فإن هذه السلطات تضيق إلى حد كبير وتقتصر على أن تكون سلطات اسمية لا فعلية بحيث يمارس رئيس الوزراء السلطات التنفيذية الفعلية في هذه الحالة. أما في النظام الرئاسي فإن السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية تكون واسعة.

٣- والملاحظ أن الكثير من دول العالم الثالث التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية أخذت بالنظام الجمهوري وأقامت نظم حكمها على أساس انتخاب الرئيس

الأعلى للدولة (رئيس الجمهورية) وبذلك اقتبست الشكل الجمهوري للنظام دون ان تقتبس مضمونه. ففي كثير من هذه الجمهوريات يتم انتخاب رئيس الجمهورية بأساليب وإجراءات لا تعكس الإرادة الشعبية الحقيقية بل تزيفها. وفي الكثير من هذه الأنظمة يحكم رئيس الجمهورية لآماد تمتد لمدى حياته، دون ان تكون فترة حكمه موقوفة بحد أقصى من السنوات. وفي هذه الحالة لا يصبح هناك فرق بين النظام الملكي والنظام الجمهوري من حيث المضمون على الرغم مما يمكن أن تعكسه النصوص الدستورية من فروقات واختلافات.

ثانيا: مستوى المشاركة السياسية (الديمقراطية السياسية):

يمكن التمييز بين أنظمة الحكم على أساس مستوى أو درجة المشاركة السياسية المتاحة للشعب في الحكم، ويمكن بناء على هذا التمييز بين مجموعتين من الأنظمة المعاصرة هي الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية.

١- الأنظمة الديمقراطية:

وهي تلك الأنظمة التي تقوم على أساس نيابي، أي يشارك فيها الشعب في الحكم بطريق غير مباشرة من خلال نواب أو ممثلين ينتخبهم. لذلك فإن هذه الأنظمة هي ديمقراطيات غير مباشرة تمييزا لها عن الديمقراطية المباشرة التي يمارس فيها الشعب سلطات الحكم مباشرة وليس من خلال نواب أو ممثلين. لكن هذه الصورة المباشرة للديمقراطية لا تمثل إلا نموذجا نظريا أو تاريخيا. لذلك فإن الإشارة إلى الأنظمة الديمقراطية في صورتها المعاصرة تعني الديمقراطية النيابية. ويمكننا بناء على ذلك القول بأن الأنظمة الديمقراطية المعاصرة هي الأنظمة التي تقوم فيها مجالس نيابية منتخبة من قبل أفراد الشعب،

وتمارس فيها هذه المجالس سلطة التشريع ومراقبة الجهاز التنفيذي.

٢- الأنظمة الاستبدادية:

وهي تلك الأنظمة التي لا توجد فيها مجالس نيابية منتخبة، أو لا تمارس فيها المجالس النيابية إن وجدت جميع صلاحياتها التشريعية والرقابية، بل إن الحكومات الاستبدادية لا تخضع لمبدأ الشرعية أي سيادة حكم القانون، لأن إرادة الحاكم ملكا كان أو رئيسا للجمهورية هي فوق القانون، فالقانون إنما يوضع في هذا النظام لكي يتقيد به الأفراد ولكنه لا يقيد الحاكم، ومن ثم لا توجد في ظل هذا النظام حريات فردية أو ضمانات للملكية لأن اسمه يدل عليه.

وتتمثل معايير أو أركان الديمقراطية السياسية في صورتها المعاصرة في التمثيل النيابي والتنظيم الحزبي، والفصل النسبي بين السلطات، ومعنى ذلك أن عدم توافر معيار أو أكثر مما سبق يباعد بين نظام الحكم وصفة الديمقراطية ويقربه من الأنظمة الاستبدادية. ونورد هنا المخطط التالي لأنواع الحكومات:

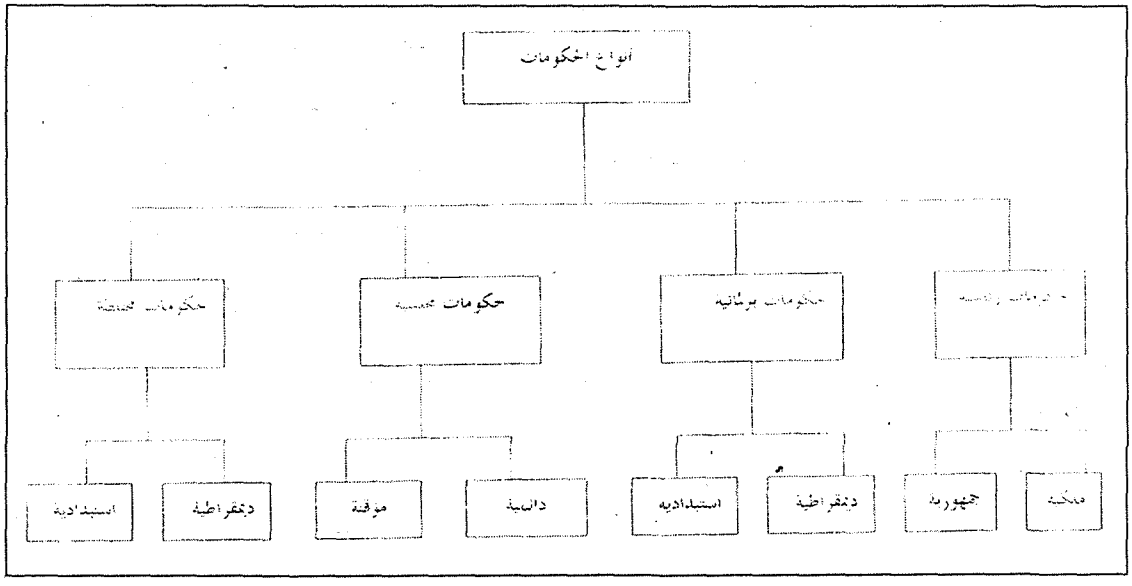

وعليه يمكن تقسيم نظم الحكم -على أساس الكيفية التي تتحدد بها العلاقة بين الأفرع الثلاثة للسلطة العامة- إلى أربعة نظم رئيسية هي: النظم الرئاسية والنظم البرلمانية، ونظم الحكومات المجلسية، والمختلطة.

ونظرا لأهمية هذه النظم وضرورة الوقوف على نشأتها وطبيعتها والخصائص الرئيسية التي تتسم بها، سنحاول التعرض لكل منها أولا ثم إبراز حقيقة ودور الوزارة فيها ثانيا وذلك في المباحث الأربعة القادمة.

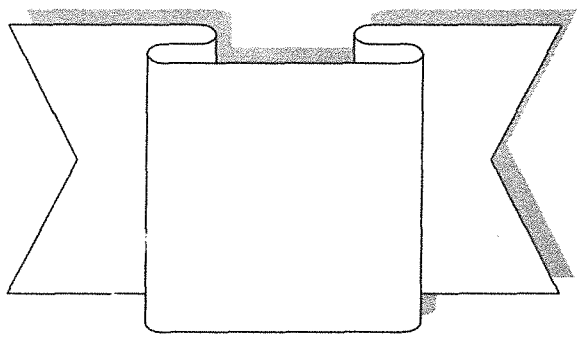

القبيلة الشنقيطية المنظور التاريخي والدلالة الاجتماعية.

محمد الأمين ولد سيد المختار / باحث *

يمثل النظام القبلي شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي - السياسي الذي ساد مجتمعات عديدة توزعت مناطق مختلفة من العالم في إفرايقيا وأمريكا الشمالية وأجزاء كبيرة من آسيا، وهو ما جعل أميل دوركايم يعتبره يمثل مرحلة هامة من مراحل تطور الحياة الاجتماعية مرت بها مجتمعات عديدة. ويرى دوركايم أن التنظيم الاجتماعي بدأ بشكل من أشكال الترابط يطلق عليه "الفصيلة" Horde تطور إلى أن أخذ شكل عشيرة ثم اتحاد، وأخيرا شكل قبيلة[1].

ورغم أن التنظيم القبلي هو التنظيم السائد في المجتمعات البدوية بشكل عام إلا أن ذلك لا يعني عدم وجوده في الأوساط الأخرى غير البدوية. ففي المنطقة العربية بشكل خاص نجد قبائل الأطلس في المغرب والقبائل الفلاحية في جنوب العراق تقوم حياتها على الزراعة والسكن المستقر. ومع ذلك تتنظم في أطر قبلية[2]. وقبل دراسة المضامين الاجتماعية والتاريخية لهذا التنظيم يجب أولا تحديد معنى القبيلة ومعرفة: هل هي حقيقة اجتماعية قائمة أم مجرد بناء وتصور من إنتاج الباحثين والمختصين في مجال العلوم الاجتماعية؟ وما هي علاقة هذا

* الباحث محمد الامين بن سيد المختار - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

[1] عبد الودود ولد الشيخ "السلطة والقرابة" حوليات كلية الآداب، جامعة انواكشوط عدد ... سنة... ص١٠

[2] فؤاد إسحاق الخوري، السلطة لدى القبائل الغربية، دار الباقي بيروت ١٩٩١ ص١٤

المصطلح: "القبيلة" بمصطلح |العشيرة" الذي يتداخل معه في أحيان كثيرة؟

أورد ابن منظور في معجمه لسان العرب تحديدات مختلفة للقبيلة منها تحديد الجوهري الذي نص على أن "القبيلة واحدة قبائل الرأس، وهي القطع المشعوب بعضها إلى بعض تصلح بها الشؤون. وبها سميت قبائل العرب الواحدة قبيلة. وقبائل الرحل أحناؤه المشعوب بعضها إلى بعض. وقبائل الشجرة أغصانها، وكل قطعة من الجلد قبيلة.. والقبيلة من الناس بنو أب واحد"[1]. ونقل عن الزجاج أن القبيلة من ولد إسماعيل عليه السلام كالسبط من ولد إسحاق عليه السلام سموا بذلك ليفرق بينهما.ومعنى القبيلة من ولد إسماعيل معنى الجماعة ويقال لكل جمع من شيء واحد قبيل قال الله تعالى: {إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم} أي هو ومن كان من نسله وذهب الزجاج إلى اشتقاق القبائل من قبائل الشجرة وهي أغصانها، في حين ذكر أبو العباس أن قبائل العرب أخذت من قبائل الرأس لاجتماعهاوجماعتها الشعب والقبائل دونها[2].أما من حيث الاصطلاح فتطلق القبيلة على تجمع عريض من الناس مترابطين فيما بينهم بواسطة عرى القرابة، ويرجعون في انتسابهم إلى جد مشترك حقيقة أو مجازا[3]. وفي غالب الأحيان تحمل القبيلة اسم جدها المؤسس وهو الشخص المحوري في القبيلةالذي تتفرع منه امتداداتها المختلفةوعلى هذا الأساس حددت القبيلة بأنها المجموعة ذات الاتجاه الواحد(من هذا القبيل أي من هذا الاتجاه)ويجب هنا الفصل بين مصطلح القبيلة ومصطلح العشيرة،

[1] ابن منظور، لسان العرب، م.س. – ص ٥٤١

[2] ابن منظور، لسان العرب، م. س. ص٥٤١

[3] Encyclop »dic.de l'islam. Paris 1978 IV P348-249

حيث تحـــدد القبيلةمرتبـــة اجتماعيـــة معينة، بينمـــا تمثـــل العشـــيرة الأداة التنظيمية التي يجري علـــى أساســـها توزيع السلطة والثروة والجاه والمنـــافع العامة ضمن القبيلة ذاتها[1].

وفي المجتمعات البدويـــة والمجتمـــع الشنقيطي على وجه الخصوص أخـذت القبيلة شكل تجمع سياسي مســـتقل ذي أبعادمتغيرة يتألف عادة من عدة بطون "أو"أفخاذ متحدين إسميا بعرى القرابـــة الحقيقية أو الوهمية ومتضامنين ميدانيا مع بعضهم البعض.من هذا المنطلـــق أخذ النظـــام القبلـــي فـــي المجتمـــع الشنقيطي شكل التنظيم السياسي حتـــى أصبحت كل قبيلة تشكل وحدة سياســـية مستقلة وكيانا سياسيا مميزا إلى درجـــة أصبح معها مصطلح "القبائل الـــدول" هو المصطلح الأكثر دلالة على هـــذا الواقع، حيـــث أن القبيلـــة فـــي هـــذا المجتمع لها قيادتها الخاصة بها والتـــي تتولى إدارة شؤونها ومنطقة نفوذهـــا المحددة بالمجال الذي تتحـــرك فيـــه، وأفرادها الذيـــن يشـــكلون رعاياهـــا ومواطنيها الذين يقـــع علـــى عاتقـــهم حماية القبيلة والدفاع عن سيادتها.

ويبدو نموذج "القبيلة الدولة" أو القبيلـــة "الأمة" جليا في فتاوي فقهاء المنطقـــة وذلك مـــن خـــلال إضفائـــهم صفـــة الجماعة،والمرادفة في الفقه السياســـي الإسلامي لجماعة المسلمين (الأمـــة) على أهل الحل والعقد داخل القبيلـــة، وعلى هذا الأساس نص الفقهاء علـــى وجوب الحفاظ علـــى وحـــدة القبيلـــة وتماسكها ونذم فرقتها واختلافها، يقـــول الشيخ سيدي في هذا المعنى "وبعد فإن من فرق بين قبيلة وقطع نظامها فقـــد برئ من ذمة الله ولو رضي أهل الحل والعقد بذلك لأنهم رضوا بما لا يجـــوز (...) فخبر (من فـــرق بيـــن جماعـــة المسلمين فرق الله بيـــن أحبتـــه يـــوم

[1] فؤاد إسحاق الخوري: السلطة لدى القبائل العربي م.س. ص١٦

القيامة) ولخبر (من شق عصى الجماعة فقد برئ من ذمة الله) ولتضافر النصوص على وجوب الاجتماع لأجل التعاون على النوائب لأن وسيلة الواجب تجب"[1].وأورد الشيخ سيدي في هذه الفتوى جواب شيخه (لعله الشيخ سيدي محمد الكنتي) على سؤال عن قبيلة ذكر السائل أنها لا تقدر على الدفاع عن نفسها إلا بالتفرق في القبائل هل يجوز ذلك؟ فأجمع الشيخ "بأن التفرقة معصية والظلم معصية وحرمة التفرق أشد وقاعدة الأشد تركه وانتهاك الأخف كما في قواعد الزقاق(...) لأن التفريق يؤدي إلى ذهاب قوتهم حتى لا يقدروا أن يردوا أدنى ذب عنهم في هذا الزمن الذي غالب أهله التسلط والجور(...) وان كان مريد الفرار إنما فر لأجل الضرورة لم تكن له حجة في ذلك لأن ضرره وحده لا يوازي ضرر أهل نظامه وجماعته والمصلحة العامة مقدمة على الخاصة[2].

كما صرح الفقهاء الشناقطة بأن من التعاون المتعين شرعا تعاون جماعة القبيلة على ما ينوبها من نوائب الدهر سواء تعلق الأمر بمداراة أو ضيافة.. إلخ. وأكثر من ذلك منح فقهاء المنطقة سلطة واسعة لأهل الحل والعقد داخل القبيلة مماثلة لتلك الممنوحة لجماعة الحل والعقد في الأمة باعتبارها الجهة التي ترعى المصالح العامة للقبيلة ومستندهم في ذلك كما في فتح القدوس لأحمد الصغير التيشيتي[3]

[1] الشيخ سيدي فتوى فقهية بخوزة الأستاذ محمد المختار ولد السعد في انواكشوط.

[2] من نص فتوى موحدة بخوزة الأستاذ محمد المختار ولد السعد - نواكشوط

[3] أحمد الصغير التيشيتي: هو أحمد الصغير بن حمى الله الشريف التيشيتي أحد فقهاء "طلبة تيشيت" البارزين أخذ عن الطالب أحمد ولد اطوير الجنة الحاجي وأخذ الطريقة التيجانية عن الشيخ محمد الحافظ العلوي فأصبح أحد مقدميها، له عدة مؤلفات منها: فتح المقيت في مكوس أهل تيشيت وفتح القدوس في ابطال أسس المكوس. ووقاية الجسم والعرض من إثم ترك زكاة العرض توفي سنة ١٢٧٢-١٨٥٥م.

(ت١٢٧٢هـ ١٨٥٥م) ما في صحيح البخاري من قصة هوازن عندما قال النبي صلى الله عليه وسلم "أما بعد فإن إخوانكم هوازن جاءوا تائبين وإني رأيت أن أرد إليهم سبيهم من أحب منكم أن يطيب فليفعل ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيئ الله علينا فليفعل. فقال الناس طيبنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم. قال لا ندري من أذن منكم ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبروه أنهم طيبوا وأذنوا"[1] واعتبر أحمد الصغير التيشيتي أن هذا صريح في اعتبار إذن عرفاء سائر القبائل لأن العرفاء وكلاء عن من تحتهم[2].

كل ذلك يجسد أهمية الدور الذي أمنته مؤسسة القبيلة، ولا تزال تؤمنه في هذا البلد كأداة تنظيمية محورية على المستويين الاجتماعي والسياسي، فما هي الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها هذه المؤسسة؟ وكيف يتم إنتاج الروابط وإعادة إنتاجها داخلها؟

تتحدد المرتكزات والأسس التي يقوم عليها نظام القبيلة بمجموعة الروابط التي يتم إنتاجها وتوظيفها لاستقطاب أكبر قدر من الناس ودمجهم في كيان القبيلة سياسيا واجتماعيا وحتى نسبيا ومن أبرز هذه الروابط نذكر:

أ- رابطة النسب والقرابة: من الطبيعي أن تشكل رابطة النسب والقرابة إحدى أهم الأركان والأسس التي يقوم عليها الارتباط في القبيلة الشنقيطية وتتنظم بواسطتها آليات التضامن والالتحام داخل هذه المؤسسة وتبرز أهمية هذه الرابطة بشكل خاص في

[1] حديث مكرر في صحيح البخاري في باب العتق والهبة وأداء الخمس والمغازي والأحكام

[2] أحمد الصغير التيشيتي، فتح القدوس – مخطوط.

تسمية القبيلة باسم الجد المؤسس لها على اعتبار أن كل أفراد القبيلة ينسبون إلى هذا الجد أو يرتبطون معه بعرى قرابة، حقيقة كان ذلك أو وهما. كما يحدد النسب في المجتمع الشنقيطي القائم على الانتساب الأبوي المرتبة الاجتماعية للفرد داخل القبيلة والمكانة التي عليه أن يتبوأها داخل نسيجها اجتماعيا وسياسيا، وهكذا تتداخل الروابط السياسية مع روابط النسب والقرابة وهو ما يتجسد في تمحور التفريعات النسبية داخل القبيلة على أساس النسب في غالب الأحيان وهو ما يعني أن روابط القرابة والنسب لا تلبث أن تتحول إلى روابط سياسية.

ب- التحالف والائتلاف: رغم أهمية النسب والقرابة ودورهما الكبير في ربط أفراد القبيلة بعضهم ببعض إلا أن ذلك يجب أن لا يخفي أهمية التحالف والائتلاف في دمج مجموعات كبيرة من الناس في كيان القبيلة تتحول بشكل تدريجي إلى جزء لا يتجزأ منها، بل إن بعض القبائل الشنقيطية قامت حسب ما هو متداول عند أبنائها على تحالف بين أفراد لا تربط بينهم في الواقع رابطة نسب كما هو الحال في تشمشة[1] وايدولحاج[2]... كما أن اندماج

[1] تشمشة: اسم تحالف قبلي حساني زاوي مشتق من الكلمة الصنهاجية "شمش" والتي تعني خمسة. أسسه خمسة رجال في نهاية القرن ٧هـ ١٣م يذكر أنهم وصلوا المنطقة قادمين من تاردانت بالسوس الأقصى. وبعد تركزهم في قبيلة امدلش الزاوية برهة من الزمن قرروا الاستقلال بأنفسهم فأقاموا حلفا عند كثيب بئر اكنت في الشمال من منطقة اقيدي في الجنوب الغربي من موريتانيا الحالية وهؤلاء الرجال هم: ديال يعقوب وهو جد الالفغيين ومهنض امغر جد أولاد ديمان ويدمس جد ايكيهن وبداح اكديرغه وهو جد ايدوداي ثم امحضام وهو جد ايديقب.

[2] ايدوخاج – إحدى قبائل الزوايا العريقة ينتمون إلى أربعة رجال هم الحاج عثمان الأنصاري والحاج يعقوب القرشي والحاج اعل الصنهاي وعبد الرحمن الصائم كان استقرارهم في البداية في ودان قبل أن يهاجروا منه إلى الكبلة واركيبة.

مجموعات أو أفراد في كيان قبيلة ما لا يعني بالضرورة الحكم عليهم بالعيش على هامش هذه القبيلة واحتلال مراتب ثانوية فيها بل على العكس من ذلك قد يصل بها الأمر إلى أن تحتل مكان الزعامة والقيادة في القبيلة كما هو ملاحظ في أمثلة كثيرة نذكر منها: أهل لمحيميد[1] وأهل أحمد عبد الله[2] في الحوض.. إلخ، وعلى هذا الأساس اعتبر الفقهاء الشناقطة أن مفهوم العاقلة -والتي هي حمل عصبة النسب والسبب جناية الشخص- يجب أن تتجاوز إطار النسب لتنسحب على كل العناصر المشكلة للقبيلة بغض النظر عن طبيعة الارتباط بينها كما هو واضح من فتوى أحمد بن محمد العاقل ت١٨٢٨م.

وبعد هذا بيان ما عسى أن يخفى على العامة مما هو معلوم بالضرورة من حكم الموالي الثلاثة مولى الخلافة ومولى النسب ومولى العتاقة في حياتهم وبعد مماتهم وهو أن المعاقلة ثابتة بين الجمع[3].

جـ - رابطة التبعية: تؤدي الصراعات والحروب التي تحدث بين المجموعات والقبائل إلى توجهه المجموعات المهزومة والتي لم تعد قادرة على الدفاع عن نفسها إلى من هو أهل للدافع عنها وحمايتها بقوته المادية والروحية وما تلبث هذه المجموعات أن تشكل قسما من القبيلة يحمل اسمها ويستخدم رموزها المختلفة (الميسم، المراعي نقاط المياه) وفي بعض الأحيان تتولى مجموعات

[1] أهل لمحيميد: بيت القيادة والزعامة في قبيلة مشظوف الصنهاجية رغم كونهم ينسبون إلى قبيلة أولاد اديلم

[2] أهل أحمد لعبد الله: بيت الزعامة في لادم، إلا أنهم كذلك ينسبون إلى أولاد اديلم

[3] أحمد بن محمد العاقل: الفتاوي/ تحقيق يحي بن البراء مرقون.

من هذا القسم مهمة رعاية مواشي القبيلة. وتحتل في الغالب مكانة ثانوية في السلم الهرمية القبلية ويمكن إضافة المجموعات الحرفية من "فنانين" و"صناع تقليديين" و(غيرهم) إلى هذه الفئة (...) التي تقوم بأدوار إنتاجية هامة للقبيلة ويؤمنون لها مالا يمكنها الاستغناء عنه، فالفنانون أو "إيكاون" هم حفاظ أمجاد القبيلة الذابين عن انتصاراتها وذاكرتها الحية، كما يؤمن الصناع التقليديون "لمعلمين" كل حاجيات القبيلة من أدوات منزلية وزراعية إلى الأسلحة وسروج الخيل، أما (بقية الطبقة المنتجة) ف.....

إنهم عموما يشكلون يد القبيلةُ العاملة التي تتولى مزاولة أعمالها، إلا أنهم عموما يشكلون يد القبيلة العاملة التي تتولى مزاولة الأنشطة المختلفة من خدمة منزلية إلى رعاية المواشي. وإن كان من بين هذه الفئة من يصل به المطاف في بعض الأحيان إلى مرتبة عالية ويتولى مهام قيادية في القبيلة كما هو حال ولد بيدال وولد سمبور[1] في إمارة أولاد امبارك في الحوض (...) إذا كانت هذه الروابط السالفة الذكر تشكل المرتكزات الإنسانية التي يقوم عليها نظام القبيلة فإن إعادة إنتاجها في مناسبات معينة يمثل حاجة ملحة لصيانة تماسك القبيلة والحفاظ على وحدتها.

ولعل من أبرز الاستراتيجيات التي يتم بها إعادة إنتاج وحدة القبيلة وتماسكها توزيع الدية التي هي المال الواجب لقتل آدمي حر أو جرحه على عاقلة الجاني الذين هم عصبته المجتمعين

[1] لعب كل من ولد بيدال وولد سنبور دور الوزير في عهد كل من هنون وخطري ابني اعمر ولد اعل حيث كان هنون يعتمد على ولد سنبور في حين كان خطري يعتمد على ولد بيدال. وكان لهما نفوذ كبير في عهد هذين القائدين رغم كونهما في الأصل "عبيد".

للمزيد، راجع: الناني ولد الحسن ص:٦٨. أمارة أولاد امبارك – الحوض، جامعة نواكشوط، كلية الآداب، السنة الجامعية ٨٥-٨٦.

معه في نسب واحد ينضاف إليهم الحلفاء والموالي الذين نص الفقهاء الشناقطة على أن المعاقلة ثابتة بينهم أي بمعنى آخر مجموع أفراد القبيلة تقريبا بغض النظر عن طبيعة الروابط التي تربطهم بها. وهكذا يتم في هذه المناسبة التعبير عن الانتماء للقبيلة، ويشعر الفرد كذلك بأهمية هذا الانتماء وما يؤمنه له من سلاح، وفي نفس المجال نذكر "المواساة" والتي هي مشاركة الأخ في أساه وابتلاآته والتي شاعت في أوساط بعض القبائل الشنقيطية وذلك بأن يتحمل كل فرد من أفراد القبيلة جزء من الخسارة التي تصيب أخاه سواء كانت تلك الخسارة دينا عجز عن أدائه أو إفلاسا حل به أو إعسارا بالنفقة على عياله أو ضيافة أو مداراة، وهي كلها أمور قد يعجز الفرد عن تحملها بمفرده.

كل ذلك يساهم لا محالة في تأكيد رابطة القبيلة وإعادة إنتاجها وتجديدها باعتبارها الملاذ الوحيد الذي يحتمي به من عواد الزمن وأهله في بلاد وصفت بأنها بلاد سائبة.

الـروايـــة الموريتـانيـة وازدواجيـة الأصـــل:

قـراءة للثـابت والمتحـول من النـــص

(الجزاء الأول)

د. محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم / أستاذ بكلية الآداب - جامعة نواكوشط

يسعى هذا البحث في مشغله النقدي العلم إلى التعريف بالرواية الموريتانية المكتوبة -ذاتها- باللغتين العربية والفرنسية، بالسياق الأدبي الذي أنتج هذا الشكل السردي وأدى إلى ظهوره في المجتمع الموريتاني مع مطلع الثمانينيات؛ وفي مشغله الخاص إلى التوقف عند أحد ملامح كتابتها الفنية المحلية، المتعلقة بظاهرة كتابة الروائي الموريتاني لنصه بالفرنسية، أولا: ثم إعادة الكتاب نفسه لكتابته مرة أخرى بالعربية؛ باعتبارها ظاهرة فنية ملفتة للانتباه في تقاليد الكتابة الروائية العربية، المكتوبة باللغة الأجنبية والمنقولة إلى العربية، أو المكتوبة بالعربية والمترجمة إلى اللغات الأجنبية. ففي كلتا الحالتين جرت العادة على أن لا يكتب الروائي العربي نصه إلا مرة واحدة، إما بالعربية وتقع ترجمته إلى اللغات الأجنبية من طرف مترجم آخر (مثل ترجمة بعض روايات محفوظ إلى الفرنسية) أو باللغة الأجنبية كالفرنسية ويقع نقله إلى العربية من طرف معرب آخر غير صاحبه (مثل تعريب بعض روايات ظاهر حداد). ومن هنا ظلت القضايا التي يطرحها هذا النوع من النصوص مرتبطة في كثير منها بقضايا الترجمة والنقل، وما يحدثانه من أثر على النص المكتوب.

أما في موريتانيا فقد عرفت الكتابة الروائية ظاهرة كتابة النص الروائي مرتين من طرف كاتبه، مرة باللغة الفرنسية ,اخرى بالعربية لاحقة عليها، مثل ما كتبه الروائي الموريتاني موسى

ولد أبنو، عندما كتب نصيه بالفرنسية[1] أولا ثم أعاد كتابتهما بنفسه لاحقا بالعربية. هذه الكتابة المزدوجة للنص الروائي (كتابته مرتين) من شأنها أولا: أن تلفت انتباه الباحثين إلى خصوصية من خصوصيات الكتابة الروائية في موريتانيا؛ تميز هذه الكتابة وتسهم في تنويع الكتابة الروائية العربية وانفتاحها على القارئ، لكن من موقع يختلف هذه المرة عن موقع المترجم، ويرتبط بموقع الكاتب نفسه، باعتباره أنه لا يترجم النص الأصلي أو يعربه، وإنما يعيد كتابته مرة أخرى. ولذلك يسعى هذا البحث إلى إضاءة هذه الخصوصية المحلية في الكتابة الروائية، من حيث هي صيغة جديدة من صيغ تشكل النص الروائي العربي، تمد طرائق كتابته بإمكانية فنية جديدة، وتري آليات كتابته الابداعية وتسهم في تنوع مصادر كتابته، كما سيبين عن ذلك التحليل.

ومن شأنها هذه الازدواجية ثانيا: أن تطرح قضايا فنية جديدة لا تتعلق هذا المرة بالترجمة أو التعريب وإنما بقضايا الكتابة الفنية وخياراتها، وعلاقة ذلك بطرائق كتابة هذا النوع من النصوص، وصيغ تشكل خطابه، ومستويات أنساقه اللغوية، إلى غير ذلك من القضايا النقدية، التي يطرحها بشكل جلي تعالق النص الروائي العربي في التجربة الموريتانية، مع النص الروائي الموريتاني المكتوب بالفرنسية، وذلك أن النص الروائي العربي في هذه التجربة يقيم تعالقه النصي مع النص الروائي المكتوب بالفرنسية، لأنه سابق له في الكتابة وفي تشكل الخطاب، ومن ثم يظل النص العربي اللاحق المكتوب في أفق الأول محكوما بمادته السردية (القصة) وبصيغة تشكل خطابه، وإن لم يتحرر الروائي منها في كتابته الثانية لنص؛ وهذا ما نسميه بالثابت من النص؛ بحكم وجوده في النصين الفرنسي والعربي.

[1] موسى ولد أبنو كاتب وجامعي موريتاني من مواليد ١٩٥٩ بأبي تلميت بولاية اترارزة حاصل على دكتورا في اللفلسفة من السربون وإجازة في الصحافة من العهد العالي للصحافة بباريس، عمل منذ ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٦ خبيرا للأمم المتحدة بنيويورك في مجال الاتصال، ثم استاذا للفلسفة بجامعة انواكشوط (١٩٨٧). في موازاة مع التدريس بالجامعة، شغل موسى ولد أبنو مناصب هامة في الدولة منها المدير العام للوكالة الموريتانية للصحافة ١٩٩٠، يعمل منذ سنوات مستشارا ثقافيا لرئيس الجمهورية، يكتب موسى ولد أبنو الرواية والقصة القصيرة باللغتين العربية .

لكن هذا النص يظل في ذات الوقت متحررا من النص الفرنسي الأول، لأن صاحب الكتابة هو نفس الكاتب وليس مترجما برانيا على النص الأول. ومن ثم فهو ينتج نصا روائيا مختلفا عن سابقه في لغة كتابته وما تتميز به هذه اللغة من نثرية خاصة ذات أنساق لغوية متعددة ومتنوعة، ومن عبقرية لغوية تحكم رؤية وتصور متكلمها، لا بد أن تترك أثرها على المضمون الروائي (المادة الحكائية) وهو يكتب ثانية بالعربية، إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بطرائق كتابة السرد العربي ومستويات لغة تحققه وهذا ما نسميه بالمتحول من النص.

تحقيقا لا سبق، كان علينا أن نرتبط في وصفنا وتحليلنا لهذه الظاهرة بنص من النصوص الممثلة لهذا الخيار من الكتابة الروائية، لنثير من خلاله القضايا النقدية الآنفة الذكر، ونقارب من خلاله الثبات والمتحول من النص. وقد وقع اختيارنا على نص *L'amour impossible* (الحب المستحيل) لموسى ولد أبنو في نسختيه الفرنسية والعربية، منطلقين في مقاربتنا لهذه الظاهرة من المنهج البويطيقي (الشعرية) وتبني اختصاص السرديات خيارا لمقاربة النص المدروس. وقبل أن ندخل في تضاريس النص، يستحسن إلقاء نظرة سريعة على التحولات الأسلوبية التي واكبت ظهور الرواية الموريتانية.

ظهور الرواية وتحول الأدبية

تعرضنا في بحوث سابقة منشورة[1]، إلى السباق العام الذي انتج النص الروائي الموريتاني وقد ركزنا حينها على السياقين الاجتماعي الثقافي والأدبي النصي اللذين أديا إلى تحول أدبية النص الأدبي الموريتاني نهاية السبعينيات. هذا التحول الذي كان ظهور الرواية الموريتانية -في نظرنا- أحد أهم النتائج المترتبة عليه. ولسبب منهجي يتعلق بالمنهج النقدي المتبنى خيارا لمقاربة النص والتأريخ له، نود أن نقصر التحليل على التحول الأدبي مستأنسين في وصفنا لهذا التحول بالشعرية التاريخية التي تعول في تأريخها لظهور الأنواع الأدبية وأشكالها واختفائها على وصف أدبية

[1] الإشارة هنا إلى كتابنا: بنية الخطاب ودلالتها في رواية "القبر المجهول أو الأصول" لأحمد بن عبد القادر: مساهمة في الكشف عن خصوصية السرد الموريتاني. تقديم د. سعيد يقطين القاهرة – المكتبة الأكاديمية – ١٩٩٩، بالإضافة إلى مجموعة من البحوث المنشورة في بعض الدوريات العربية عن الرواية الموريتانية سوف نشير إليها لاحقا.

النصوص، وذلك بتحديد مكونات أنساقها الجمالية واللغوية والتركيز على علاقة هذه الأنساق في آنيتها وتعاقبها الزمنيين باعتبارها محددة الأساس لهيمنة أدبية نوع على أدبية نوع آخر، ومن ثم ظهور أشكال هذا النوع الأدبي وتراجع أشكال النوع الآخر في وجه هذه الهيمنة.

عرف الأدب الموريتاني الحديث مع نهاية السبعينيات تحولا أدبيا[1] ملحوظا كانت أهم مظاهره تفكيك مركزية الخطاب الشعري في هذا الأدب، وتراجع هيمنة شعريته على حساب شعرية النثر العربي وأشكال كتابته؛ فقد هيمنت سلطة الشعر في هذه البلاد، على النثر هيمنة تركت انطباعا لدى الكثيرين بأن أصحاب هذه البلاد لم ينتجوا نثرا، وهو انطباع عززته المكانة الإبداعية والثقافية للشعر، اللتين كان يحظى بهما هذا النوع الأدبي في المجتمع الموريتاني التقليدي وأعرافه الأدبية السائدة حينها، ومع أن العلاقة الأدبية ما بين الشعر والنثر قد اتسمت بالهيمنة المطلقة للشعر على النثر سواء على مستوى إنتاج النصوص أو على مستوى جماليات ألفتها وتقبلها إلا أن هذه العلاقة بدأت في نهاية السبعينيات وفي تزامن مع التحول الاجتماعي والثقافي اللذين عرفتهما البلاد بقيام الدولة المركزية- تشهد تغيرا ملحوظا مثله تعزز سلطة النثر على حساب سلطة الشعر؛ الناتجة عن وضع التخاطب اللغوي والأدبي للأفراد في الفضاء المغلق للمدينة[2]. ذلك أن وضع التخلطب الجديد للمجتمع الموريتاني بداية من نهاية الستينيات بآليات قوله الخاصة، قد أنتج نثرية لغوية وأدبية لم يعرفهما مجتمع البداوة السابق على قيام الدولة المركزية. وهما النثريتان اللتان ستحكمان مسار التحول الأدبي لاحقا: فعلى قدر كثافة هاتين النثريتين وتعقد صيغة التخاطب فيهما ستتغير أدبية هذا الأدب وشعريته باستحداث طرائق جديدة من الإنتاج العربي تناهض سابقتها وتسعى لاحتواء

[1] تعرضنا لأهم ملامح هذا التحول في بحث لنا تحت عنوان: "ظهور الرواية الموريتانية، تحول من أدبية الشعر إلى أدبية القص"، الآداب (البيروتية)٣/٤ (مارس/ابريل ١٩٩٧)، ص ص ٥١-٥٧.

[2] رصدنا ملامح هذين التحولين في بحث منشور لنا تحت عنوان: "المجتمع الموريتاني: من القبيلة إلى الدولة"، المستقبل العربي (الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت) ٢٤٣ مايو ١٩٩٩ ص.ص: ٣٨-٥١.

جماليات تقبلها، واستبدالها بأخرى أكثر ملاءمة لوضع تخاطبها الجديد من جهة، وبظهور أشكال أدبية جديدة على الأدب الموريتاني تنافس الشعر وتعمل تدريجيا على تجذير جمالياتها ومأتى الحسن في أدبيتها في الساحة الثقافية والاجتماعية منذ نهاية السبعينيات من جهة ثانية.

لقد أدى وضع التخاطب الجديد إلى تراجع نسبي للشعر ونقلص لجماليات تقبله التقليدية، وهو تراجع سيوازيه تجذر لأدبية النثر وشعرية أشكاله وتبلور لأدبية جمالية حديثة، تنقض شعرية الأدبية التقليدية وتتبنى جمالية أدبية جديدة، هي إلى أدبية القص وجمالية السرد وأشكاله أقرب منها لأدبية وشعرية الشعر التقليدية، مما يعني تحولا من أدبية الشعر ومأتى الحسن فيها (شعريتها) إلى أدبية النثر ومأتى الحسن في نثريتها وسودها. إذ التحول الأدبي وقتها لم يكن اتساعا لدوائر النثر على حساب الشعر فقط وإنما هو تغير في أدبية النص الأدبي ذاته الذي كيف التجربة الأدبية عند أصحابه تكيفا جديدا. تعددت معه أساليب القول الأدبي وتنوع معه مأتى الحسن في الكلام، وظهرت نتيجة له أشكال أدبية وسردية جديدة[1].

لم تقتصر مظاهر التحول الأدبي عند تفكيك مركزية الخطاب الشعري وإنما تجاوزته لتأخذ أبعادا أخرى تتعلق بمستويات تراكم السرد وبدرجات تطويع النثر العربي الفصيح في موريتانيا. وقد عملت هذه المستويات ودرجات التطويع على خلق أدبية نثر، كان لها الدور الأساسي في ظهور الأشكال السردية الموريتانية، وهي الأدبية التي أدت كبرى درجات كثافتها الفنية والشعرية إلى ظهور النص الروائي في مطلع الثمانينيات. ولأننا بصدد رصد التحولات الأدبية التي ساهمت في ظهور هذا النص، فإننا سنهتم هنا بأحد مكونات هذه الأدبية التي لم نتوقف كثيرا عنها في السابق حين انتهينا إلى أن ظهور الرواية الموريتانية كان "تحولا من أدبية الشعر

[1] تعرضنا لظهور هذه الأشكال في البحث الذي شاركنا به في مؤتمر الرواية العربية المنعقد في القاهرة في فبراير ١٩٩٨ والمعنون ب: "الأشكال التراثية والنثرية التراثية: مساهمة في الوعي بالعلاقة (النص الموريتاني نموذجا) مجلة **فصول** العدد الخاص بالرواية العربية الجزء ٣، خريف ١٩٩٨.

إلى أدبية القص"[1]. ويتعلق هذا المكون بالنثرية ودورها في ظهور الأشكال السردية.

تمثل أدبية النثر السياق الأدبي الخاص الذي أنتج أشكال السرد الموريتاني، فقد أدت تراكمات نثرية وسردية إلى نشوء نثرية أدبية ذات جماليات شعرية خاصة متنوعة ومتعددة: متنوعة بتنوع النثر الموريتاني واختلاف أنساقه اللسانية واللغوية، ومتعددة بتعدد درجات استيعاب أنواع هذا النثر للسرد وجماليات القص. فقد مرت النثرية الأدبية الموريتانية في نشأتها بمرحلتين أنتجت كل منهما أشكالها السردية الخاصة بها؛ وهيمنت على الأخرى أثناء تطور النثر العربي الفصيح في موريتانيا. وسنركز في وصفنا لنشأة هذه الأدبية، على العلاقة ما بين النثريتين التراثية والحديثة[2]. وما تأسست عليه هذا العلاقة من مناهضة ومعارضة ومن هيمنة وسيادة، أدت كلها حينا إلى تحول من نثرية معينة وأشكال كتابتها إلى نثرية أخرى وأشكال كتابتها، وحينا إلى تغير في مواقع السلطة الأدبية لكل من النثريتين وأشكال كتابتهما، مما ترتبت عليه نتائج مست بنية النص السردية وأشكال كتابته؛ ناتجة هذه الموة عن أثر سلطة النثرية الأدبية المهيمن عليها لا المهيمنة. على هذا النحو يتبين لنا مما سبق أن ظهور الرواية في الأدب الموريتاني كان تعبيرا فنيا عن تحول جمالي في هذا الأدب، سواء في بعده الخارجي المرتبط بأدبية النوع الأدبي (الوجه الأول للعملة)، حيث كان ظهور الرواية تعبيرا عن هيمنة أدبية النثر وجمالية أشكاله السردية على أدبية الشعر وشعريته التقليدية منذ بداية الثمانينيات، أو في بعده الداخلي المرتبط بأدبية النثر ذاتها وجمالية أشكالها السردية (الوجه الثاني للعملة). لقد كانت الرواية الشكل السردي المعبر عن هيمنة النثرية العربية الحديثة وجمالية أشكالها الحديثة على النثرية التراثية الفقهية، التي كانت السائدة بأشكالها السردية التراثية المحلية منذ

---

[1] راجع "ظهور الرواية الموريتانية تحول من أدبية الشعر إلى أدبية القص". مجلة الآداب، مرجع سابق – ص.٥١

[2] سبق أن تعرض للنثريتين النثريتين التراثية والحديثة بالوصف والتحليل في كتابينا:

١- بنية الخطاب ودلالتها في رواية القبر المجهول أو الأصول، مرجع سابق

٢- الشعرية التاريخية وأدبية الأدب الموريتاني. دار الأمين القاهرة ٢٠٠١.

بداية الثمانينيات. وباختفاء جل هذه الأشكال وتراجع نثريتها الأدبية إلى مواقع خلفية في الإبداع دون أن تفقد سلطتها الأدبية وحضورها الفني في الأشكال السردية الموريتانية الحديثة المهيمنة، خاصة منها الرواية كما سنبين عن ذلك تحليلنا لرواية الحب المستحيل لموسى ولد أبنو.

النص الروائي الموريتاني

قبل أن ننتقل إلى تحليل رواية الحب المستحيل والتعرض للقضايا النقدية والإبداعية التي نطرحها؛ يتعين علينا أن نتوقف قليلا عند السياق الخاص الذي أنتج هذا التشكل من النصوص، والنثرية الأدبية التي أدت إلى ظهوره في الكتابة الروائية الموريتانية.

لقد تعرضنا سابقا إلى السياق العام الذي أدى إلى ظهور الشكل الروائي في الأدب الموريتاني الحديث ولئن سعينا فيما سبق إلى الانشغال بمظاهر هذا التحول المتعلقة بتحول النثرية من جهة وبتحول الشعرية في ارتباطها بشعرية السرد من جهة ثانية، فإن وصفنا وتحليلنا ظلا مقتصرين على نصوص الأدب العربي مستبعدين إلى حين نصوص الأدب الموريتاني المكتوب بالفرنسية، حتى تتضح رؤية السياق العام المتحول الأدبي.

يمثل هذا الأدب النصوص الشعرية والنثرية التي كتبها شعراء وكتاب موريتانيين باللغة الفرنسية منذ بداية السبعينات. وقد نشأ هذا الأدب في تزامن مع الأدب العربي الحديث بحكم الثقافة المزدوجة العربية والفرنسية، للمثقف والمبدع المتعلمين في المدارس الحكومية حينها. فقد أدت هيمنة اللغة الفرنسية على المقرر الدراسي والحضور القوي لها في الإدارة والوسط الثقافي في السبعينيات وبداية التسعينيات إلى ظهور نثرية فرنسية قوية الحضور نشطة التناول بين الأفراد، وهي النثرية التي ستنتج مع بداية السبعينيات نصوصا سردية وشعرية، أشهرها كتابات يوسف غاي الروائية والمسرحية إلا أن تهميش هذه النصوص من طرف الباحثين الموريتانيين وتزامن كتابتها مع جهود التعريب ومشروعه القومي أديا إلى ضياع الكثير من هذه النصوص وعدم الاهتمام بها، مما جعل معرفتنا بنصوص

هذا الأدب ناقصة وغير واضحة المعالم في ظل تهميش الخطاب النقدي لها لاعتبارات إيديولوجية حينا، وانعدام توفرها، ونشرها خارج الوطن حينا آخر[1]. من هذا ظلت معرفة ملامح هذا الأدب والاطلاع على نصوصه مقصورة على دوائر ضيقة[2] من المهتمين بهذا الأدب وخصوصيته، كما ظل تداول نصوصه مرتبطا بدوائر متكلمي الفرنسية أساسا.

مع بداية الثمانينيات، وفي ظل الخطاب الأدبي الموريتاني إلى جماليات السرد، وانفتاح البنية الاجتماعية على النثر وجمالية أشكاله؛ كتبت نصوص روائية بالفرنسية أهمها روايتا موسى ولد ابنو وهي نصوص روائية وسردية أنتجتها نثرية فرنسية موازية للنثرية العربية أدت إليها تراكمات من تطويع النثر الفرنسي وميل أصحاب هذا التطويع إلى السرد وجماليته في التعبير عن مضامين البنية الاجتماعية وتحولاتها الجديدة.

وقد أدى وضع التخاطب الجديد، الذي هيمنت فيه النثرية العربية وأشكال سردها العربية على النثرية الفرنسية الموازية لها إلى انحسار للنثرية الفرنسية وتراجع لسلطتها اللغوية والأدبية بعد أن بلغت هذه النثرية أوج نشاطها في منتصف الثمانينيات حيث مثل أصحابها إحدى أنشطة الدوائر النقدية والثقافية المتناولة لنصوص الأدب الموريتاني والحديث بالدراسة والترجمة. و"دائرة حوار ٨٤"[3] التي أثارتها قصيدة أحمد سالم ولد التاه، وشارك في الحوار حوله مجموعة من الباحثين والأساتذة[4] من ذوي الثقافة والتكوين الفرنسية.

(في الحلقة القادمة يتواصل النص
تحت عنوان: "الحب المستحيل")

---

[1] محمد بن عبد الحي. "الأدب". السيد ولد اباه وآخرون. موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص: ١٨٣-٢٠٣

[2] الإشارة هنا إلى الباحثين الموريتانيين من ذوي الثقافة الفرنسية، وإلى أساتذة قسم الأدب الفرنسي بجامعة نواكشوط وطلابهم.

[3] محمد بن عبد الحي. "المقاربات النقدية في موريتانيا" حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة نواكشوط)٤ (١٩٩٤) ص ٥٠.

[4] من أشهر هؤلاء: محمد هيبتنا ولد سيدي هيب ومحمد سعيد ولد همدي، فقد كان لكل منهما موقفه النقدي - يومها - من نص "السفين" المغير عن رؤية نقدية مختلفة عن رؤية أصحاب الثقافة العربية.

و ا د ا ن بيـــن الأمـــــــس و اليـوم (ج ١)

إعـــداد/ محمد الأمين ولد الكتاب، سفير ورئيس سابق لجامعة نواكشوط

المقدمة

١- **المجموعات البشرية التي تعاقبت على اعمار الموقع الحالي لوا دان و ضواحيه**

ا- حقبة ما قبل التاريخ

ب-بعض الا ضاحات حول الأقوام التي عاشت بموقع وادان و ضواحيه في عهد ما قبل التاريخ

ج- سكان وادان في مرحلة ما قبل الإسلام

د- الأسلمة و مفعولها الا قتصادي والاجتماعي و الثقافي

٢- **تأسيس مدينة وادان**

ا- الآباء المؤسسون

ب- اشتقاق تسمية المدينة

ج- تكوين النسيج الاجتماعي لوادان

٣- **الا زدهار الاقتصادي لوادان**

ا- التجارة الصحراوية

ب- التجارة الأطلسية

٤- **الإشعاع الثقافي لوادان**

ا- روافد الازدهار الثقافي

ب- النمط التقليدي للتدريس

٥- **تدهور مدينة وادان**

ا- التراجع الاقتصادي

ب- الانكماش الاجتماعي

ج- التقهقر الثقافي

٦- **بوادر نهضة مدينة وادان**

الخلاصة

إن مدينة وادان ، موضوع هذا العرض، تقع في أقاصي هضبة أدرار على بعد ٢٢٠ كيلومتر شمالي أطار و ١٠٠ كيلومتر إلى الشمال الشرقي من مدينة شنقيطي.

من خلال هذا العرض، سوف أحاول قدر المستطاع تبيان الآثار التي تركتها مختلف الأقوام التي عاشت في المجال المحيط بالموقع الحالي لمدينة وادان عبر الأحقاب الغابرة. وسأعطي بعض الإيضاحات المتصلة بالأصول البعيدة لهذه الأقوام. كما سأتعرض للتطور الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي الذي عرفته

هذه المدينة منذ تأسيسها في القرن الثاني عشر إلى اليوم.

و سأشير إلى العوامل التي أدّت إلى التدهور الذي حل بها و الذي بلغ أوجه خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وسأذكر في الختام عوامل النهضة المضطردة التي بدأت تعرفها المدينة منذ مطلع الثمانينات.

عند ما يزور المرأ مدينة وادان اليوم فانه سيلاحظ أن أطلال المدينة القديمة تحتل السفح الجنوبي لتلة وعرة و شديدة الانحدار تطل على واحة نخيل توجد بوادي يمتد في تعرج من الشرق إلى الغرب.وتوجد على ضفاف ذاك الوادي نتوءات وربى ما زالت تشاهد على بعضها بقايا أطلال لقرى عتيقة قد عفا عليها الزمن.

وبضواحي المدينة يمكن للزائر أن يقف على مواقع للرسوم الصخرية . من أهم هذه المواقع: البيط والغلاوية وآكويك و أكرديل واسبيل..الخ. وإذا ما تجول ذاكم الزائر على الرق ذي الحجارة الكثيرة الممتد جنوبي المدينة فانه قد يعثر على معدات حجرية مثل رؤوس السهام وأدوات لسحق الحبوب وآلات أخرى بدائية متنوعة.

و في مواقع أخرى توجد شمال المدينة يمكن العثور على أدوات حجرية أكثر دقة و أحذق صنعا.

كما أن زيارة مكتبات بعض أسر زوايا المدينة تتيح للزائر الا طلاع عن كثب على كمية الكتب والمخطوطات العربية التي لا تزال بحوزة هذه الأسر. وإذا ما تفرس هذا الزائر سحنات سكان المدينة أدرك أنهم ينحدرون من أعراق مختلفة وأنهم ينتمون إلى أصول شتى.

وسوف لن يفوته كذلك العدد الكبير من المشاريع التي هي قيد الإنجاز سواء على مستوى المدينة أو على مستوى حدائق النخيل.

هذه كلها مؤشرات قمينة بأن تساعد على إدراك الماضي البعيد للمدينة والتقاط خصائصه. و تعين على الإحاطة بمختلف مراحل تطورها التاريخي وفهم حاضرها واستجلاء آفاق المستقبل الذي هي مقبلة عليه.

١- المجموعات البشرية التي تعاقبت على اعمار الموقع الحالي لوادان وضواحيه

١-حقبة ما قبل التاريخ

ان المعدات الحجرية المميزة للعصر الحجري القديم مثل الأدوات الصخرية المختلفة التي تم التقاطها بوادان ونواحيه من جهة، ووجود رسوم صخرية تمثل الفيلة ووحيدي القرن و الزرافات من جهة أخرى تدل على أن الفضاء الذي يكتنف وادان كان منذ العصر الحجري العلوي أي منذ ما يناهز عشرة آلاف سنة قبل الميلاد مأهولا من طرف مجموعات بشرية تميل إلى التقري.

إن المعدات الصخرية المكتشفة وأنواع الحيوانات المرسومة على جدران الكهوف، تبعث على الاعتقاد أن هذه المجموعات البشرية التي لا نعلم الكثير عن الجهة التي قدمت منها أصلا،كانت تمارس القنص مما يوحي أن الطقس السائد حينها كان من الرطوبة بحيث يسمح بوجود غطاء نباتي يمكن هو الآخر من تواجد هذه الأنواع من الحيوانات.

ان اكتشاف أدوات صخرية أدق صنعا مثل رؤوس السهام المسننة المصنوعة من الصوان والمكاشط المنحوتة من البلور الصخري و الرحي المصنوعة من صخر الجرانيت وشظايا الخزف المميزة كلها للعهد الحجري الجديد أو "النييوليتيكي" وكذا الرسوم الصخرية الممثلة للأبقار المكدونة و غير المكدونة (رسوم موقع البيظ)، وتلك الممثلة للخيول سواء منها ما أنيطت به عربات و ما لا لم تنط به (رسوم موقع الغلاوية)، ورسوم الحيوانات البرية التي كانت تعيش في طقس رطب (رسوم كل من موقع البيظ والغلاوية)، تلكم الرسوم التي تميز كلها العهد" النييوليتيكي"، تظهر هي الأخرى أن الفضاء الذي يضم وادان و مشارفه قد عرف منذ ما لا يقل عن ثلاثة آلاف سنة تواجد مجموعات بشرية كانت تمارس القنص و تزاول الفلاحة و تنمي الأبقار وتمتطي الخيول.

و ثمة رسومات صخرية أخرى يرجع عهدها إلى ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد تمثل مشاهد لصيد المها والنعام وأخرى تمثل الجمال (موقع الغلاوية). وإن دلت هذه الرسوم على شيء فإنما تدل على أنه في أواخر العصر الحجري الجديد

(نييوليتيك) أي أعقاب الألفية الأولى قبل الميلاد، كان يقيم بمحيط موقع وادان الحالي أقوام يزاولون تنمية الجمال و يمارسون قنص أنواع الحيوانات البرية الصحراوية.

فمن هي هذه المجموعات البشرية التي عاشت تباعا بالموقع الحالي لوادان والمجال المحيط به منذ العصر الحجري الأول حتى أواخر العصر الحجري الجديد؟

ب- بعض الإيضاحات حول الأقوام التي عاشت بموقع وادان وضواحيه في عهد ما قبل التاريخ

الواقع أننا لا نعرف إلا النزر القليل عن الأقوام التي كانت تعمر الفضاء المحيط بالموقع الحالي لمدينة وادان خلال العصر الحجري الأول.ألا أنه يبدو حسب بعض المقاسات الأنثربومترية التي قيم بها هنا وهناك أن هذه الأقوام ربما كانت تنتمي إلى العرق الأسود دون أن يكون بالإمكان جزم ذلك بشكل لا يرقى إليه الشك.

أما بخصوص المجموعات البشرية التي استقرت بشمال موريتانيا منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد والتي دل على تواجدها بضواحي وادان ما تركته هناك من رسوم صخرية. فقد تم التعرف عليها بفضل كتابات المؤرخين اليونانيين والرمانيين القدامى على وجه الخصوص: توسديد وهيورودوت من جهة وبفضل الاستنباطات المنطقية من جهة أخرى. فقد ثبت تاريخيا أن الفرس كانت هي المطية التي اعتمدت عليها قبائل الجيتيل و الجرمنتيين عند غزوهم للصحراء ما بين القرن الثالث و الأول قبل الميلاد.

ومن الثابت أن الجرمنتيين والجتيل والنميديين هم الليبيون القدامى الذين عاصروا القرطاجيين والرمان والذين لم يدخر الرومانيون جهدا في الزج بهم إلى تخوم الصحراء جنوبا قصد التخلص من مضايقاتهم و درء أخطارهم عن إمبراطورية البيزنطيين بشمال إفريقيا.

و من هنا فان وجود رسم يمثل الفرس ضمن النقوش الصخرية المتواجدة حوالي وادان (موقع الغلاوية)، يشكل دليلا قاطعا على أن الليبيين القدامى أو "الليبيكو-بربر"

كما كان يسميهم الرومانيون، كانوا ممن استوطن هذه المنطقة. ووجود رسوم الجمال ضمن الرسوم الصخرية بالموقع ذاته، تظهر أن المنمين البربر الذين أدخلوا الجمل إلى إفريقيا الشمالية خلال القرن الثاني قبل الميلاد، قد تواجدوا هم الآخرون ضمن هذا الفضاء منذ ما لا يقل عن ٢٠٠٠ سنة، ويدعم ذلك وجود أحرف من الكتابة البربرية "تيفيناغ" من بين الرسوم الصخرية الآنفة الذكر.

هذه بإيجاز شديد بعض الإيضاحات عن الأقوام التي عاشت في مراحل ما قبل التاريخ ضمن الحيز الجغرافي الذي يكتنف المقر الذي أقيمت عليه مدينة وادان، تلكم الأقوام التي انضافت إليها مجموعات بشرية مختلفة عبر الأحقاب المتلاحقة.

ج- سكان وادان في مرحلة ما قبل الاسلام

حسب حقائق تاريخية موثقة فان البربر الليبيين أو "الليبيكو-بربر" الذين عاشوا ردحا طويلا من الزمن على الحدود الجنوبية لإمبراطورية قرطاج البيزنطية قد تعرضوا لنفوذ الكنيسة الكاثوليكية منذ القرن الأول للميلاد ثم تعرضوا بعد ذلك لحملات تبشيرية يهودية عقب طرد اليهود من الأراضي الخاضعة للإمبراطورية البزنطية في القرن السادس الميلادي؛ وقد كانوا قد تعرضوا لهذا النفوذ قبل أن يقوم البيزنطيون بإزاحتهم إلى ما وراء الحواجز التي أقيمت على تخوم الصحراء بهدف وقاية الحدود البزنطية من هجمات هذه القبائل البربرية الرحل التي كان يدعوها البيزنطيون بـ: "**الماوريس**".

إن هذه القبائل البربرية التي تعرضت بشكل جزئي ومحدود لبعض التعاليم اليهودية المسيحية و التي أصبح لديها نتيجة لذلك استعداد للتقبل أية ديانة سماوية مجردة، قد تقاطرت إلى الجنوب أي إلى شمال موريتانيا تحت ضغط البيزنطيين المتواصل كما أسلفنا.

و الجدير بالذكر في هذا الصدد، إن الجفاف الشامل الذي حاق بمنطقة الصحراء قد أدى بهذه القبائل إلى أن تتحول تدريجيا إلى رحل يعيشون على تنمية الإبل و يتنقلون باستمرار بحثا عن الماء و الكلأ. ولعل تواجد

هذه القبائل بشمال موريتانيا الحالية إضافة إلى الجفاف المزمن بهذه المناطق الصحراوية هما اللذان قد دفعا البقية الباقية من الشعوب التي يعود عهدها إلى العصر الحجري الجديد دفعاها إلى أن تلوذ بمناطق واقية مثل الوديان العميقة و الوهاد الوعرة والشعاب السحيقة وسفوح الجبال المنحدرة وذلك طلبا للأمن وسعيا إلى الأخذ بأسباب العيش عبر ممارسة الفلاحة و مزاولة تربية المواشي في ظروف يطبعها الاستقرار. ولا ريب أن هذا النمط من الحياة هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى ظهور الواحات. ولعل عوامل من هذا النوع هي التي أدت إلى ظهور أول واحة وجدت بالمقر الحالي لمدينة وادان.

ولقد ثبت تاريخيا أن موزيتانيا الحالية كانت في معظمها مأهولة و منذ القرن الثامن الميلادي من طرف تكتل قبلي عرف بصنهاجة، كان يتألف من "لمتونة" و"كدالة" ومسوفة. وكانت منطقة "آدرار" معمورة من طرف قبيلة "لمتونة"؛ ولذا اشتهرت باسم جبل لمتونة . و كانت هذه القبيلة التي تميزت بإقبالها الشديد على التجارة ، كانت ميالة إلى التقري حيث أقامت ضمن مجالها الحيوي العديد من القرى التي عرفت فيما بعد بمدن لمتونة. والتي من أهمها: "**تنيفتل**" و"**تافرلا**" و"**تامكونة**" و"**كولاتة**" التي كانت قد أنشئت حوالي الموقع الحالي لمدينة وادان. ولا تزال أطلال بعض هذه المداشر جلية للعيان إلى يومنا هذا.

عند ما خضعت منطقة المغرب العربي بكاملها للإسلام، اعتبارا من سنة ٧١١ ميلادية اثر سقوط قرطاج واضمحلال الإمبراطورية البزنطية بعد مقتل الإمبراطور "باتريس كركوار" و القضاء على حلفائه الزناتيين: الملك "كسيلة" والملكة الكاهنة، كانت قبائل صنهاجية بما في ذلك قبيلة لمتونة بحكم إلمامها بالمبادئ المسيحية اليهودية، كما أسلفنا، كانت مستعدة ذهنيا لتقبل تعاليم الدين الجديد الذي جاء به العرب.

د- "**الأسلمة**" **ومفعولها الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي**

ان سقوط الإمبراطورية البزنطية التي كانت تعوق التواصل بين الشمال الإفريقي و الصحراء وانهزام حلفائها الزناتيين وحيوية التجار العرب ومثابرة الدعاة المسلمين وتقبل قبائل "صنهاجة للعقيدة الإسلامية وعدم نفورهم من العرب الذين كانوا يماثلونهم سلوكا ونمط عيش، كل ذلك شكل عوامل مواتية لانتشار الإسلام بين ظهران لمتونة بآدرار. ولقد كان إدخال الإسلام لقرى لمتونة التي سوف يتم بناء مدينة وادان بجوارها في فترة لاحقة، مفعول كبير وذو أبعاد متعددة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و الثقافية على مستوى هذه القرى وكل الفضاء الذي تقع ضمنه.ذلك أن مجيء الإسلام أوجد نشاطا ثقافيا وفكريا لم يكن موجودا من قبل و يتمثل في الحصول على المعارف عبر القراءة والكتابة. كما أنه أتى ببعد روحي يتمثل في ممارسة عبادة وطقوس لم تكن مألوفة فيما مضى.

وتبعا لذلك برزت إلى حيز الوجود وظائف متصلة بتلقي العلوم و ممارسة الطقوس الدينية. وتم اعتماد اللغة العربية كلغة ثقافة وحلت محل لغة "تيفيناغ" كما أنها أنزلت اللهجات المحلية الأخرى مثل "أزير" إلى مستوى الرطانات المحدودة الاستعمال. ولقد بروزت وظائف جديدة متصلة بالنشاطات الثقافية والروحية إضافة إلى تلك المرتبطة بالعمل التجاري و العسكري وغيرهما مما أدى إلى بلورة نظام طبقي قائم على وجود فئات اجتماعية ومهنية متمايزة.

إن استقرار العديد من التجار العرب بقرى لمتونة والعقيدة الجديدة التي جاءوا بها والثقافة والمسلكيات التي كانت تميزهم كل ذلك قد مكن لمتونة وغيرهم من القبائل الصنهاجية من التعرف عن كثب على أنماط التفكير الشرقي كما وسع آفاقهم الفكرية مما هيأهم ذهنيا وبشكل تدريجي لتكوين الأرضية الملائمة لقيام حركة المرابطين الدينية-السياسية التي حملت لواءها قبيلتا كدالة و لمتونة الصنهاجيتان؛ تلكم الحركة التي كان لها دور كبير و على نطاق واسع والتي كان لسقوطها فيما بعد تداعيات

هامة على مستوى كل المغرب العربي بما في ذلك مدن لمتونة بآدرار ومن ضمنها مدينة وادان التي تعنينا هنا بالدرجة الأولى .

٢- **تأسيس مدينة وادان**

بدأت إمبراطورية المرابطين في التداعي في أواخر عهد إسماعيل ابن يوسف ابن تاشفين. و من العوامل التي أدت إلى تقويض سرحها ، قيام حركة الموحدين التي أنشأها المهدي ابن تومرت سنة ١١٢٤.

أن الفكر الموحدي المستنبط من تيارات المعتزلة و الظاهرية والخارجية قد نشأ وتنامى في المدن المغربية وعلى وجه الخصوص في مدينة أغمات حيث أسس المهدي ابن تُومرت مدرسة لإشاعة فكر حركته وفي مدينة سبتة التي عمل القاضي عياض على الترويج للفكر الموحدي فيها.وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعتنقين للفكر الموحدي ودعاته كانوا موضع ملاحقة وقمع من طرف السلطات المرابطية مما دفع العديد منهم إلى الهجرة والاغتراب حفاظا على حياتهم.

ا- **الآباء المؤسسون**

في سنة ١١٤٢ أي أربع سنوات قبل سقوط مراكش وقتل آخر ملوك المرابطين، قدم أربعة رجال إلى الموقع الحالي لوادان وهم حسب الرواية الشفوية في طريقهم إلى بيت الله الحرام أو عائدين منه وكانت توجد حوالي ذلك الموقع القرى اللمتونية التي سبق ذكرها آنفا. وقد يكون التساؤل واردا هنا عما إذا كان هؤلاء الرجال الأربعة القادمون من آغمات و الذين هم من طلبة القاضي عياض السبتي قد جاءوا إلى وادان بمحض إرادتهم وهم في طريقهم إلى البقاع المقدسة أو عائدين منها أم أنهم قدموا إلى المنطقة تفاديا لقمع السلطات المرابطية التي كانت تتعقب أنصار الحركة الموحدية للقضاء عليهم لما كانوا يشكلونه من تهديد لوجودها.لم يرد شيء عن ذكر هذا وكل ما بقي عالقا بالأذهان هو أن هؤلاء الحجاج الأربعة والذين هم: الحاج علي والحاج يعقوب والحاج عثمان و الحاج عبد الرحمن الصائم قد قرروا أن يحطوا رحالهم إلى جوار قرى تافرلا و تامكونة وكولانة وهناك أقاموا مسجدا وبنوا حوله

دورهم التي شكلت نواة المدينة التي عرفت لاحقا باسم وادان والتي هي موضع اهتمامنا هاهنا.

ب- **اشتقاق تسمية المدينة**

إن أصل تسمية المدينة و مدلول هذه التسمية كانا موضوع أخذ ورد. فقد قال الشيخ سيدي محمد ولد الشيخ سيد المختار الكنتي في كتابه: **الرسالة الغلاوية** أن كلمة وادان هي تحريف لكلمة "انوالان" البربرية التي تعني الملاذ الآمن للحيوانات. البرية. وقد أيد هذا القول الشيخ سيديا بابا في كتابه: **إمارتا إدوعيش ومشظوف** . وأكد ولد انبوجة نفس المقولة في كتابه: **فتح باب الغفور**، مع تبديل لفظة "لنولان" بلفظة "نواران".

أما الطالب أحمد ولد طوير الجنة فقد قال في كتابه : **تاريخ ولد طوير الجنة** نقلا عن شيخه سيدي عبد الله ولد الحاج إبراهيم أن مدلول هذه الكلمة هو: واديان، وادي علم ووادي تمر. وعلى أي فسواء كان الاسم الذي أطلقه الحجاج المؤسسون على المدينة عند إنشائها هو لنولان او نواران أو وادان فإن الواقع الذي لا مراء فيه هو أن المدينة تدعى اليوم وادان وأنها قد عرفت بهذا الاسم على الأقل منذ القرن الخامس عشر كما سنرى في هذا السياق. كما أنه لا جدال في أن كلمة وادان هي تبسيط لكلمة واديان التي هي مثنى كلمة وادي العربية. ومن ثم فان ما ذهب إليه الطالب أحمد ولد طوير الجنة يبدو أقرب إلى الصواب فيما يخص تسمية هذه المدينة والدلالة التي ترمز إليها هذه التسمية.

(الجزء الثاني في العدد القادم)

الأسس الدستورية للإدارة المحلية في موريتانيا

محمد الأمين ولد الشبيه- باحث

(الجزء الثاني)

أنواع المجموعات الإقليمية:

لقد حدد دستور ١٩٦١ نوعين من المجموعات الإقليمية هي الولايات ومنطقة انواكشوط وذلك في المادة ٥٣ والتي تم تعديلها بموجب القانون رقم ٦٨-٦٥ بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٨ والقانون رقم ٦٩-٥٢ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٦٩.

أ- الولايات:

الولايات هي النوع الأول من أنواع المجموعات المحلية طبقا لنص المادة ٥٣ من الدستور لكن تنظيم هذه الولايات أحاله المشرع إلى القانون وهكذا در القانون رقم ٦٨-٢٤٢ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٦٨ الخاص بالتنظيم العام للإدارة الإقليمية والقانون رقم ٦٨-٢٤٣ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٦٨ الخاص بتنظيم الولايات ومنطقة انواكشوط[1].

لقد أقام القانون رقم ٦٨-٢٤٢ تقسيما هرميا مكونا من الولايات، والتي بداخلها توجد المقاطعات والمراكز الإدارية والبلديات[2].

وبالرجوع إلى نص القانون ٦٨-٢٤٢ نجد أنه نص على أن الولاية هي دائرة إدارية ومجموعة إقليمية لامركزية تابعة للدولة وتتمتع بالشخصية القانونية، وهكذا نلاحظ من خلال هذا النص أن للولايات كيانين قانونيين مزدوجان، فهي من جهة دائرة إدارية تابعة للدولة ومن جهة أخرى مجموعة إقليمية لامركزية، وبالرجوع إلى نفس

[1] راجع جمال ولد حمزة، نفس المصدر ص١٢

[2] راجع يحفظ بن محمد يوسف، مصدر سابق، ص١٨

القانون نلاحظ فيما يتعلق بتشكيل المجالس الإقليمية للولايات نص على انه يتم عن طريق التعيين وليس الانتخاب، وهو ما يعاب على المشوع بهذا الخصوص فكان ينبغي أن يكون تشكيل هذه المجالس بالانتخاب العام المباشر وليس التعيين أو على الأقل الجمع بين التعيين والانتخاب[1].

ب- منطقة انواكشوط:

نصت المادة ٥٣ من دستور ١٩٦١ على أن منطقة انواكشوط تمثل النوع الثاني من أنواع المجموعات المحلية، ولكن بخصوص تنظيمها فقد نص القانون رقم ٢٤٣-٦٨ على أنه تطبق على منطقة انواكشوط التنظيمات والتشريعات المطبقة على الولايات[2].

II- اختصاص المشرع بوضع التنظيم الإداري:

تنص المادة ٣٣ من دستور ٢٠ مايو ١٩٦١ على أن القانون يحدد القواعد المتعلقة بالتنظيم العام الإداري للدولة، وهي ما يعني أن المشرع العادي هو المختص بوضع التنظيم الإداري للا[illegible] هذا عالج المشرع موريتاني التنظيم الإداري كالآتي:

- الإبقاء على قوانين صادرة قبل الدستور:

نظرا للظروف الصعبة التي استقلت فيها البلاد وقت صدور الدستور فقد أبقى المشرع الموريتاني على القوانين الفرنسية للحيلولة دون فراغ تشريعي في البلاد، ولم يجر عليها إلا تغييرات جزئية بسيطة، وهكذا بقيت الأنظمة الإدارية التي تأخذ بنظام الدوائر حتى ١٩٦٨[3]،سنة صدور القانون نرقم ٢٤٢-٦٨ النظم للإدارة الإقليمية في موريتانيا والذي يعتبر التنظيم الأساسي للتقسيم الإداري في موريتانيا.

ب- سن قوانين جديدة:

لقد تم إلغاء البلديات الريفية سنة ١٩٦٨ بموجب القانون رقم٦٩-٦٨ الصادر بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٨ وذلك

[1] راجع جمال ولد حمزة، مصدر سابق، ص١٣

[2] راجع جمال ولد حمزة، نفس المصدر، ص١٥

[3] راجع جمال ولد حمزة، مصدر سابق، ص١٧، ١٨

بسبب غياب الوعي لدى المواطنين الذي ظهر في المناقشة بين القبائل مما أدى إلى الميل عن الهدف المنشود من ورائها[1].

لكن بالمقابل تم إصدار القانون رقم ٢٤٢-٦٨ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٦٨ الخاص بتنظيم الإدارة الإقليمية والذي يعتبر أول وأهم إصلاح عرفته الإدارة الإقليمية في البلاد، ثم تلاه إصدار القانون رقم ٢٤٣-٦٨ بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٦٨ الخاص بتنظيم الولايات ومنطقة انواكشوط.

هذه القوانين الجديدة تعتبر محاولة من المشرع الوطني إعطاء استقلالية في التشريع عن القوانين الاستعمارية التي كانت سارية المفعول أثناء الفترة السابقة[2].

ثالثا: الأسس الدستورية للإدارة المحلية في دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١:

لقد تعرضت موريتانيا في فترة السبعينات إلى جملة من المشاكل كان أهمها مشكلة الجفاف التي ضربت البلاد في تلك الفترة ولكن المشكلة الأصعب كانت دخول البلاد حرب الصحراء والتي أدت إلى تمرد العسكريين والإطاحة بالحكم المدني في انقلاب عسكري في ١٠ يوليو ١٩٧٨ وهكذا تم إلغاء العمل بدستور ١٩٦١.

ومنذ ذلك الحين شهدت البلاد فترة من التذبذب السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية التي رافق كل منها صدور ميثاق دستوري بحيث وصلت إلى ست مواثيق كان آخر ميثاق ٦ فبراير ١٩٨٥، إضافة إلى مشروع دستور نيابي في سنة ١٩٨٠.

لقد أكدت هذه المواثيق جميعها على طابعها الانتقالي وحتى إقامة الديمقراطية التعددية وهو بداية مقدمات الوفاء به تلوح في الأفق وذلك بإجراء انتخابات بلدية لاختيار مجلس بلدية عن طريق الاقتراع العام المباشر في سنة ١٩٨٧ وتجديدها سنة ١٩٩٠.

[1] راجع يحفظ بن محمد يوسف، الإدارة المحلية في موريتانيا، مصدر سابق، ص١٩

[2] راجع جمال ولد حمزة، مصدر سابق، ص١٩

بعد هذه الانتخابات جاء الإعلان عن بدء مرحلة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والمؤسسات الدستورية، وهكذا تم إصدار دستور جديد في ٢٠ يوليو ١٩٩١ والذي نص على إقامة الديمقراطية التعددية التي تقتضي بمشاركة الجميع في العملية السياسية[١].

ولا شك أن الإدارة المحلية هي إحدى أدوات الممارسة الديمقراطية والتنمية السياسية من خلال لعبها دور المشارك والوسيط في العملية السياسية[٢].

وهكذا عالج دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ الإدارة المحلية في الباب العاشر تحت عنوان حول المجموعات الإقليمية حيث نص في المادة ٩٨ على أن "المجموعات الإقليمية هي البلديات والوحدات التي يمنحها القانون هذه الصفة وتتولى إدارة هذه المجموعات مجالس منتخبة وفق الشروط التي ينص عليها القانون".

كذلك نصت المادة ٥٧ على أن "التقسيم الإقليمية للبلاد والتنظيم الحر للمجموعات المحلية واختصاصاتها ومواردها تدخل في نطاق القانون، والذي يختص المشرع بإصداره".

ومن خلال هاتين المادتين يمكن تحديد الأسس التالية للإدارة المحلية في دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١.

I- أنواع المجموعات المحلية:

لقد نصت المادة ٩٨ من الدستور على أن أنواع المجموعات المحلية هي البلديات والوحدات التي يمنحها القانون هذه الصفة.

أ- <u>البلديات:</u>

تعتبر البلديات هي المستوى الأول من المجموعات المحلية التي ذكرها دستور ١٩٩١ بالاسم وقد عرفها الأمر القانوني ٢٨٩-٨٧ المنشئ للبلديات في مادته الأولى بأنها مجموعة محلية خاضعة للقانون العام

[١] راجع كل من: - جمال ولد حمزة، مصدر سابق، ص٢١
- يحفظ بن محمد يوسف: مصدر سابق، ص١، ٢

[٢] راجع، يحفظ بن محمد يوسف، الإدارة المحلية في موريتانيا، مصدر سابق، ص٢٦

ولها شخصية قانونية واستقلال مالي وتتمتع بميزانية وموظفين وممتلكات خاصة لممارسة الصلاحيات التي يخولها لها القانون.

ويتم إنشاء البلديات في التجمعات الحضرية والريفية التي يمنحها مجلس الوزراء صفة بلدية بناء على تقرير مقدم من وزير الداخلية، وهذا الأسلوب المطبق لدى الإنشاء هو نفسه المطبق لدى الإلغاء[1].

ويمكن تقسيم البلدية الواحدة إلى عدة دوائر انتخابية بمقرر من وزير الداخلية، هذا وتكلف البلدية بتسيير المصالح البلدية والمرافق العمومية التي تستجيب لحاجيات المواطنين المحليين والتي لا تخضع بطبيعتها أو درجة اهميتها لمسئولية الدولة. وتتألف الهيئة البلدية من المجلس البلدي والعمدة وواحد أو أكثر من المساعدين[2].

ب- الوحدات التي يمنحها القانون هذه الصفة:

لقد نص دستور ١٩٩١ على أن المجموعات الإقليمية في الدولة هي البلديات والوحدات التي يمنحها القانون هذه الصفة، وهكذا يكون الدستور قد أشار إلى إمكانية إنشاء وحدات أخرى، مع منح المشرع اختصاص إنشاء هذه الوحدات[3].

وهكذا يكون دستور ١٩٩١ بتقريره إمكانية إنشاء وحدات محلية أخرى كان مرنا ومتحسبا للتطورات لأن المصلحة العامة قد تقتضي بإنشاء مثل هذه الوحدات وهو ما يحمد لهذا الدستور، وبذلك يكون الدستور الحالي أكثر مرونة من سابقيه حيث أنه قرر إعطاء سلطة تقديرية للمشرع في تقرير أي وحدات محلية أخرى يتطلبها ويتفق هذا النص مع الاتجاه السائد في بعض الدساتير المعاصرة♦ حيث

[1] راجع يحفظ بن محمد يوسف: الإدارة المحلية في موريتانيا، مصدر سابق، ص٢٦

[2] الأمر القانوني رم ٢٨٩-٨٧ المنشئ للبلديات الصادر بتاريخ ٢٠ اكتوبر ١٩٨٧

[3] جمال ولد حمزة، مصدر سابق، ص٢٥

♦ انظر - المادة ٧٢ من الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨
- المادة ١٦١ من الدستور المصري لسنة ١٩٧١
- الفصل ٨٧ من الدستور المغربي لسنة ١٩٧٢

تعطي للمشرع سلطة إنشاء وحدات جديدة للإدارة المحلية، وذلك تبعا لمتطلبات الحاجات المتطورة للجماعات البشرية.

لكن بالمقابل حرم الإدارة المحلية من وجود وحدات كانت قائمة في ظل الدستور السابق دستور ١٩٦١، والذي يمنح الولايات والمقاطعات صفة وحدات الإدارة المحلية، وهو ما يؤخذ على دستور ١٩٩١، فكان ينبغي عليه منح الولايات والمقاطعات صفة المجموعات المحلية لما لها من أهمية بالغة[١].

كذلك قرر دستور ١٩٩١ تمتع وحدات الإدارة الإقليمية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[٢] وهو بذلك قد أعطى ضمانا دستوريتا لوحدات الإدارة المحلية في مواجهة الإدارة، الأمر الذي يساعد مجالسها على إدارة شئونها المحلية باطمئنان ودون خوف من التدخلات غير القانونية للسلطة التنفيذية[٣].

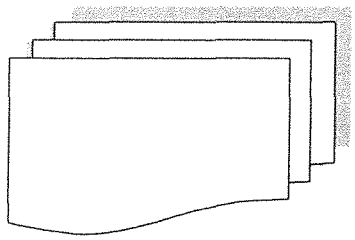

[١] راجع جمال ولد حمزة، مصدر سابق، ص٢٦

[٢] راجع المادة ٩٨ من الدستور

[٣] راجع جمال ولد حمزة: مصدر سابق ص٢٦

طـــرق جمـــع البيانـــات

إعداد: الأستاذ/ محمد المختار بن المصطفى

تمتاز مدنيـــة اليـــوم بأنـــها مدنيـــة العلـــم والتخطيط - والعمـــل الواعـــي بضـــرورة التمسك بهما كشرطين أساســـيين لتمكيـــن الإنسان من قيادة التقدم والســـيادة الكاملـــة علـــى الوســـط الطبيعـــي والاجتمـــاعي، والأخذ بأســـباب العلـــم كوســـيلة لتحقيـــق مستوى معيشيا أفضل في الحيـــاة.

ويتطلب الأمر الالـــتزام بـــالروح العلميـــة من جهة واتباع خطوات المنـــهج العلمـــي من جهة أخرى. ومـــن أهـــم "مناقبيـــات" الـــروح العلميـــة التحلـــي بالموضوعيـــة، والإيمـــان بقابليـــة الظواهـــر الطبيعيـــة والإنسانية للدراسة والبحـــث.

وإن لـــهذه الظواهـــر عوامـــل وشـــروط وعلاقات فيما بينها. يمكن الكشـــف عنـــها ومعرفة القواعد العامة المتحكمة فيـــها.

وأن الله سبحانه وتعالى خلقـــها وأودعـــها خصائص ثابتة أصبحـــت ســـننا إلهيـــة لا تتبـــدل ولا تتحـــول. إلا أن تبنـــى هـــذه الروح لا يكون مثمرا مـــا لـــم يصاحبـــه عمل جاد وهو أمر يتطلب رســـم الطريـــق أو وضـــع الخطـــة. وللبحـــث العلمـــي خطـــوات تبـــدأ بتحديـــد مشـــكلة البحـــث ومجاله فجمع البيانـــات أو المعلومـــات أو الحقـــائق.

والمجال الـــتربوي بصفـــة عامـــة ومحـــو الأمية بصفة خاصة أصبح يتبـــع المنـــهج العلمي ويتخذ التخطيـــط لتحقيـــق أهدافـــه، ولذلك كان من الضروري للقـــائمين علـــى هذا المجال أن يتســـلحوا بمبـــادئ طـــرق البحث العلمي للاستفادة بـــها فـــي وضـــع برامج محو الأمية وتعليم الكبـــار.

وسنحاول فـــي هـــذه الورقـــة أن نناقش باختصار أهم طرق جمـــع البيانـــات فـــي مجـــالات البحـــث الاجتمـــاعي مـــبرزين إمكانية تطبيقها للحصول علـــى معلومـــات تفيد العامل فـــي برامـــج محـــو الأميـــة، ســـواء علـــى مســـتوى وضـــع الـــبرامج والخطـــط أو علـــى مســـتوى تحســـين أساليب التنفيذ لضمان السير الســـليم علـــى النهج المؤدي إلـــى الـــهدف المنشـــود، أو تقييم النتائج المحققـــة.

أولا: أهم طرق جمع البيانـــات:

مشكلة تحديد المفاهيم مازالت إحدى مشكلات العلوم الإنسانية خاصة عندنا نحن الناطقين بالعربية، ولعل الأمر عائد إلى أن البحوث والدراسات والمناهج التي نتعامل معها أعدت بلغات أخرى وأصبحت الترجمة تثير تباينات كبيرة، ففي المراجع التي نتعامل معها نجد استخدام الكلمات طرق الحصول على البيانات.. أدوات جمع البيانات، وسائل جمع البيانات للدلالة على معنى واحد وهو الإجابة على الكلمة الاستفهامية بما يجمع الباحث بياناته؟ ولكن هل الطريق أو الطريقة، والأداة، والوسيلة في اللغة العربية بمعنى واحد؟ لا أرمي من وراء هذا التساؤل إلى إثارة جدل لغوي وإنما أردت التنبيه فقط إلى خطورة المفاهيم وضرورة تحديدها ولو إجرائيا لدى كل باحث وفي أي موضوع، لتمكن الناس من معرفة ما يرمي إليه ذلك الكاتب.

ورق الحصول على البيانات التي أقصدها هنا الوسائل التي تمكن الباحث من إدراك أفعال أو أقوال أو آراء المبحوثين بغية الحصول على حقائقهم كما هي لوضع خطة العمل على أسس علمية ثابتة.

وأهم هذه الوسائل وأكثر شيوعا الثلاثة التالية:

أ- **الملاحظة**: تعريفها، ميزاتها، عيوبها، أنواعها.

الملاحظة مشاهدة الباحث الظواهر وهي تتحرك بطبيعتها أو وفقها لطبيعة مصطنعة بهدف إدراك علاقة ما بين تلك الظواهر.

وهي وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، استخدمت في الماضي كما تستخدم في الحاضر لما لها من أهمية في الدراسة والبحث، وإذا كان استخدام الملاحظة لدى الإنسان العادي من النوع البسيط الساذج الذي لا يهدف إلى الكشف عن حقيقة، فإن الملاحظة العلمية التي يقوم بها الدارس المتبصر، والتي يرمي من ورائها إلى كشف الحقائق، وتعليلها وتفسيرها وإيجاد العلاقات. وتدخل الذات الواعية في هذا النوع من الملاحظة تدخل سافر على عكس ما هو عليه بالنسبة للملاحظة العادية البسيطة ولعلماء الانتربولوجيا المعاصرة فضل كبير في لفت الأنظار الباحثة إلى هذه الوسيلة التي تتميز عن غيرها من أدوات جمع البيانات.

- تفيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي، في بعض المواقف الواقعية في الحياة أو التي يمكن أن تتكرر بدون جهد وفي نفس الوقت.

- تفيد في جمع البيانات في الأحوال التي يبدي فيها الباحثون نوعا من المقاومة ورفض الإجابة على الأسئلة.

- ثم أنها تصلح في الدراسات الكشفية - الوصفية - والتجريبية - وتجمع بيانات لها أهمية بالنسبة لكل نوع من أنواع الدراسة.

- تسمح الملاحظة للباحث باستخدام ميع حواسه ليتم لديه الإدراك الكامل للمشكلة ويمكن تلخيص ميزات هذه الطريقة وعيوبها في النقاط التالية:

● ميزات الملاحظة:

١. تمكن الباحث من تسجيل السلوك الملاحظ وقت حدوثه مباشرة وبذلك يقل الاعتماد على الذاكرة ويسلم من تحريفها

٢. كثير من الموضوعات الاجتماعية مثل العادات وطرق التعامل وطرق تربية الأطفال من الأفضل ملاحظتها إذا أريد الكشف عن خصائصها.

٣. أنها تعكس مختلف التأثيرات التي تصاحب وقوع السلوك بصورة حية

٤. أنها لا تتطلب من الأشخاص موضوع الملاحظة ان يقرروا شيئا وبذلك تنجو من عيوب المقابلات التي يتردد الناس في الإسهام فيها والإجابة على أسئلتها.

٥. إنها تمكننا من الحصول على معلومات وبيانات حول سلوك من لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم قولا أو كتابة.

٦. إنها أداة صالحة لتقويم فعالية العملية التربوية في تحقيق الأهداف والغايات المرسومة لها.

● عيوب الملاحظة:

ومع أهمية الملاحظة، إلا أن هناك بعض الحالات التي لا يتيسر فيها استخدام هذه الوسيلة في البحث، وهي الحالات الماضية، وكذلك الحالات التي قد يرغبها الباحث في دراسة أنواع معينة من السلوك كالسلوك الجنسي أو بعض الأزمات والخلافات الأسرية وكذلك المواقف التي يصعب فيها على الباحث أن يتنبأ بأنواع السلوك المطلوب دراستها.

كذلك فإن النتائج التي نصل إليها عن طريق الملاحظة نتائج يغلب عليها الطابع الشخصي إلى حد كبير، ذلك لأن

كلا منا يطبع العالم الحسي بطابعه الخاص ولا ريب في أن نتائج الملاحظة تختلف باختلاف الملاحظين.

ثم إن الظواهر الإنسانية شديدة التركيب والحكم عليها من خلال الملاحظة الخارجية فقط مهما كانت دقيقة، قد لا يمكن الباحث من إدراك كل الخفايا والعوامل الكامنة وراء سلوك الإنسان.

وعلى الرغم من اعتقاد بعض أنصار الملاحظة كطريقة لجمع البيانات بأنها تسمح "كما أشرنا في النقطة الأولى من ميزات الملاحظة" بالتخفيف من تحريفات الذاكرة فإنني اعتقد أن خبرة الإنسان لابد أن تتدخل في تفسير أي حادثة يتعرض لها. لأن الإدراك لا ينفصل عن الخبرات والاهتمامات الشخصية.

وبالنظر إلى تلك الميزات وهذه العيوب فإن الملاحظة كأداة من أدوات جمع البيانات تتطلب من الباحث أن يحدد منذ البداية ما يأتي:

١. الوقائع التي تجب ملاحظتها
٢. كيفية تسجيل الملاحظات
٣. الإجراءات التي يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة
٤. نوع العلاقة التي يجب أن تقوم بين الملاحظة والوقائع الملاحظة وكيفية تكوين هذه العلاقة. وتختلف درجة الالتزام بهذه النقاط بحسب طبيعة البحث فالبحث التجريبي يتطلب دقة عالية وأما الكشفي فيتطلب نوعا من المرونة وأما البحوث الوصفية فتتطلب موقفا وسطا بين الاثنين.

● أساليب الملاحظة:

للملاحظة أساليب متعددة يتداخل بعضها في بعض ويختلف بعضها مع بعض ويمكن تصنيف هذه الأساليب في فئتين عريضتين هما:

الملاحظة البسيطة والملاحظة المنظمة.

الملاحظة البسيطة:

ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي ويغير استخدام أدوات دقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها.

ويستخدم أغلب الناس هذا الأسلوب في التعرف على ظواهر الحياة المحيطة بهم. كما يستخدمه الباحثون الاجتماعيون في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن جماعة معينة من الناس في بيئة معينة وتحت ظروف

معينة، من حيث أوجه نشاطهم، وطرق معيشتهم والعلاقات التي تنشأ بينهم سواء كانت هذه الجماعة مدرسة أو مصنع أوحي من أحياء المهاجرين إلى المدينة.. إلخ، كما يستخدم في علم النفس.

ويمكن أن تتم الملاحظة بإحدى طريقتين:

- الملاحظة بدون مشاركة: حيث يلاحظ دونما اشتراك في أي نشاط من أنشطة الجماعة موضوع الملاحظة.

- الملاحظة بالمشاركة: وهي أن يشارك الباحث الجماعة في حياتها وأنشطتها ويلاحظ أعمالهم وهو يعيش معهم، ويتعرض لجميع المؤثرات التي يتعرضون لها.

ولكي تكون الملاحظة البسيطة ذات فائدة على الباحث أن يتعرف بدقة على المشتركين وما هو المكان الذي يحدث فيه الموقف الاجتماعي. الهدف الذي اجتمعوا من أجله ماذا يفعل المشتزكون ومتى حدث هذا الموقف وما المدة التي استغرقها؟ يمكن تسجيل الملاحظة البسيطة وفقا للترتيب الزمني لحدوثها أو وفقا لتنظيم المادة الملحوظة في موضوعات أو فئات معينة.

الملاحظة المنظمة:

تختلف الملاحظة المنظمة عن البسيطة من الضبط والتحديد الدقيق. فهذه تخضع للضبط العلمي سواء كان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الملاحظين أو بالنسبة للموقف الذي تجري فيه الملاحظة. كما أنها تنحصر في موضوعات محددة سلفا وتقتصر على إجابة الأسئلة أو تحقيق الفروض التي وضعها الباحث. ويشيع استخدام هذا الأسلوب في الدراسات الوصفية والدراسات التي تختبر فروضا شبيهة لما تتميز به الملاحظة المنظمة من دقة وعمق وتركيز.

على حين أن أسلوب الملاحظة البسيطة لا يستخدم إلا في الدراسات الاستطلاعية كما قلنا من قبل، وقد تتم الملاحظة المنظمة في موقف طبيعي بالنسبة لأفراد البحث إذ يضطر الباحث إلى تحري الظاهرة التي يدرسها على طبيعتها، وكلما كان الموقف طبيعيا كانت النتائج أدق لأن كثيرا من الظواهر يتغير إذا لوحظ في جو المعمل. وتتم الملاحظة المنظمة بالمشاركة أو بدون مشاركة. فإن كان الملاحظ غير مشارك فعليه أن يتخفى

عن المبحوثين تماما، أما إذا كان مشاركا معهم فعليه توضيح هدفه بطريقة مقبولة.

وتستخدم في الملاحظة المنظمة وسائل متعددة، ومن أهمها:

المذكرات التفصيلية والصور الفوتوغرافية والخرائط واستمارات البحث ونظام الفئات ومقاييس التقدير أو المقاييس السيو- مترية.

وفي الختام نود أن نشير إلى أن من الضروري أن تكون موضوعات الملاحظة المنظمة محددة تحديدا دقيقا وأن تجري في نظام وترتيب وأن تكون بعيدة عن التحيز وأن تسجل أثناء القيام بها مع الاستعانة بالمقاييس التي تعين على ثبات وصدق النتائج، كما ينبغي على الباحث أن يكون يقظا سليم العقل والحواس قادرا على فهم الموقف الاجتماعي، ومقدرا للظروف التي تحيط به تقديرا سليما، كما ينبغي ألا يلجأ إلى التعميم من ملاحظة واحدة أو يضع ملاحظات في موقف خاص على مختلف المواقف الاجتماعية.

ب- الاستبيان:

الاستبيان الاستفتاء الاستقصاء، كلمات تستخدم كلها لتشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما عن طريق البريد لمجموعة من الأفراد، أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشة التلفزيون أو عن طريق الإذاعة ليجيب عليها الأفراد ويقوموا بإرسالها إلى الهيئة المشرفة على البحث أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بملئها ثم يتولى الباحث أو أحد مندوبيه جمعها منهم بعد أن يدونوا إجابتهم عليها.

مزايا الاستبيان:

- يستفاد من الاستبيان إذا كان أفراد البحث منتشرين في أماكن متفرقة ويصعب الاتصال بهم شخصيا.

- يتميز الاستبيان بقلة التكاليف والجهد وخاصة إذا نشر على صفحات الجرائد أو وزع على الأفراد. وحتى في حالة إرساله بالبريد فإنه لا يكلف كثيرا إذا قورن بغيره من وسائل جمع البيانات.

- يعطي الاستبيان البريدي لأفراد البحث فرصة كافية للإجابة على الأسئلة بدقة.

- يسمح الاستبيان البريدي للأفراد بكتابة البيانات في الأوقات التي يرونها

مناسبة لهم دون أن يتقيدوا بوقت يصل فيه الباحث لجمع البيانات.

- تتوفر للاستبيان ظروف أكثر مما تتوفر لوسيلة أخرى من وسال مع البيانلت

- يساعد الاستبيان في الحصول على بيانات حساسة أو محرجة

- لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعي البيانات نظرا لأن الإجابة على أسئلة الاستبيان وتسجيلها لا يتطلب إلا المبحوث وحده دون الباحث.

عيوب الاستبيان:

وعلى الرغم مما يتوافر للاستبيان من مزايا، قائمة لا يخلو من عيوب تجعله غير صالح بالنسبة لجميع المواقف، وأهم هذه العيوب ما يأتي:

١. نظرا لأن الاستبيان يعتمد على القدرة اللفظية، فإنه لا يصلح إلا إذا كانت العينة من المتعلمين، أو على الأقل ملمين بالقراءة والكتابة.

٢. يتطلب الاستبيان عناية خاصة في الصياغة والوضوح والبعد عن المصطلحات الفنية المتخصصة وبالتالي فإذا كان موضوع الدراسة بحاجة إلى الشرح أو كانت الأسئلة صعبة فإن الاستبيان يكون غر صالح.

٣. لا يصلح إذا كان عدد الأسئلة كثيرا لأن ذلك يؤدي إلى ملل المبحوثين وإهمالهم الإجابة عليها.

٤. تقبل الإجابات المعطاة في صحيفة الاستبيان على أنها نهائية وخاصة في الحالات التي لا يكتب فيها المبحوث اسمه

٥. حينما يتعلق البحث بدراسة الاتجاهات والآراء الشخصية فإن الاستبيان قد لا يؤدي الغرض المطلوب إذ أن في استطاعة المبحوث ان يناقش الآراء المختلفة من الآخرين ويتأثر بوجهة نظرهم.

٦. يستطيع المبحوث أن يطالع الأسئلة التي تأتي للضبط

٧. لما كان الاستبيان يعتد على التقرير الفني للشخص نفسه فإن هذا التقرير قد يكون صادقا أو غير صادق.

٨. في غالب الأحيان يكون العائد من صحائف الاستبيان قليلا ولا يمثل المجتمع تمثيلا صحيحا. فقد لا تتعدى نسبة العائد أكثر من ٢٠% من المجموع الكلي لأفراد المجتمع.

إعداد الاستمارة:

يتطلب إعداد الاستبيان تصميم استمارة تجمع بمقتضاها البيانات المطلوبة

وتتضمن الاستمارة مجموعة من الأسئلة تتناول جميع الميادين التي يشتمل عليها البحث وتعطينا إجاباتها البيانات اللازمة للكشف عن الجوانب التي حددها الباحث.

وكلما كانت الاستمارة دقيقة توافرت لها أسباب النجاح وأمكن الباحث الحصول على البيانات التي يرغب في الحصول عليها.

جـ - المقابلة "الاستبار"

المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها وهي إحدى الوسائل الهامة لجمع البيانات في أي مجال تراد دراسته ويقوم فيها الباحث بجمع البيانات من الآخرين بطريقة مباشرة واتصالات قائمة على علاقة الوجه للوجه، وذلك على خلاف وسائل وطرق جميع البيانات الأخرى كالاستبيان.

ويمكن تلخيص الخصائص العامة للمقابلة فيما يلي:

١. أن المقابلة على اختلاف أنواعها تتكون من ثلاثة عناصر متميزة هي: الباحث القائم بالمقابلة والفرد المفحوص، وموقف المقابلة، وترتبط هذه العناصر الثلاثة ارتباطا وثيقا وتؤثر جميعا على نتائج المقابلة، وموقف المقابلة يشمل نوعين من العناصر أو الجوانب جوانب: جوانب ملموسة وجوانب مجردة. مثل عناصر المكان والتجهيزات والأدوات، وعلاقة الباحث بالمفحوص ومجالها الذهني. إلخ.

٢. إن المقابلة هي عملية اتصال شخصي منظم بين فرد وفرد آخر أو بين فرد وأفراد آخرين، وهذا الاتصال المنظم يتم وفقا لأهداف محددة وخطة مرسومة، ويسمح هذا الاتصال بنوع من الاحتكاك بين الباحث والمبحوث.

٣. إن الاتصال الفني المنظم الذي تتضمنه المقابلة يتطلب درجة كبيرة من الوعي والمهارة لحسن إدارة المقابلة لتحقيق أهدافها.

٤. إن هذا الاتصال الناشئ هو اتصال هادف يرمي إلى استثارة المجيب للإفضاء بمعلومات دقيقة صادقة عن موضوعات معينة ترتبط بأهداف المقابلة.

مزايا المقابلة:

١. للمقابلة أهميتها في المجتمعات التي تكون فيها درجة الأمية مرتفعة

٢. تتميز المقابلة بالمرونة حيث يستطيع الباحث شرح الغامض من الأسئلة "للمبحوثين".
٣. إن فرص اجتماع الباحث والمبحوث وجها لوجه تمكن الأول من ملاحظة سلوك الثاني كما أن معرفة مكان المبحوث تسمح بالرجوع إليه إذا ما اقتضت الضرورة لإضافة معلومات أو تكملة ما قد يلاحظ نقصه من الاستمارة.
٤. إذا كانت الأسئلة طويلة يمكن للباحث أن يقنع المبحوثين بالأهمية العلمية والعملية للبحث وما يمكن أن يستفيد المجتمع من ورائه، وبهذا يكسب معاونتهم ويضمن استجابتهم للبحث.
٥. توجه الأسئلة في المقابلة بالترتيب والتسلسل الذي يريده الباحث فلا يطلع المبحوث على جميع الأسئلة قبل الإجابة عليها كما قد يحدث في الاستبيان.
٦. تضمن المقابلة للباحث الحصول على معلومات من المبحوث دون أن يتناقش مع غيره وبالتالي تكون الآراء التي يدلي بها أكثر تعبيرا عن رأيه الشخصي.

عيوب المقابلة:

١. قد تتعزز للتحيز كما قد تعكس الاستجابات الانفعالية للقائم بالمقابلة والمبحوث واتجاه كل منها نحو الآخر.
٢. لما كانت المقابلة تعتمد على التقرير اللفظي للمبحوث فإن الفرد قد لا يكون صادقا فيما يدلي به من بيانات فيحاول تزييف الإجابات في الاتجاه الذي يتوسم أنه يتفق مع اتجاه القائم بالمقابلة.
٣. تحتاج إلى عدد كبير من جامعي البيانات وتدريبهم وتتطلب عملية الاختيار والتدريب وقتا طويلا.
٤. كثرة تكاليف الانتقال التي يتكبدها القائمون بالمقابلة، وضياع كثير من الوقت في التردد على المبحوثين.
٥. في المقابلة كثيرا ما يمتنع المبحوث عن الإجابة على الأسئلة الخاصة أو الأسئلة التي يخشى أن يصيبه ضرر مادي أو أدبي إذا أجاب عليها.
٦. وان هذه العيوب لا تقلل من أهمية المقابلة ولا تستدعي من الباحث التخلي عنها كأداة هامة من أدوات جمع البيانات وإنما تستدعي أخذ الحذر والالتزام بدرجة كبيرة من الموضوعية والعمل على زيادة درجة ثبات وصدق البيانات وذلك بتخطيط المقابلة بحيث تتكيف والهدف المرجو منها.

د- خطوات إعداد الاستمارة:

هناك عدة خطوات يجب اتباعها عند إعداد الاستمارة وهذه الخطوات هي:

١. تحديد نوع المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها

٢. تحديد شكل الأسئلة والاستجابات والصياغة وتسلسلها

٣. اختبار الاستمارة قبل تعميم تطبيقها على المبحوثين

٤. تنسيق الاستمارة وإعدادها في صورتها النهائية

ثانيا: إمكانية استخدام الأدوات للحصول على معلومات في مجال محو الأمية:

ان استخدام هذه الوسائل للحصول على بيانات صادقة يوثق بها أمر ممكن وضروري خاصة ونحن ننفذ البرنامج الوطني لمحو الأمية الذي يهدف إلى القضاء عليها قبل بداية القرن ٢١. ولقد لاحظنا من خلال استعراضنا لمزايا كل طريقة وعيوبها ان بعضها يناسب جمهورا معينا وحسب طبيعة البحث وطبيعة المعلومات المطلوب الحصول عليها، فإنها تعلق الأمر باستطلاع آراء المثقفين حول البرنامج وأساليب تنفيذه وحول المشاركة في الحملات يكون الاستبيان مناسبا خاصة اليدوي منه الذي يطلب من المبحوث أن يرد على أسئلة مباشرة ويسلمها للباحث أو من ينوب عنه.

أما إذا تعلق الأمر بالأميين فإن المقابلة تكون أكثر فاعلية وإذا كانت القضية تتعلق بأداء المعلمين وممارسة العمل الميداني فإن الملاحظة قد تكون أجدى في هذه الحالة.

ومن المعلوم أن تعدد هذه الوسائل لا يعني أنها منفصلة انفصالا كليا فقد تستخدم مجتمعة، فالملاحظة المباشرة والمقابلة الشخصية تتكاملان.

وعموما فإن الحصول على بيانات دقيقة يتطلب التحلي بروح علمية سامية تعتمد الصبر والمثابرة والتحري والمهارة. وصياغة الأداء صياغة دقيقة وتدريب جامعي البيانات، أي التسلح بكافة مقومات منهجية البحث العلمي وباتباع المنهج العلمي نستطيع أن نضع خطة وباتباعه نتمكن من تنفيذها، كما أننا بواسطته نستطيع أن نقيم النتائج ونحكم عليها حكما دقيقا نقوم الاعوجاج ونصلح الخلل وننمي الاتجاه الصحيح ونزيد في استمرارية التقدم.

الأبعاد الهيدرولوجية للأمن المائي الموريتاني

د. الإمام ولد محمد قلي

قسم الجغرافيا - جامعة انواكشوط

تقوم المياه بدور حيوي في حياة البشرية فهي مورد لا غنى عنه لبقاء الإنسان، وتحقيق التقدم الاقتصادي، فتوافر المياه بالجودة والنوعية المناسبة لكل استخدام يعتبر أمرا ضروريا لاستمرارية الحياة والتنمية، ومن ثمة تعرض أي مجتمع لأزمة مائية نابعة من زيادة احتياجاته المائية (بالجودة والنوعية المناسبة)، بصورة تفوق موارده المتاحة، وإمكانيات تنميتها سوف يكون عنصر تهديد مباشر لوجود هذا المجتمع ومقوض لكافة إنجازاته.

واليوم فإن المياه تكتسي أهمية خاصة، وتجد تلك الأهمية مبرراتها في أمور ثلاثة متداخلة ومترابطة هي:

- الطلب الكبير والمتزايد على المياه من أجل الوفاء بالاحتياجات المتنامية والمتنوعة،
- العلاقة المتبادلة بين البيئة بصفة عامة والمياه،
- احتمال اندلاع نزاعات دولية بسبب المياه، لدرجة أن البعض يرى بأن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن "حروب المياه".

وتأخذ دراسة المسألة المائية الموريتانية أهمية خاصة لأسباب منها:

- موجة الجفاف والتصحر التي تعرفها البلاد منذ التسعينيات، والتي أثرت بشكل خطير على وضعها المائي.
- (...)
- نقص الاهتمام بتنمية موارد الميله؛

وفي هذا الإطار يجب التمييز بين نقص المياه ونقص تنمية الموارد المائية؛ فموريتانيا وإن لم تكن من الدول الواقعة دون خط الفقر المائي[1] إلا أنها تعاني مع ذلك عجزا خطيرا في التنمية المائية؛ إما لعدم الوعي بالمشكل أصلا، أو لعدم توفر رأس المال أو المهارات...، وهذا ما سينعكس على مشاريع استغلال المياه في موريتانيا وتنظيم انسيابها.

وعليه فإننا سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على الأبعاد الهيدرو استراتيجية للمسألة المائية الموريتانية، وبالتالي فسيكون من المفيد أن نتطرق للموضوع من خلال المحاور التالية:

I العوامل المحددة للوضع المائي الموريتاني

II أهم سمات الوضع المائي الموريتاني

III نحو استراتيجية فعالة لتحقيق الاستغلال الأمثل للمياه في موريتانيا

I أهم العوامل المحددة للوضع المائي الموريتاني:

توجد موريتانيا فلكيا ضمن دائرتي عرض ٣٠-١٤د و٢٤-٢٧د من خط الاستواء. وبالتالي تقع - جغرافيا- في شمال غرب إفريقيا، في المنطقة المناخية الجافة وشبه الجافة، ذلك أن معظم أراضي موريتانيا (٥/٤

[1] إبراهيم احمد سعيد؛ الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٧١، سبتمبر ١٩٩٢، ص٧٧.

المساحة)[1] تشكل الجزء الجنوبي الغربي من الصحراء الكبرى التي تمثل أكبر رقعة صحراوية في العالم، كما أن الجزء المتبقي من مساحة البلاد عرضة للتصحر بتأثير العوامل البيئية أو تحت ضغط الاستخدامات البشرية غير المخططة أو غير الملائمة، وهو أمر أخذ في التفاقم سنة بعد أخرى حيث يصل معدل التصحر كل سنة من ٨ إلى ١٠ كلم.

وتمتد موريتانيا على أرض واسعة تبلغ ١٠٣٠٧٠٠ كلم٢ (نحو ٧% من مساحة الوطن العربي)[2] ويتسم سطح البلاد عموما بالانخفاض إذ تشغل السهول وأشباه السيول (Les pénéplaines) معظم مساحتها.

وعلى العموم يتراوح الارتفاع ما بين ٢٠٠ و٤٠٠م في المتوسط، وتمثل كدية الجل أعلى ارتفاع في موريتانيا (٩١٥م) فوق مستوى سطح البحر.

وليس للتضاريس شأن يذكر فيما يخص تلطيف المناخ لتعديل درجات الحرارة أو التكاثف فالتساقط، إذ أن المنطقة تخلو من الجبال والهضاب، ولا يتجاوز ٥٠٠ متر سوى نسبة يسيرة لا تبلغ واحدا بالمائة من إجمالي المساحة العامة.

وتتسم درجات الحرارة بالارتفاع بشكل عام، لتعامد أشعة الشمس على المنطقة ولطول فترة الإشعاع فيها، وخلو سمائها من السحب وانعدام غطاء نباتي كثيف. وعموما تحوم متوسطات الحرارة في أغلب شهور السنة حول ٣٠ درجة مئوية، هذا ما انعكس في ارتفاع الفاقد من المياه نتيجة التبخر.

[1] Atlas de la République Islamique de Mauritanie, éditions jeune Afrique, Paris 1977, P. 14.

[2] السيد ولد اباه (محررا)؛ موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية (٢٨) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥.

يضاف إلى ما سبق ارتفاع معدل النمو السكاني في موريتانيا إذ يمثل ٢,٨٥% سنويا، ولكن هذه السنة تتغير في المدن حيث تصل إلى ما بين (٥-١٠%) وهو من أعلى المعدلات في العالم مقارنة بمتوسط النمو السكاني العالمي.

ومن المتوقع أن يصل عدد السكان في حدود سنة ٢٠٢٥م إلى خمسة ملايين نسمة[1] وقد وصل عدد السكان في ١٩٩٤م إلى ٢،٢ مليون نسمة.

ويشار إلى أن حوالي ١٢% من جملة السكان عبارة عن بدو رحل (متنقلين) بعد ما كانت هذه النسبة في سنة ١٩٨٥ في حدود ٣٦% . كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على مياه الشرب والاستخدامات الأخرى بحكم ما تتطلبه الحياة الحضرية، إلى جانب الزراعة. كما سيولد ذلك نوعا من التنافس بين القطاعات المختلفة بشأن المياه.

ويشار إلى انخفاض كفاءة استخدام المياه بصفة عامة، وفي المجال الزراعي والاستخدام المنزلي بصفة خاصة، ومرد ذلك إلى عدم انتشار الوعي الجماهيري بأهمية هذا المورد ومحدوديته، والضعف المؤسسي والإداري للأجهزة المعنية بالإدارة والصيانة وسوء توزيع المياه.

في العدد القادم.

أهم سمات الوضع المائي الموريتاني الحالي: تقييم موارد المياه.

[1] كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، ص٦٠٢.

الصناعة التقليدية: بين الموروث الحضاري التقليـــدي وفرص الانتقال إلى صناعة عصرية

(الجزء الأول)

محمد المختـــار ولد النح

جامعة انواكشوط – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم الجغرافيا

يرتبط تجسيد أية بنية اقتصادية عصرية في عهد الدولة الحديثـــة مـــن حيـــث الأســـس القاعدية والاستمرارية بالموروث الثقـــافي والحضاري للمجتمع التقليدي. وعلى هـــذا الأساس فالمجتمع الموريتاني مجتمع بـــدوي كان يعتمد في بنيته الاقتصادية التقليدية على الموارد الحيوانيـــة. فـــإلى حـــدود جفـــاف ١٩٦٨، كانت نســـبة ٨٥% مـــن الســـكان يعتمدون في حياتهم بالدرجة الأولى علـــى تربية الماشـــية[١]، بالإضافـــة إلـــى بعـــض النشاطات الحرفية المكملة فـــي قطاعـــات الزراعة والصناعة التقليدية والصيد البحري التقليدين. ويعود اعتماد السكان على الموارد الحيوانية في الأساس إلى العاملين الآتيين:

أ- أن طبيعة بداوة المجتمع كانت تفـــرض عليه حالة من الترحـــال المســـتمر حســـب ظروف الخصب والجفاف بحثا عن الكـــلأ والماء؛ وهي ظروف تلزمه الاعتماد علـــى بنية اقتصادية تقليدية قابلة لحيثيات الحركـــة والترحال؛ خاصة أن الرحل كانوا يمثلـــون نسبة ٥٩% من السكان سنة ١٩٦٤ [٢].

ب- أن تحول نمـــط الاســـتهلاك الغذائـــي للسكان من اللبن واللحـــم نحـــو الحبـــوب والأسماك في العقود الأخيرة لا يشكل سوى نتاجا جذريا لتحديات الجفاف مـــن جهـــة، مقابل أنماط الاستهلاك العصري بالوســـط الحضري وبارتباط مـــع ديناميـــة الـــهجرة القروية من جهة أخرى.

---

[١] D.G. Lavroff (1979) introduction à la Mauritanie, CNRS ; Paris – P.225.

[٢] PNUD/ONUDI (1989) série d'études sur le développement industriel en Mauritanie – réorientation et rénovation industrielles, établie par le service d'études par régions et par pays, P.56.

ونحن إذ نبحث عن أهم الموروثات الثقافية والحضارية التقليدية ذات الصلة بموضوع المقال؛ نلاحظ أن الموارد الحيوانية المعدنية والخشبية ظلت تشكل المصادر الأساسية لمنتوجات الصناعة التقليدية. الأمر الذي يجعلنا نتساءل: إلى أي حد ظلت الصناعة التقليدية تجسد موروثا حضاريا للمجتمع الموريتاني؟ وما هي فرص انتقالها من حيث الإنتاج التكنولوجي والتقني إلى صناعة عصرية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة؟

١- الصناعة التقليدية والمرجعية الحضارية والثقافية:

لقد ظلت صناعتنا التقليدية تشكل النشاط الحرفي الأساسي منذ ما قبل الاستقلال إلى منتصف عقد السبعينيات؛ حيث كانت تظهر بعض أشكال التكيف مع طبيعة ظروف البداوة وبنية الاقتصاد التقليدي النوعي من حيث الخدمة والاستمرارية.

ورغم أن مصادر إنتاج الصناعة التقليدية بالبلاد تعتمد أساسا على المعادن والخشب والجلد، فإن هذا الأخير كان يشكل أهم مصادر المنتوجات الصناعية التقليدية. وتستقي هذه الفرضية دلالتها من مقولة "جان كابوس" (Jean Gabus) الذي قال: "في مجال الثقافة المادية، توجد حضارة الجلد كنوع من الحضارة الكلاسيكية لكبار الرحالة والرعويين"[1]. وهذا يعني أن الجلد كمادة أولية في الإنتاج تتعدد أشكال إنتاجه تبعا لتعدد الوظائف والأغراض. وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص المنتوجات الصناعية التقليدية حسب مصادر إنتاجها وأغراضها الوظيفية في النقاط الآتية:

أ- المنتوجات الجلدية:

تتكون المنتوجات الجلدية التقليدية من وسائل وأدوات تأثيث البيت القروي كخياطة الخيام وصناعة الحصير، ثم صناعة الأغطية المعروفة محليا باسم "الفارو" والمخدات بالإضافة إلى صناعة مفروشات الصلاة المعروفة محليا باسم "إلويش". أما في مجال النقل، فتتكون المنتوجات الصناعة الجلدية من الحقائب بمختلف أنواعها لحفظ الأمتعة (التاسفرة) والمؤن (المزود) والماء (القربة) والدهون (أقرط) بالإضافة إلى أدوات التدخين (أشروط) وأدوات الشاي (الكونتية) ومستلزمات ركوب الجمال والخيول. كما تستعمل المنتوجات الجلدية كذلك في أدوات السقي حول الآبار كالدلاء والحبال وغيرها، بالإضافة إلى زخرفة

[1] Jean Gabus, dans son document « Au Sahara – Arts et symboles » ; cité par Lavroff, D.G. op. Cit... P.229.

الأدوات المنزلية وصناعة الأحزمة وتجليد المصاحف والكتب والآلات الموسيقية التقليدية ك(آردين) و(التدنيت).

ب- المنتوجات الخشبية:

تتكون المنتوجات الخشبية التقليدية في مجال تأثيث البيت القروي من صناعة الأسرة الخشبية والأواني المنزلية (القدح) وأدوات الحليب (التيداتن) والألواح الخشبية لكتابة وحفظ القرآن الكريم. أما في مجال النقل، فتتكون هذه المنتوجات من صناعة وسائل وأدوات ركوب الجمال (الرواحل) والخيول السرج (السرز)، كما تتكون كذلك من صناعة التسابيح والأحذية الخشبية وأدوات سياكة الأسنان بالإضافة إلى صناعة أدوات الموسيقى والحلي والصناديق الخشبية.

ج- المنتوجات المعدنية:

رغم أن الصناعة المعدنية التقليدية غالبا ما تكون منسوجة بالصناعة الخشبية من حيث تكامل المنتوج فإنها تهتم لوحدها بصناعة آلات الحرث (المحراث، أدوات البذر وقلب الأرض وقطع الأشجار وأدوات الحصاد الزراعي). كما تتكون هذه المنتوجات كذلك من صناعة السيوف والسكاكين والأقفال وأدوات نحت الحجارة والخشب وصناعة الحلي من الذهب والفضة، بالإضافة إلى زخرفة بعض الأدوات المنزلية الخشبية وأدوات إعداد الشاي (أبراد) والآلات الموسيقية والسيوف والصناديق بمصادر معدنية من الفضة والنحاس.

أما الصناعة التقليدية للدباغة والصباغة فقد ظلت تعتمد على تقنيات ومواد أولية ووسيطة جد متواضعة، فيما يتعلق خصوصا بدباغة ونتف وتجفيف الجلود لإعدادها للإنتاج الصناعي التقليدي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصناعة التقليدية وان كانت قادرة على تطويع كافة مصادر الإنتاج لأغراضها الحرفية النوعية فإنها تعتمد في منتوجاتها الجلدية على مصادر جلود الإبل والغنم (الضأن والماعز) والبقر وجلود بعض الحيوانات المتوحشة. أما منتوجاتها الخشبية إن كانت تأخذ من مختلف مكونات الغطاء الغابوي المحلي مصادر لإنتاجها فإنها تعتمد في ذلك أساسا على الشجيرات ذات بنية الأغصان المرنة لصناعة بعض الأدوات كصناعة الحصير المنزلي ووسائل رفع الخيام (إينايلن)... وغيرها. ثم الأشجار ذات بنية الغصن السميكة والصلبة التي تستعمل مثلا في صناعة الصناديق ووسائل ركوب الجمال والخيول... أي أن اختيار مصدر الإنتاج

الخشبي يكون حسب طبيعة استعمال وغرض المنتوج منه.

ورغم أن هذه المصادر الخشبية المحلية تختلف أسماؤها باختلاف الجهات غالبا مما كان يلزمنا معرفة أسمائها العلمية، فإنها تعتمد أساسا على شجر القتاد، و"آمور" (الغضى) و"تيشط" (الاهليلج) و"التيدوم" (الدوم)، و"إرزيك" و"سانق" (الأبنوس) وشجيرات "أم ركبة" (الثمام) وغيرها..*

أما المنتوجات المعدنية، فرغم أنها تتخذ من معادن متعددة مصادر لإنتاجها، فإنها تعتمد بشكل رئيس على معادن الذهب والفضة والنحاس، والألمنيوم...

ونحن إذ نحاول إعطاء صورة ولو بسيطة عن صناعتنا التقليدية باعتبارها مرجعية أساسية لتراثنا الحضاري والثقافي، فإننا لا ندعي أننا قد حصرنا من حيث الدقة والشمولية مختلف منتوجات ومصادر إنتاج هذا النشاط الحرفي التقليدي، باعتبار أن هذه المنتوجات والمصادر تختلف باختلاف الجهات وأغراض الاستعمال، مما يترتب عنه أحيانا اختلاف التسميات، وإنما الأمر لا يتجاوز كوننا منشغلين بمستقبل صناعتنا التقليدية في هذا العصر الذي يتميز بتحديات اقتصادية واجتماعية جديدة بعد أن ظلت دائما في خدمة الوطن والمواطن!

٢- الوضعية الراهنة للصناعة التقليدية

كان الصناع التقليديون يشكلون ٥٠ ألف فرد خلال أواخر السبعينات ممثلين بذلك نسبة ٩,١% من مجموع السكان النشطين بالبلاد آنذاك[1]. ورغم ما يوفره هذا القطاع من إمكانات حرفية ومهنية وبشرية هامة، فقد ظل تطوره بين مد وجزر بعيدا عن توفر ظروف الانتقال والاندماج في النسيج الصناعي العصري. ويمكن تفسير هذه الوضعية بتأخر ارتباط مؤسسات الصناعة التقليدية بالوسط الحضري. ذلك أن نسبة ٥٠% من الصناع التقليديين كانوا ما يزالون يعيشون بالوسط الريفي؛ حيث أن نسبة ٢% من هؤلاء فقط يعتبرون مستقرين مع بداية عقد الثمانينيات[2]. الشيء الذي ترتب عنه تأخر اهتمام الدولة بالقطاع في إطار سياستها التنموية القطاعية؛ خاصة أن التحاق هؤلاء الصناع التقليديين بالوسط الحضري يعد نتاجا لتحدي سنوات الجفاف. وتستقي هذه الفرضية حقيقتها من كون ٢٦٩٩ مقاولة حرفية تقليدية بمتوسط عامل واحد بالمقاولة تتوزع حسب تمركزها

* تسميات محلية، وقد تختلف حسب الجهات

ما بين قوسين من التسميات تفصيح من الموكب الثقافي

[1] Lavroff D.G, ... P. 149

[2] Idem

المجالي سنة ١٩٨٠ بنواكشوط بنسبة ٢٥% ونواذيبو بنسبة ٥% وباقي البلاد بنسبة ٧٠%[1]. وفي دراسة حول مقاولات القطاع غير المهيكل بمدينة انواكشوط سنة ١٩٨٦، نلاحظ أن عدد مؤسسات هذا القطاع قد بلغ ١٢٤٧٣ مقاولة، من بينها ٢٤٠١ مقاولة صناعية تقليدية، وهو ما يمثل نسبة ٣٨% من مجموع مؤسسات القطاع[2]. وتتوزع هذه المؤسسات حسب فروع النشاط الصناعي التقليدي إلى الخياطة والتطريز (١١٥٦ مؤسسة)، المعادن والخشب (١٩٩ وحدة)، النسيج والمفروشات (٢٦ وحدة)، صناعة الحلي (٣٢٠ وحدة)، الأدوات الجلية (١٠٢ وحدة)، والصباغة (٥٢ وحدة).

وفي دراسة حول القطاع غير المهيكل بنواكشوط مماثلة سنة ١٩٩١، نلاحظ أن عدد المقاولات الصناعية التقليدية قد وصل إلى ٤٨٣٧ مقاولة بنسبة نمو سنوية للشغل بها قدرها ٧,٥%[3]. وعلى الرغم من صعوبة تحديد المؤسسات الصناعية التقليدية من حيث تمركزها المجالي وتصنيف نشاطها النوعي أحيانا من جهة، ثم تقادم الإحصاءات المتوفرة حول مؤسسات القطاع، مما يلزم الدارس القيام بتحيين هذه المعطيات عن طريق إجراء مسح ميداني شامل من جهة أخرى، فإن هذه المؤشرات السالفة الذكر تظهر أن الصناعة التقليدية تعتبر قطاعا هاما وديناميا. ويمكن تقييم أهمية هذا القطاع على المستوى الماكرو - اقتصادي من خلال دراسة نسب مساهمته في الناتج الداخلي الخام والإنتاج ورقم المعاملات والقيمة المضافة المحققة. كما يمكن تقييم هذه الأهمية كذلك على المستوى الميكرو اقتصادي من خلال إحصاء عدد المؤسسات النشطة، عدد المشتغلين، مصادر التمويل، مصادر الإنتاج، فروع النشاط، حجم الإنتاج، نسبة تأهيل الصناع التقليديين، الطاقة المستعملة، التكنولوجيات المهنية، ثقافة الصانع التقليدي، التوزيع المجالي الصناعات التقليدية، منطق المبادرات الحرفية، الصناعة التقليدية والمنتوج السياحي الوطني، أنظمة توزيع وتسويق المنتوجات، والمشاركة في المعارض الدولية فالجهوية فالوطنية.

ونحن إذ نفتقر إلى وجود دراسة تفصيلية حول الصناعة التقليدية تعتمد على منهجية شاملة من هذا النوع، نعتقد أن قطاع الصناعة التقليدية من حيث إمكاناته الحرفية

[1] PNUD (1987) Rapport final du projet de développement de l'artisanat utilitaire – R.I.M., P24.

[2] Direction de la statistique et de a comptabilité (1985). enquête sur le secteur inorganisé à Nouakchott – P.15.

[3] CGEM/F.B.T.S (1991). Note de synthèse sur le secteur informel – P.P. ½

والمهنية والبشرية أصبح مهددا بالانقراض والاختفاء نتيجة لعوامل متعددة من أهمها:

أ- ارتفاع نسبتي الاستقرار السكاني والنمو الحضري بالبلاد، حيث بلغتا حسب الترتيب ٨٧% و٤٧% (حسب الإحصاء العام للسكان والمساكن سنة ١٩٨٨).

وقد ترتب عن ارتفاع هاتين النسبتين ميول نحو استهلاك المنتوجات الصناعية العصرية سواء بالنسبة للمستهلكين والصناع التقليديين أنفسهم أو بالنسبة للوسطين الحضري والريفي. فهنالك على سبيل المثال لا الحصر اختفاء منتوجات الحصير التقليدي لفائدة المفروشات العصرية والزرابي، والشنط العصرية بدلا من الصناديق الخشبية والسجاد العصري للصلاة بدلا من مفروشاتها التقليدية، استخدام السيارة لترحيل الأسر بالريف بدلا من ركوب الإبل والخيل والحمير مما يبعد مستلزمات ركوبها من المنتوجات الصناعية التقليدية، التركيز على استهلاك السجائر لدى المدخنين بدلا من التبغ الأسود مما يجعل منتوجات حفظه تختفي شيئا فشيئا، استهلاك المخدات العصرية بدلا من المخدات الجلدية وغيرها... أما منتوجات القطاع من الصناعة النفعية ذات الاستهلاك الدائم كأدوات الحرث، فتشهد منافسة المنتوجات المستوردة نتيجة عامل الجودة الصناعية. أي ان ميول السكان نحو استهلاك المنتوجات الصناعية العصرية ونشاط منافسة المنتوجات المستوردة وغيرها. كلها عوامل أدت إلى انقراض العديد من المنتوجات الصناعية التقليدية وعاداتها الاستهلاكية. وعلى هذا الأساس نلاحظ أن مجالات إنتاج الصناعة التقليدية اليوم لم تعد تتجاوز إنتاج أدوات الزخرف التي تمثل تراث البلاد الثقافي من جهة، ثم صناعة الصيانة أو الخدمات الصناعية التي تعني بمزاولة الحرف الصغيرة والتي تصنف حسب مجالات أغراضها الوظيفية كصيانة الأدوات المصنعة المستخدمة منزليا من جهة أخرى.

ب- اختفاء كبار السن من الصناع التقليديين

كانت المهارات الحرفية والحنكة التقنية تشكل خبرات وظيفية يتوارثها الصناع التقليديون جيلا عن جيل، أبا عن جد وولدا عن أب عن طريق الممارسات المهنية، مما جعل حرفة الصناعة التقليدية لدى هؤلاء مرجعية حضارية وسبيلا للعيش ومعيارا للتراتب الطبقي الاجتماعي من حيث التواصل والاستمرارية. غير أن رحيل كبار السن من الصناع التقليديين مقابل تحول منطق المبادرة الوظيفية لدى صغار السن

من هؤلاء باتجاه الوظائف العصرية نتيجة التحديات الإقتصادية والاجتماعية الراهنة، أصبح إذن يهدد بانقراض صناعتنا التقليدية، ليس فقط على مستوى تناقص عدد القائمين والمهتمين بها وتواضع الإنتاج كما ونوعا، وإنما كذلك على مستوى جودة المنتوج من حيث الخبرة والمهارات الموروثة.

ج- صناعتنا التقليدية تشكل أسسا قاعدية في تطوير وتنمية النسيج الصناعي الوطني

إن المتتبع لتاريخ التطور الصناعي بالبلدان الصناعية الحديثة لا بد له من أن يلاحظ أن هذا التطور الصناعي يستقي مرجعيته من الموروثات الصناعية التقليدية للأمم والشعوب بهذه البلدان. ذلك أن هدف التصنيع هو تحقيق التنمية من حيث إشباع حاجيات السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية بدون فروق اجتماعية وتباينات جهوية. فهذه الحاجيات هي نفسها؛ لم تتغير سواء في ثنائية القديم والحديث أو التقليدي والعصري؛ فالمتغير بالنسبة لهذه الحاجيات هو تحول نمط الاستهلاك العصري للسكان الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتكنولوجيا الصناعية العصرية المستخدمة. وعلى هذا الأساس كان ينبغي لصناعتنا التقليدية أن تشكل أسسا قاعدية لتطوير وتنمية نسيجنا الصناعي العصري سواء خلال مرحلة الاقتصاد التسييري أو مرحلة الاقتصاد الليبرالي. فالأمر كان لا يتجاوز سوى استثمار صناعتنا التقليدية وتطويعها مختلف التكنولوجيات العصرية المستوردة تمشيا مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي، ثم إتاحة الصناع التقليديين فرص التكوين التكنولوجي والتقني والمهني العصري، مما سيؤدي في النهاية إلى تحقيق اندماج نوعي لقطاعات اقتصادنا الوطني وفروع نسيجنا الصناعي العصري: فكيف لنا أن نقتنع على سبيل المثال لا الحصر بعدم وجود صناعات جلدية ونسيجية وصناعات فلزية وصناعات خشبية عصرية ببلادنا في الوقت الذي كانت صناعتنا التقليدية تشكل مرجعية لذلك من حيث المواد الأولية والخبرات المهنية؟

دور وسائل الإعلام والاتصال العربية في مواجهة العولمة الثقافية

محمد الأمين ولد شيخنا، ماجستير في القانون

إن التعدد والاختلاف سنة فطر عليها هذا الكون، وهذا الاختلاف هو الذي يشكل منطلق التبدل والنفور الذي عرفه الواقع الإنساني منذ النشأة الأولى حيث عرفت البشرية قيام حضارات ازدهرت ثم تهاوت لتموت وتقوم على أنقاضها أخرى تختلف عنها منطلقا وأسسا مما يفتح المجال لقيام ثالثة مغايرة للأولى والثانية ومنافية لهما.

إن هذا التناقض يتمثل في شكل صراع يكون في أغلب الأحيان ذا طابع صدامي مسلح" وهذا هو الأسلوب الذي تبنته الحضارات القديمة التي كان المنطق فيها قائما على فرض نمطها الثقافي بالقوة العسكرية.

ورغم عدم التحضر الذي تمتاز به الصراعات العسكرية حيث تغيب السمة الأساسية المميزة للإنسان عن الحيوان وهي "تحكيم العقل" ورغم التقدم المذهل الذي عرفته البشرية في إدراكها لكثير من آليات الحياة، رغم كل ذلك فإن الطابع العنفي ظل يحكم العلاقات بين الحضارات إلى عصرنا هذا بل شهد القرن (٢٠) أعنف تطوير لآليات التدمير البربرية واللاإنسانية.

(وفي قرن تطوير وسائل الخبث) تسلطت دول على شعوب فأذلتها ومارست عليها أبشع أنواع الظلم والاستبداد وذلك في هجمة شرسة دافعها الأساسي تحطيم نمط ثقافي (الثقافة العربية الإسلامية) هيأت له ظروفه الذاتية والموضوعية أن يسود في مرحلة معينة من تاريخ البشرية وأن تحل محله نمطا ثقافيا آخر.

وانطلاقا من هذه الخلفية قامت الدول الغربية بهجمتها التي سميت بالاستعمار العسكري المباشر ورغم التقدم العلمي الذي رافق هذه الهجمة فإن التعامل مع الحضارة الأخرى

(العربية الإسلامية) ثم بعقلية العصور الغابرة "والتي امتازت بالهمجية، مما دفع هذه الشعوب إلى الرد العنيف (الثورات التحررية) الذي أدى بالمعتدي إلى ضرورة مراجعة أساليب تعامله مع ضحاياه، فبدل الأساليب دون أن يغير في مضمونها وأهدافها وذلك باعتماده وسائل جديدة أكثر خبثا ومكرا حيث سخرت لها كل الوسائل العلمية الحديثة في جميع فروع العلوم.

وتم استخدام مجموعة من الإجراءات لإحلال الأسلوب الجديد (الاستعمار غير المباشر) محل الأسلوب القديم الاستعمار المباشر)، بشكل تدريجي وتمثلت هذه الإجراءات في مرتكزين، مرتكز بشري وآخر مادي ذي بعد تقني واقتصادي فتمثل الجانب البشري في "استخلاف" حكام موالين له بالإضافة إلى خلق نمط ثقافي بواسطة التعليم يضمن استمرارية التبعية.

أما الجانب الاقتصادي فقد مثلته مجموعة الوسائل التقنية المتقدمة التي وظفت لخلق الأحادية الثقافية، وربط وحدات الإنتاج بالمصانع الغربية، والجانب الاقتصادي تمثل في الربط الكلي لاقتصاديات هذه الأمم وأسواقها باقتصاديات الدول الاستعمارية وقد استغلت في هذا المجال وسيل الديون.

وفي اتجاه تحقيق مسعى التبعية أثبتت الثقافة جدارتها في تركيز تبعية الشعوب والإبقاء عليها في إطار خدمة "الحضارة الجديدة" القائمة على المرتكز المادي المحض.

وتمشيا مع تحقيق تلك الأهداف تولدت ضرورة إيجاد وسائط منتجة للثقافة تمثلت أساسا في وسائل الإعلام والاتصال التي تطورت بشكل سريع ومذهل، سواء تلك المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وكذلك وسائل الاتصال الأخرى الفردية أو الجماعية، والمدعومة بشبكة هائلة من الأقمار الصناعية المبثوثة في الفضاء.

لقد مثلت هذه الوسائط قواعد متقدمة في الحرب الباردة التي دارت في القرن العشرية بين قطبين في إيديولوجية واحدة قائمة على المرتكز المادي والتي كان الاتحاد السوفيتي (سابقا) يمثل قيادة طرفها اليساري، والولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الطرف الآخر الممثل لليمين، ولظروف موضوعية وذاتية - تعود في نظرنا أساسا إلى التنكر للعامل

الروحي وكذلك غياب قدر من الحرية السياسية - أدت إلى سقوط أحد الطرفين (الاتحاد السوفيتي).

إن هذا السقوط رتب نتائج من أهمها بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان وحدها كقوة عسكرية واقتصادية مما أدى بأصحاب القرار فيها إلى التفكير في أسلوب جديد يمكنهم من التفرد بقيادة العالم، وتلخصت نتائج هذا التفكير في الصياغة الأحادية للعالم وذلك على جميع الأصعدة فبرز مفهوم "العولمة".

والعولمة التي تبحث عنها الولايات الأمريكية لن تتحقق إلا إذا وجد نمط ثقافي واحد تمثله الحضارة الغربية في نمطها الأمريكي وهذا يعني ضرورة هدم الأنماط الثقافية الأخرى وبناء ثقافة أمريكية محلها وانطلاقا من فكرة (الهدم والبناء) تتولد حتمية الصراع بين الأنماط الثقافية خصوصا إذا كانت هذه الأنماط مختلفة المرتكزات حيث يكون الصراع ذا طابع حدي يقتضي الانتصار فيه قلب كل المقومات الأساسية للثقافة المهزومة وهذا يتطلب القيام بعملية معقدة تتمثل في إقناع أصحاب الثقافة المستهدفة بعدم صلاحيتها وفي نفس الوقت يقام بعملية إقناع موازية تقدم البديل المراد إحلاله محل الثقافة الأولى.

إن التعاطي مع هذه الأحادية الثقافية - التي سنطلق عليها مصطلح "الأنكلو أمريكي" - يستوجب من العرب أن لا يقبلوه أو يرفضوه إلا على بينة مما يمكن أن يجره عليهم من نفع أو ضرر.

وانطلاقا من ذلك يتم التحاور مع هذه "العولمة" بالأسلوب والوسائل التي تكون على مستوى هذا الحوار.

إن منطلق التفاعل مع هذه العولمة يفرضه موقع الأمة العربية كقاعدة متقدمة معنية بدرجة أولى هذه العولمة الثقافية وذلك بسبب المركز الذي تحتله كقوة اقتصادية وكدعامة أساسية للثقافة المستهدفة (الإسلامية) والتي تقوم على أسس مغايرة للثقافة المراد عولمتها.

وما دام العرب معنيين بهذه الدرجة، فإن التساؤل يصبح واردا عن مدى ما تمثله العولمة الثقافية من خطر عليهم يسوغ لهم مواجهتها؟

ولتأصيل تناول هذه الإشكالية انطلقنا من محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول:

مفهوم العولمة وما تعنيه بالنسبة للعرب، وما هي الوسائل المنتجة لثقافة العولمة والحاملة لها، وما هو واقع وسائل الإعلام الغربية وكيف تتعامل مع هذه العولمة؟

والموضوع على قدر كبير من الأهمية والاتساع تتطلب دراسته جهدا ووقتا لم تكن في الوضعية التي تمكننا من بذله ومن هذا المنطلق اكتفينا بإعطاء مقاربتنا عن الموضوع بشكل مختصر نرجو أن لا يكون اختصارا مخلا بالمضمون وذلك حسب التالي:

أولا: العولمة الثقافية:

إننا لا نرمي من وراء هذا العنوان إلى الوقوف فقط عند المدلول اللفظي لكلمة "العولمة الثقافية" وإن كان لا يخلو من الأهمية بل إننا نهدف إلى استكشاف مدلول العولمة الثقافية من خلال الوسائط المسخرة للترويج لها والمعدة للعمل من أجل تجسيدها على أن تحاول بعد ذلك الإجابة عن التساؤل بما تعنيه العولمة الثقافية للعرب الشيء الذي يرتب ضرورة تجديد طبيعة التعاطي معها.

ونلفت الانتباه هنا على أننا استخدمنا "الثقافة" بمدلولها الواسع الذي يتطابق مع "الحضارة" باعتبارهما "نموذج كلي لسلوك الإنسان ونتاجاته المتجسدة في الكلمات والأفعال وما تصنعه يداه"[1].

وقد تبنينا هذا المفهوم لصعوبة وضع حد فاصل بين المفهومية وكذلك للترابط العضوي بين المصطلحين ذلك أنه لا يمكن تصور قيام حضارة بلا ثقافة وكذلك ثقافة بلا حضارة وإن كان المنطق يقتضي أسبقية المعرفة على التجسيد المادي لها.

١- مفهوم العولمة الثقافية: إن المعنى العام لظاهرة "العولمة" يعني اتجاه القارات العالمية الخمس إلى التوحد والترابط لتحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي يصهر الحضارة العالمية المعاصرة في بوتقة ثقافية واحدة وذلك باستخدام الوسائط التقنية للاتصال والإعلام التي أسقطت الحدود السياسية بين الدول[2]. إننا لا نرفض هذا المفهوم للعولمة فإن حضارتنا

---

[1] دافيد روثكويف – في مديح الإمبريالية الثقافية- ترجمة احمد خضر – مجلة الثقافة العالمية – الكويت – العدد ٨٥ – ١٩٩٧/١١ ص:٢٧.

[2] أنظر أحمد خروع – العولمة والسيادة – المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية – جامعة الجزائر – الجزء ١ – ١٩٩٨ ص:٥٣ – ٥٥.

كانت سباقة إلى الدعوة له على أسلس من المساواة والعدل بين الأمم بحيث يتحقق اندماج لا يلغي الخصوصيات الحضارية لأية أمة إلا بقدر ما تكون ضارة ومبنية على جهالة.

أما مفهوم العولمة الذي تروج له اليوم وسائل الإعلان فهو يعني تجسيد حلم السيطرة على العالم، الذي راود العالم الغربي إثر تطور وسائل الإعلام والاتصال وكذا أساليب الدعاية، مما خلق لديهم رغبة في تصدير الثقافة الغربية إلى الشعوب الأخرى بوصفها هي الوسيلة الجديدة للاستعمار وذلك باستخدام الوسائل التقنية الجديدة.

بالإضافة إلى الوسيلة التقليدية (التعليم) وقد مهد لتجسيد هذا الحلم وذلك بوضع الأسس القانونية لتنفيذه على المستوى العالمي من خلال وضع التحدي الثقافي الأول "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وخاصة في المادة: ١٩ التي نصت على أنه "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية[1].

إن هذا النص يبين بوضوح خلفية واضعيه في إيجاد القانونية التي تمكنهم من استغلال كل الإمكانات المتاحة لديهم آنذاك في تصدير ثقافتهم إلى الأمم الأخرى التي لا تملك مثل هذه الوسائل وسواء كان ذلك من داخل هذه الأمم (بواسطة العملاء) أو من خارجها (عن طريق الوسائط الأخوى المنتجة للثقافة والحاملة لها) والتي سنتحدث عنها لاحقا.

لقد تعزز هذا التوجه إثر انهيار المعسكر الشرقي وخلو الميدان للولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ التفكير فيها بخلق نظام عالمي يمكنها من السيطرة على قيادة العالم.

وهذا المضمون الجديد للعولمة الثقافية الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإقامته قد هدد حتى حلفاءها وشركاءها الحضاريين.

فقد شكلت كندا "لجنة ملكية" لدراسة هذه الظاهرة وخلصت هذه اللجنة في تقريرها إلى القول: "إننا بحاجة إلى

[1] الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان – الأمم المتحدة – مطابع دار الشعب – القاهرة ١٩٨١ – ص:١٣.

بديل عن طوفان المسلسلات الأمريكية التي تبث العنف في مجتمعنا وتشوه ثقافتنا وتحور قيمنا الاجتماعية والعائلية"[1].

وفي فرنسا يذهب "جاك تيبو" إلى القول: "إن فرنسا هي الآن قيد الاستعمار فطريقة الحياة الأمريكية بلغت إلى أعماق المجتمع الفرنسي بالذات إلى عقله وحساسيته وفكره"[2].

ويقول: "ميشال جوبير": "إن أوروبا إذا استمرت في عجزها الحالي عن تحديد هويتها نفسها بنفسها فإنها في المستقبل القريب لن تكون سوى ملحقة أمريكية"[3] وبعد استعداد أوربا للمواجهة واتخاذها ما يلزم.

يقع نوع من الاتفاق الضمني الغربي الأمريكي على توجيه هذا الخطر إلى العالم الثالث من أجل أن يستمر التراكم المادي الذي يمثل الرصيد القومي المحافظ على بقاء هذه الحضارة واستمرار تفوقها.

وفي هذا الإطار فرض العالم الغربي "على البشرية المركض القتل خلف دعوات العولمة التي سوف تدفع شعوب العالم الثالث فاتورتها الثقيلة"[4].

فالمهم عند الغرب هو الابتزاز المالي للشعوب الأخرى ذلك "ان المال هو القبلة والحجج لكل حركة تتحرك في هذه البلاد.. لأن المال ليس عملة وحسب، إنه ثقافة البلاد محركها، والقطب الأعلى والأوحد... العالي من قيمها وأهدافها"[5].

(متواصل)

---

[1] أ. محمد شطاح – البحث التلفزيوني بواسطة الأقمار الصناعية والتكنولوجيا الجديدة – المجلة الجزائرية للاتصال – معهد علوم الإعلام والاتصال – جامعة الجزائر – العدد: ١٥ – ١ جوان – ١٩٩٧ – ص:٢٦٤-٢٦٥.

[2] أبو جرة سلطاني – على عتبة الألفية الثالثة – ملامح التحولات الكبرى للقرن المقبل – جريدة العالم السياسي الجزائرية العدد ٨٥٤ صار ١٨/٠٥/١٩٩٩ ص:٢٤.

[3] سمير الأيوبي الميديا الأمريكية بين مطرقة التجارة وسندان الصحافة – مجلة العربي الكويتية – العدد ٤٨٦ مايو ١٩٩٩.

[4] أبو بكر سلطاني – جريدة العالم السياسي

[5] ارجع إلى أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا – تقرير اللجنة الدولية لتدراسة مشكلات الاتصال – شون ماكبرايد وآخرون – اليونسكو – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر: ١٩٨١ –ص:٣٢٣ وما بعدها.

secondaire, mais leurs familles n'y ont pas intérêt. Engager un enfant de 11 ans dans des études longues, qui ne déboucheront sur une qualification qu'à l'âge du baccalauréat, voire même plus tard, c'est prendre beaucoup de risques pour un espoir de gain aléatoire.

Le choc de ces deux paradigmes a organisé le secteur jusqu'au début des années 1980.

Le débat était pourtant bloqué depuis le début des années 1970 : **La reproduction** de Bourdieu et Passeron (1970), **L'école capitaliste en France** de Baudelot et Establet (1970), puis **L'inégalité des chances** de Boudon (1973) avaient établi des modèles que les épigones faisaient tourner sans véritablement les enrichir. La situation a évolué au début des années 1980 avec l'arrivée d'une jeune génération des chercheurs pour qui les travaux des années 1960 et 1970 constituaient des classiques qu'ils avaient assimilés dans leur formation et qui désiraient naturellement ouvrir de nouvelles voies (**Pour un bilan de la sociologie de l'éducation**, 1983). Ils bénéficiaient pour cela d'une conjoncture favorable. La décentralisation lançait une importante commande de recherche sur le local. La tradition durkheimienne fournit peu d'outils pour cette entreprise et cette lacune invitait à chercher d'autres sources d'inspiration du côté de la sociologie anglo-saxonne : l'interactionisme, la phénoménologie sociale, l'ethnométhodologie, et plus largement tous les courants qui adossent l'interrogation sociologique à des méthodes empruntées à l'éthnologie et à l'anthropologie.

Bibliographie

- Baudelot C., Establet R. (1970) L'école capitaliste en France, Paris, Ed. Maspero
- Berthelot J-M. –1983), Le piège socalire, Paris, RIF
- Berthelot J-M (1993), l'école, orientation et société, Paris, PUF
- Boudon R. (1973), L'inégalité des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles, Paris, A. Colin
- Boudon R. (1977), Efferts pervers et ordre social, Paris, PUF
- Bourdieu P., Passeron J.-C. (1964), Les héritiers. Les étudiants et la culture, Paris, Ed. De Minuit.
- Bourdieu P., Passeron J.-C (1970), La reproduction. Eléments pour une théorie du système d'enseignement, Paris, Ed. De Minuit.
- Bourdieu P. (1973), La misère du monde, Paris, Seuil
- Cacouault M., Oeuvrard F. (1995), Sociologie de l'éducation, Paris, Ed. La découverte.

classes qui s'était manifestée au front.

Après la seconde guerre mondiale, l'école s'est donc essentiellement justifiée par son projet d'égalité des chances. Le débat s'est longtemps limité au domaine des idées. Ce n'est qu'à partir des années 1950 qu'il a été possible de soumettre cet idéal à une vérification empirique. Le codage statistique de la société avait commencé dès les années 1930, et abouti après la guerre à la création de l'INSEE♦. Celui-ci a permis de mettre en rapport les positions sociales des parents et celles des enfants. Un fait apparaît crûment : la trajectoire scolaire des jeunes est très liée à leur origine sociale. A partir de ce constat, deux modèles d'interprétation se sont développés, qui sont à l'origine d'une période très brillante pour la sociologie de l'éducation, du milieu des années 1960 au milieu des années 1970. Le modèle qui s'est le mieux diffusé est celui de la reproduction. Son principe est simple. Le fonctionnement réel dévoile une mission profonde, mais cachée : le rôle de l'école est de légitimer les «héritiers» (Bourdieu et Passeron, 1964) et de faire croire aux autres que c'est à bon droit qu'ils sont écartés. Le discours sur l'égalité des chances n'exprime pas un objectif vérifiable de l'école mais une mystification nécessaire à la réussite de la reproduction des inégalités. Un des intérêts de cette approche a été de déplacer l'interrogation des question d'organisation vers les questions de contenu. Ce qui crée l'inégalité pour Bourdieu et Passeron, ce n'est pas tant l'organisation visible de l'enseignement qu'un discours, une définition des savoirs et une façon de leur donner sens qui correspondent aux évidences vécues de la bourgeoisie et qui écartent les enfants des classes populaires.

Raymond Boudon (1973) propose une autre interprétation, qui explique l'échec des politiques de démocratisation sans recourir à l'hypothèse invérifiable d'une volonté perverse cachée dans les replis de la structure sociale. Celle-ci repose sur le principe de l'individualisme méthodologique : s'interroger sur le sens que prennent les politiques globales à l'échelle des individus. A partir de ce principe, Raymond Boudon construit le concept d'effet pervers (1977) : les politiques globales encouragent très sincèrement l'accès des enfants d'origine populaire à l'enseignement

♦ Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, organisme public chargé de la publication des statistiques françaises et de diverses enquêtes et études, notamment en matière de conjoncture économique.

Basques et les jeunes Bretons sont partis mourir sur les frontières de l'Etat, c'est que l'école avait réussi sa mission.

A partir de là, la commande a évolué. L'intégration est bien sûr restée une mission essentielle, mais la société a estimé que l'école pouvait plus.

Un accord s'est construit peu à peu qui assignait à l'école une mission beaucoup plus ambitieuse : réaliser l'égalité des chances. L'idée remonte à l'époque des Lumières, et est en quelque sorte, consubstantielle à celle de République : il s'agit de passer d'une société d'ordre où la position sociale est déterminée par la naissance, à une société d'individus, qui peuvent librement accéder aux postes correspondants à leurs talents. Il est toutefois notable qu'elle n'a jamais été mise en œuvre par les fondateurs de ce qu'ils est convenu d'appeler l'école de la République. Le célèbre discours de Jules Ferry sur l'égalité d'éducation est très clair sur ce point : il s'agit d'assurer à tous les français le niveau d'instruction minimum qui leur permet d'exercer leur citoyenneté, en aucun cas de modifier les hiérarchies sociales, ni les rapports entre les sexes. C'est au début du 20è siècle que cette question a commencé à être posée et le débat s'est tout de suite organisé autour du projet de l'école unique. Jusqu'en 1941, l'enseignement français a, en effet, été organisé en deux ordres séparés, d'ordre secondaire commençait dès les petites classes des lycées. Il scolarisait les enfants de la bourgeoisie et les menant, sauf accident, jusqu'au baccalauréat et à l'enseignement supérieur.

L'ordre primaire était destiné aux enfants du peuple. L'école primaire pouvait se prolonger par un primaire supérieur qui culminait au brevet, vers 15 ou 16 ans. Ce brevet débouchait sur les professions intermédiaires du secteur tertiaire, mais il ne permettait pas l'accès aux études longues. Le barrage était constitué par le latin, matière essentielle de l'ordre secondaire qui n'était pas enseignée dans le primaire supérieur.

Dès 1909, Ferdinand Buisson avait inscrit au programme du parti radical le passage de cette organisation en ordres à une organisation en niveaux : une école unique de 8 à 16 ans, puis le lycée, le baccalauréat et l'enseignement supérieur pour les meilleurs élèves, quelque soit leur origine sociale. Ce programme a été repris et popularisé après la première guerre mondiale par les campagnes de l'université nouvelle, jeunes universitaires, anciens combattants qui voulaient prolonger dans la vie ordinaire la solidarité entre les

LA SOCIOLOGIE DE L'EDUCATION :
La leçon française

Mohamed Ould Mekhallé
Inspecteur à l'IGEST/MEN

Les liens de la sociologie avec l'éducation sont anciens. Si Durkheim est entré à l'université comme professeur de sciences de l'éducation, c'est sans doute pour des raisons d'opportunité, mais c'est aussi parce que le problème de la socialisation de la jeune génération, à l'école ou hors de l'école, constituait une interrogation majeure pour la discipline qu'il était en train de construire. Cette interrogation est demeurée au centre des travaux des années 1960 et 1970. Ni Pierre Bourdieu, ni Raymond Boudin ne se considèrent comme des sociologues de l'éducation. Leur interrogation porte sur la manière dont la société se perpétue et c'est à partir de cette question de sociologie générale qu'ils se sont intéressés aux effets sociaux de l'école. Et le pouvoir explicatif des paradigmes qu'ils ont produits dépasse largement le domaine de l'éducation.

On pouvait dire sans paradoxe que, jusqu'à une date récente, l'histoire de la sociologie de l'éducation s'est confondue avec celle de la sociologie tout court.

L'histoire de la sociologie de l'éducation française est discontinue. La discipline a connu une première période, très brillante, à l'époque de Durkheim (1922, 1938), mais celle-ci est restée sans postérité. La sociologie de l'éducation a disparu après la première guerre mondiale, pour renaître après la seconde guerre mondiale, avec les travaux de Naville (1945) et les enquêtes de l'INED♦ sur l'orientation (1970).

Cette renaissance a reposé sur des bases sensiblement différentes de celles de la période durkheimienne. A l'époque de Durkheim, le problème était celui de l'intégration nationale et républicaine. Comment créer une conscience collective avec des jeunes qui parfois ne parlaient pas la même langue ? Cette préoccupation a été dominante jusqu'à la première guerre mondiale. Celle-ci a en quelque sorte joué le rôle d'épreuve cruciale : si les jeunes

♦ Institut National des Etudes Démographiques

- Revue française de pédagogie, n°78 et 79 (Approches ethnographiques en sociologie de l'éducation : l'école et la communauté, l'établissement scolaire, la classe).
- Derouet J.-L. (1992), Ecole et justice. De l'égalité des chances aux compromis locaux ?, Paris, ...
- Durkheim E. (1992), Education et sociologie, Paris, PUF
- Durkheim E. (1998), L'évolution pédagogique en France, Paris, Alean
- Duru-Bellat, Mingat A. (1993), Pour une approche analytique du fonctionnement du système éducatif, Paris, PUF
- Forquin J.-C. (1996), Ecole et culture : le point de vue des sociologues britanniques, Bruxelles De Boeck.
- Groupe de chercheurs (1993), Les transformations du système éducatif, Paris, l'Harnattan.
- Langouet G. (1994), La démocratisation de l'enseignement aujourd'hui, Paris, ESF
- Naville P. (1945), Théorie de l'orientation professionnelle, Paris, Gallimrd
- Perrenoud P. (1984), La fabrication de l'excellence scolaire. Du curriculum aux pratiques d'évaluation : vers une analyse de la réussite, de l'échec et des inégalités comme réalités, Genève, Droz.
- Pour un bilan de la sociologie de l'éducation (1983), Toulouse, Centre de recherches sociologiques de l'université de Toulouse.

Prost A. (1981), L'école et la famille dans une société en mutation, (in Parias, Histoire générale de l'enseignement et de l'éducation, tome 4, Paris, NLF).
- Prost A. (1992), Education, Société et politique. Une histoire de l'enseignement en France de 1945 à nos jours, Paris, le Seuil
- Thélot C. (1993), L'évaluation du système éducatif : coûts fonctionnement, résultats, Paris, Nathan.
- Van Haetcht A. (1977), L'école à l'épreuve de la sociologie (2è éd.), Bruxelles, de Boeck
- Rayou P. (1999), La grande école. Approche sociologique des compétences enfantines, Paris, PUF.
- Vincent G. (1994), L'éducation, prisonnière de la forme scolaire ? Lyon, PUL.

Dans le commerce informel, ce qu'il faut noter, c'est la dynamique des femmes. Elles vendent sur étal des produits comme les légumes, des poissons, des voiles:.. Elles assurent à 80% le ravitaillement des marchés locaux. Par leur action, elles participent à une diffusion plus large des effets de la croissance de l'économie populaire dans la capitale.

Parallèlement à cela, se développe le secteur informel de l'eau potable dans la ville. L'un des problèmes majeurs de la capitale est l'alimentation en eau potable. Dans certains quartiers de la ville, à certaines périodes de l'année, l'eau devient une denrée rare. Depuis le développement de ce commerce informel, les quartiers périphériques de la ville abordent une phase de croissance.

Le secteur informel par le nombre d'individus qu'il draine à travers le pays, les hommes, les femmes, les vieillards et même des enfants qui, poussés par un naturel et légitime instinct de survie, combattent à leur manière pour s'extirper de la pauvreté.

Ainsi face à cette multitude de foule qui vaque à cette activité, l'étude de la sociologie informelle reste plus que jamais nécessaire. A cet objectif s'ajoutent les poids de l'informel dans le développement d'une ville surtout africaine, sa capacité de pouvoir créer des emplois en vue de résoudre, partiellement, le problème du chômage dans les pays en développement, mais aussi d'appréhender son devenir.

Bibliothèque Sommaire

Pour mener à bien cette étude nous avons consulté avec beaucoup d'intérêts les travaux scientifiques suivants :

- Ould El Hacen, M, le système coopératif féminin en Mauritanie, Nouakchott, janvier 1988
- Ould Sidi Mohamed, M, urbanisation et suburbanisation à Nouakchott, décembre 1985.
- Eric Raynackers, Evolution du système informel, Mauritanie, mai 1980.

croissance spatiale de la ville et une consommation d'espace par l'implantation des habitants.

Les migrants à la recherche d'emploi vont intégrer dans le secteur informel de la ville où foisonne et grouille désormais une pléthore d'activités multiformes en constante expansion allant du vendeur à la sauvette en passant par le cireur de chaussures ou encore par de petites entités commerciales de production ou de services pour ne citer que celles-ci.

Reflet du dynamisme des populations à la base, le secteur informel constitue un élément fort et dynamique dans la croissance urbaine de la capitale. Par son économie populaire, il occupe souvent plus ou moins bien les deux tiers des citadins qui travaillent. Le secteur informel constitue le seul débouché immédiat pour la grande majorité des jeunes qui veulent travailler ; il est générateur d'emploi à faible rémunération et de revenus.

L'impact de ce secteur informel dans la croissance urbaine est plus marquant dans les activités urbaines de la ville comme le transport, le commerce et les services.

La forte demande de transport par les populations a provoqué dans le secteur du transport l'émergence de nouveaux types de déplacement. Le transport par la charrette traînée par un âne ou un cheval a permis de résoudre d'une part les difficultés de déplacement d'une frange de la population et, d'autre part, le transport de marchandises et autres. Force est de reconnaître que ce mode de transport s'impose désormais comme une activité urbaine incontournable dans le développement urbain.

Par son dynamisme, il a permis de desservir les quartiers où l'accès des voitures reste difficile à cause d'un déficit lié au manque d'infrastructures routières. Le commerce informel connaîtra aussi un développement spectaculaire par l'entrée en masse des populations pour la plupart issues de la migration. Il a déclenché une dynamique urbaine par sa force d'attraction et le climat que les vendeurs créent au niveau des marchés, sur les carrefours et artères de la capitale.

L'impact du Secteur informel sur la croissance urbaine d'une ville : cas de Nouakchott

Ahmed Thioune
Chercheur

L'urbanisation, un phénomène mondial, se développe d'une manière amplifiée en intensité dans les villes africaines. Les villes mauritaniennes en particulier connaissent un processus d'urbanisation rapide dominé par l'essor de sa capitale, Nouakchott.

Les facteurs contribuant à ce développement urbain sont multiples et variés dont les activités informelles d'où l'impact du secteur informel sur la croissance urbaine d'une ville : cas de Nouakchott. D'une autre manière comment le secteur informel participe au développement urbain de la ville de Nouakchott.

Dans la capitale, Nouakchott, plus d'un quart des travailleurs exercent leurs activités dans le secteur informel. Dans la ville, ce secteur représente une part significative voir prépondérante de l'emploi urbain. Force est de constater que le secteur informel génère beaucoup plus d'emplois que le secteur dit formel et participe à la croissance de l'économie nationale. Face à ce dynamisme, le secteur informel pourra-t-il favoriser la croissance urbaine de la ville ? Par sa démographie peut-il créer une dynamique urbaine au sein de la ville ?

L'émergence du secteur informel au sein de la ville de Nouakchott est liée à des raisons multiples. Certaines études voient dans l'insuffisance d'emploi crée par le secteur moderne, face à une croissance démographique souvent asymétrique et surtout urbaine, une des causes majeurs de développement du phénomène.

Cette explosion démographique, suite à une arrivée massive de ruraux victimes des effets dévastateurs de la sécheresse, crée une dynamique populaire dans la ville où plus particulièrement dans les bidonvilles. L'installation de ces derniers va entraîner une

- Le dualisme socio-économique : nomade pastoral et sédentarienne agricole
- La tendance au mixage ethnique
- La tendance au «mixage » de l'économie agro-pastorale traditionnelle.

C'est à cette tâche que nous sommes conviés, celle d'édifier une culture nationale respectant les spécificités culturelles nationales qui constituent un ciment indestructible et un héritage plus que jamais acquis.

En définitive, nous sommes appelés partant de cet acquis multiculturel, d'œuvrer pour l'unité et la cohabitation des différentes communautés que regroupe désormais ce pays, la Mauritanie. Edifier ou construire un Etat uni et solidaire, bâtir une Nation autour de toutes ses composantes, tels doivent être les impératifs et convictions de tout mauritanien.

-

Bibliographie

- Arnaud (Jean), 1979, « l'espace et l'homme mauritanien », in Introduction à la Mauritanie, CNRS, Paris.
- Baduel (Pierre – Robert) 1989, « Mauritanie 1945-1990 ou l'Etat face à la Nation », in Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée (RE.M.M.M.) n°54.
- Désiré Vuillemin (Génévière), 1979, « La Mauritanie du XIXè siècle à l'indépendance » pp : 96-97, in introduction à la Mauritanie, CNRS, Paris.
- Ould Abdel Weddoud (Cheikh), Nomadisme, Islam et pouvoir politique dans la société maure précoloniale (Xiè – XIXè siècles), thèse de doctorat, Université Pars V, 1985.
- Soh (Siré Abass), 1913, Chroniques du Foûta sénégalais, traduction de deux manuscrits arabes par Maurice Delafosse avec la collaboration de Henri Gaden, collection de la revue du monde musulman, Paris, E. Leroux.

s'opposant à la pérennisation du système archaïque féodal.

Des actions dans ce sens sont nées, ont grandi et les fronts de lutte d'une véritable culture nationale se sont faits sentir notamment contre l'impérialisme colonial et la féodalité à tire d'exemple.

Les principaux problèmes de ce pays (sinon le principal défi pour être beaucoup plus précis) au lendemain de son indépendance furent l'achèvement de son unité nationale, la lutte contre la désagrégation d'une société en pleine mutation et la recherche d'un nouvel équilibre pour s'adapter au monde moderne sans abandonner l'essentiel de ses valeurs morales traditionnelles[11].

L'observation ethnique voire culturelle du peuplement de la Mauritanie permet de distinguer aisément deux grands ensembles. Un ensemble maure et un ensemble négro-africain. Et l'on assiste à une interpénétration voire une « interdépendance », des deux groupes. Ces deux groupes bien que fortement différenciés culturellement et linguistiquement, représentent dans leurs diversités un évident facteur d'unité nationale[12].

On peut retenir alors le caractère composite du peuplement mauritanien, même si en réalité les mauritaniens se reconnaissent davantage en fonction des groupes socio-culturels auxquels ils appartiennent et entre lesquels ils établissent encore une hiérarchisation de valeur.

Mais maures ou non, la totalité de la population mauritanienne est de religion musulmane. Rigoureux dans ses convictions et ses pratiques, l'islam mauritanien est fortement contrôlé et marqué par la «caste» des marabouts (souvent maures) et encadré par les confréries influentes qui se rattachent aux deux grandes voies de la Tidjania et surtout quadria[13].

De ces observations, on peut retenir :

- le dualisme culturel : maure et noir.

[11] Désiré Veuillemin (Génévière), « la Mauritanie du XIXè siècle à l'indépendance » pp. 96-97, in Introduction à la Mauritanie, CNRS Paris, 1979.

[12] Arnaud (Jean), « l'espace et l'homme mauritanien », p.120, in introduction à la Mauritanie

[13] Armand (J), op. Cit., p.121

Après une longue évolution, les Berbères et les populations noires allaient être assimilés et le Hassaniya (dialecte constitué du berbère et de l'arabe selon toute vraisemblance) allait devenir la langue commune[10].

La cohabitation va entraîner chez les Pulaar, les soninkés, et les Wolofs des interférences culturelles importantes.

Ainsi ces langues se sont enrichies par les emprunts à l'Islam etc...

Par ailleurs, chacune des cultures va influencer l'autre.

A titre d'exemple, nous pouvons citer l'organisation sociale, castes, griots, certaines croyances (amulettes), le tam-tam, la musique etc...

Ainsi, la Mauritanie a été le centre des rencontres de différentes civilisations que sont les Pulaar, ou fulbé, wolofs, soninkés, berbères et arabes .

Au XIXè siècle, la culture féodale mauritanienne allait être secouée, «agressée» par l'impérialisme français qui va freiner le développement endogène de celle-ci. Si certains se sont opposés à cette culture française, étrangère, d'autres par contre, la soutiendront jusqu'après les indépendances car y trouvent leur compte.

A ce niveau de la réflexion l'on peut se demander si la culture peut-elle être au service du développement ?

L'économie féodale (campagne) et néo-coloniale (ville) freinent le développement économique de la Mauritanie. Ainsi, reconnaître la nécessité d'un redressement culturel. Pour qu'il y ait un développement économique serein, il faut nécessairement la démocratisation de l'économie en se départissant des mentalités féodales.

L'impérialisme, lors de son implantation a joué le moyen de l'assimilation culturelle pour réussir son entreprise. A ce niveau des questions s'imposent.

- Quelle culture faut-il pour le développement de la Mauritanie ?
- Comment la culture peut-elle servir le développement ?

Une culture pour le développement doit lutter contre l'agression de l'impérialisme

importante surtout dans sa lutte armée contre le colonisateur français.

[10] Ould Abdel Weddoud (Cheikh). 1985. op.cit.

Devons-nous parler de la culture nationale propre à la Mauritanie ou des cultures nationales ? Y-a-il une contradiction entre ces deux applications dans ce pays ?
Ou bien ces deux notions, quand bien même elles sont différentes constituent-elles en Mauritanie des éléments interdépendants qui font la spécificité mauritanienne. L'apport dans le forum des cultures et des nations, en un mot l'identité de la Mauritanie ? Des constats s'imposent.
Le premier est que la Mauritanie est constituée de « nationalités » distinctes avec des cultures nationales distinctes spécifiques.
Le second est que la cohabitation, les différentes invasions, la colonisation, ont entraîné des enrichissements culturels féconds.
Le troisième constat est que la culture mauritanienne a constitué une véritable arme contre l'envahisseur colonial et un moyen de l'épanouissement de l'Islam.
Les interférences culturelles nées de la longue cohabitation, ont fini par aboutir à une culture nationale avec des spécificités culturelles diverses. Cette culture s'apparente à une culture impériale – féodale.
Elle est féodale, dans la littérature, dans l'art et beaucoup d'activités sont hiérarchisées, «castisées». Cette «castisation» se retrouve à tous les niveaux (Pulaar, ou fulbe, soninkés, wolofs, ou maures).
La culture mauritanienne a été fortement façonnée à partir du Xè siècle jsqu'au XVIIIè siècle par l'Islam[7].
C'est là, le trait commun des cultures nationales, ainsi des théocraties importantes. A titre d'exemple citons la révolution maraboutique (des Toroobe) sous Thierno Souleymane Baal, seconde moitié du XVIIIè siècle[8], les Dramé sous Mamadou Lamine Dramé chez les Soninkés[9].

[7] L'on se rappelle l'action du mouvement almoravide aménant les berbères sanhajas à se tailler un vaste empire au cours du XIè siècle, des rives du fleuve Sénégal jusqu'en Espagne musulmane.
Il est à l'origine des progrès d'un islam sunnite de rite malékite au sein des sociétés mauritaniennes.

[8] Au cours de la seconde moitié du XVIIIè siècle, précisement en 1776, éclata au Fouta une grande révolution menée par des « marabouts – soldats » sous la conduite de Thierno Souleymane Baal. Cette révolution va établir un pouvoir théocratique connu sous le nom de l'Almamiyat.

[9] Mamadou Lamine Dramé (1840-1887), est un marabout, originaire de Bakel semblait-il qui avait donné au Guidimakha une signification

constituée de Bafours et Jahoogo (populations noires)[3] se basant sur la chasse, la pêche, la cueillette, l'élevage, l'agriculture et l'utilisation en commun des produits du travail.

Après le Xè siècle, le Nord saharien de la Mauritanie sera peuplé de berbères (venus de l'Afrique du Nord) qui entretenaient de bonnes relations avec l'empire soninké du Ghana (XIè et XVIIIe siècles) ; changement de la population mauritanienne dû à trois invasions.

Les Sanhajas qui créent le mouvement des Almoravides[4], balayent l'empire du Ghana.

Du XIIè au XVIIè siècle, des deniynkoobe créent l'empire du Fouta-Tooro et chassent de la moyenne vallée les Wolofs et les Serères[5].

L'invasion des Oulad Hassan, du XVè au XVIIè siècle refoule vers le fleuve Sénégal et même au delà, les Halpulaar du Fouta, les Wolofs du Waalo [6] ; seuls les soninkés du Guidimakha ont pu résister durablement.

A partir des XIXè et XXè siècles, ces différents peuplements et invasions donnèrent naissance, à la société mauritanienne avec différentes nationalités et cultures.

Nous entendons ici par différentes nationalités et cultures, la société mauritanienne dans sa diversité ethnique et culturelle.

Etant convaincu de l'existence de ce qui pourrait être appelé culture, quelle serait alors la nature de celle-ci ?

---

[3]SOH (Siré Abass), chroniques du Foûta sénégalais, traduction de deux manuscrits arabes par Maurice Delafosse avec la collaboration de Henri Gaden, collection de la revue du monde musulman, Paris, E. Lerous, 1913.

[4]Ould Cheikh (Abdel Weddoud), Nomadisme, Islam et pouvoir politique dans la société maure précoloniale (XIè-XIXè siècles), thèse de doctorat, Université Paris V, 1985.

[5]Venu des pays mandigophones de Bajaar précisement, le peul Kolli Tenguela Bâ effecuta la conquête du Fouta Tooro. Il va, après d'âpres luttes s'établir sur le terrritoire qui portera le nom composite du Fouta Tooro. C'est alors la naissance de la dynastie deeniyanké. Ce régime était une monarchie oligarchique familiale dirigée par un souverain appelé satigui, qui signifie littéralement en manding « guide » ou « maître du chemin ».

[6]Le Waalo ou Walo est un territoire Wolof qui se situe à cheval entre les deux rives du fleuve Sénégal.
La partie mauritanienne étant celle qui regroupe aujourd'hui les villages tels que : N'Diago, Diek, Garak etc...
Ce terme Waalo est différent de l'autre qui signifie plaine alluviale ou zone des terres inondables appelés « Chemama » en hassaniya.

La Mauritanie au carrefour des cultures ?

Dicko Abdoul
Chercheur – Mauritanie

Ce thème se veut une réflexion de tous pour aboutir à des conclusions pratiques. Si certaines thèses œuvrent pour la pluralité culturelle de la Mauritanie (signe de cohabitation et de complémentarité), d'autres par contre demeurent hélas révisionnistes et simplistes (en privilégiant soit une culture soit une société au détriment d'une autre).

Partant de ce fait, peut-on parler réellement d'une Mauritanie multicultrelle ?

L'analyse historique de la culture mauritanienne et la nature de celle-ci apporteront des éléments de réponse à cette interrogation.

Le travail et la vie en communauté ont libéré l'homme de son état animal. Ce travail a créé des rapports qui sont à l'origine des structures économiques desquelles s'élève l'ensemble des éléments juridiques, politiques et cultures ou superstructure. De là, on peut dire que la société est un ensemble d'individus liés par une même base économique et une même superstructure.

La culture, en dehors des écoles de pensées, peut être définie comme ensemble de production de l'esprit : l'art, la littérature, la religion, l'artisanat, les coutumes et traditions, l'instruction, la technologie, le sport etc... sans oublier la langue qui en est le véhicule précieux.

La culture est également la somme des habitudes, des attitudes, et des aptitudes d'un peuple à un moment donné de son histoire. Elle est spécifique, évolutive et changeante, elle est l'âme d'un peuple, son miroir à travers lequel il peut se reconnaître et s'y plaire.

Ainsi, avec l'histoire on distinguait divers types de sociétés : la primitive, l'esclavagiste, la féodale, la capitaliste et la socialiste.

En Mauritanie, on peut retenir les étapes suivantes :

La civilisation primitive noire qui a existé jusqu'au Xème siècle

football, de conduire une voiture). Mais d'autres sont purement mentales, comme tout l'ensemble des habiletés cognitives apprises qui sous-tendent la lecture, la résolution de problèmes arithmétiques, l'excellence en mathématiques ou dans une langue étrangère.

La mise en mémoire de connaissances nouvelles en situation scolaire dépend essentiellement de la structure des connaissances antérieures : c'est pourquoi l'ordre des acquisitions et la consolidation préalable de chaque étape avant d'engager la suivante sont si importants. Le passage en mémoire à long terme de contenus nouveaux est extrêmement sensible aux phénomènes d'interactions entre acquisitions successives.

Les clés d'une bonne mémoire tiennent en deux mots : l'**exercice** et l'**organisation**. L'exercice, c'est-à-dire le retraitement, et parfois la répétition, permet de consolider les souvenirs, et de les rendre plus aisément et plus rapidement accessibles pour un usage constant.

Il améliore aussi, par des effets de transfert, l'acquisition d'autres connaissances. L'organisation dépend beaucoup de la progression des acquisitions, c'est-à-dire à la fois de leur ordre et de leur capacité. Il n'est pas exagéré de dire que la compétence didactique dépend pour une large part de la capacité à gérer ces deux caractéristiques et leurs effets dans le cours individualisé de l'activité d'enseignement. *Sommes-nous en droit de continuer toujours à critiquer dans nos méthodes d'apprentissage, la « récitation par cœur », au nom du vieux principe de la «tête bien faite», comme si le fonctionnement normal de la mémoire ne constitue pas la base et le point de départ du développement de l'intelligence chez l'homme !*

abstractif spontané, basé sur l'expérience perceptive concrète, puis sur les échanges que permet le langage.

Pour la psychologie contemporaine, les apprentissages scolaires prennent directement la suite de ces acquisitions mnémoniques initiales, la mémorisation systématique, réglée par les programmes, s'entrelaçant avec la poursuite de la mémorisation spontanée, réglée par la diversité des intérêts cognitifs.

Mais ce sont les mêmes structures et schémas de mémoire qui sont mis en œuvre. De ce fait, la source d'un grand nombre d'erreurs ou de dysfonctionnements cognitifs, petits ou grands, qui affectent spécifiquement les élèves au cours de leurs apprentissages scolaires, doit être cherchée dans les imperfections de la mémoire sémantique ou de ses mécanismes d'accès. Il en va de même, d'ailleurs, de myriades de défauts tout à fait mineurs du fonctionnement mental que connaît chacun d'entre nous, et non seulement de ceux qui sont communément imputés de façon directe à une mémoire de rappel supposée défaillante.

De ce système de la mémoire sémantique, un autre doit être distingué : on le nomme souvent aujourd'hui (d'après Tulving) «épisodique», ou encore «autobiographique», ou, avec un contenu un peu différent, «mémoire des faits» que l'on peut faire précéder par : «je me souviens que...» ou «j'ai oublié si...». Il sont, en principe, mémorisés à partir de l'expérience individuelle de chaque sujet, insérés dans un contexte spatio-temporel et associatif, et comportent souvent une composante imagée ainsi qu'une charge affective plus ou moins forte ; Mais ils ont, en principe, une structure propositionnelle, ce qui revient à dire qu'ils sont construits à partir des unités de la mémoire sémantique. Ce sont ces souvenirs qui sont, en général, recouvrés dans des situations de rappel, par des processus différents de ceux de la reconnaissance mentionnés plus haut. La présence, au moment du recouvrement, d'un contexte similaire à celui de la mise en mémoire joue un rôle important dans l'efficacité de ces processus et dans la résistance à l'oubli.

Un type de mémoire apparenté au précédent par son caractère peu ou pas du tout conscient est la mémoire procédurale : il s'agit d'ensembles de capacités qui sont mises en œuvre, plutôt qu'elles ne sont rappelées ou reconnues.

Les plus familières comportent une composante motrice (comme la capacité de marquer un but au

recouvrement) et de l'utilisation de l'information stockée.

L'un des plus importants facteurs de la mémorisation reste la répétition ou, selon les conceptions actuelles, le « retraitement » de l'information à mémoriser. La solidité des souvenirs et la facilité avec laquelle on les retrouve dépendent de la fréquence avec laquelle les situations correspondantes ont été antérieurement rencontrées, et traitées. Les répétitions agissent d'autant plus efficacement qu'elles comportent de légères variations de contenu et de contexte, et qu'elles sont temporellement dispersées. On peut souligner que la forme la plus familière de recouvrement, le rappel, n'en est sans doute pas la plus importante, et donner des exemples simples d'utilisation de la mémoire à partir de deux activités mentales : d'une part, la prise et le maniement d'un objet familier, d'autre part une tâche de lecture comportant la rencontre de deux mots. Dans les deux cas, les activités mentales mises en jeu incluront nécessairement la perception et l'identification correctes soit de l'objet réel soit du mot, c'est-à-dire leur reconnaissance, elle-même, fondée sur l'appariement (la comparaison suivie d'une décision par « oui » ou « non ») de l'information sensorielle, issue de l'objet concerné ou du texte lu, avec une représentation conservée en mémoire. Celle-ci peut-être conçue comme un « schéma » cognitif, soit de l'objet réel, avec ses propriétés, y compris celles qui ne sont pas sensoriellement présents (par exemple celles relatives aux utilisations de l'objet), ou bien du symbole mot, avec sa phonologie, son orthographe et son sens. Ces représentations schématiques; dont on s'attache depuis deux décennies à analyser expérimentalement la complexité, sont conservées dans le système de ce qu'on appelle la « mémoire sémantique » propre à chaque individu. La caractéristique la plus importante de cette mémoire est d'être constituée par un réseau structuré d'unités de connaissances, correspondant à des catégories (à des concepts mentaux), comportant de nombreux liens internes et externes, parfois accompagnés de traits figuratifs (images mentales). Ces représentation mentales, et les mots qui leur sont associés, renvoient de façon générique aux objets concrets ou aux entités abstraites, aux êtres vivants, aux propriétés, aux événements ou aux actions, aux relations, etc. Elles sont initialement élaborées et mises en mémoire par le bébé, puis au cours des années suivantes, et finalement durant toute la vie, par **un apprentissage**

MEMOIRE ET APPRENTISSAGE :
Eloge d'une faculté

Mohamed Ould Mekhallé
Inspecteur à l'IGEST/MEN

Longtemps discréditée et repoussée tantôt au nom de l'activité analytique, tantôt au nom de la déduction (Montaigne, Descartes), la mémoire a su résister à toutes les tentatives discriminatoires et conquérir, enfin, ses titres de noblesse comme faculté centrale de l'activité cognitive de l'homme. Elle bénéficie aujourd'hui de l'intérêt des plus récentes recherches en neurosciences et en psychologie cognitive.

Mais, qu'est-ce que la mémoire et à quel type d'activité nous songeons dès l'évocation du mot ? Au sens philosophique, donc très technique, la mémoire est la « fonction psychique consistant dans la reproduction d'un état de conscience passé avec ce caractère qu'il est reconnu pour tel par le sujet » (A. Lalande, **Vocabulaire technique et critique de la philosophie**, p.606). Sans entrer dans les labyrinthes des élaborations conceptuelles, nous pouvons considérer la mémoire comme l'ensemble des processus et des structures mentales qui ont pour fonction la conservation des informations et des connaissances ainsi que leur utilisation. Pour la psychologie cognitive contemporaine, la conservation de l'information passée sous une forme structurée constitue une fonction de base, indispensable au traitement de l'information présente.

La notion de mémoire y couvre donc un champ extrêmement vaste, qui déborde de beaucoup ce que la psychologie non scientifique appelle du même nom. Il importe notamment de voir que la mémoire englobe aussi les connaissances, et qu'elle conditionne la possibilité d'activités mentales intelligentes.

On distingue classiquement trois phases dans l'étude de la mémoire : celle de la mémorisation (au sens de mise en mémoire d'une information présente), celle de la conservation de cette information, sous des structures bien déterminées relevant de plusieurs systèmes de mémoire, enfin celle de la récupération (ou

sociales et de la philosophie universelle contemporaine.

Il est, d'autant plus clair que tous ces penseurs se limitent leurs analyses, leurs débats et les solutions auxquelles ils aboutissent dans le domaine de la pensée et de la culture (la modernisation des mentalités, le rationalisme, le laïcisme), il est très rare qu'ils analysent d'autres phénomènes considérés comme étant des causes (sauf parfois le phénomène politique).

Nous pouvons déceler une absence totale des sphères économiques ou sociologiques de leurs analyses, à l'instar des analyses que nous pouvons rencontrer chez certains écrivains sociologiques ou politiques (comme : le mode de production – la formation sociale, la nature du pouvoir politique ou l'ordre sociale).

Peut-être que c'est dû à l'intérêt que chacun accorde à une sphère ou à une spécialité donnée, mais aussi parfois c'est une volonté autonome de fouiller dans les fondements culturels de la société arabe et islamique du moment que ce domaine reste encore mal exploité.

Enfin nos posons de nouveau la question : Qu'est-ce qui explique cet énorme attachement à la modernité dans la pensée de ces auteurs ?

Est-il dû au fondement philosophique et méthodologique de leurs pensées qui n'est autre que les données de la pensée occidentale contemporaine ?

Ou parce qu'ils ripostent en tant que penseurs à une situation de sous-développement des sociétés du Maghreb arabe et de la pensée arabe maghrébine en comparaison avec la pensée arabe orientale (ce que Laroui nomme le double sous-développement).

Nous ne pouvons pas nier que les sociétés du Maghreb arabe n'ont pas connût une renaissance culturelle comme celle vécue au début du siècle dernier par les sociétés arabes au Moyen-Orient_

Peut-être aussi que c'est dû à une tentative de venir à bout du retard des sociétés du Maghreb qui sont les dernières à obtenir leurs indépendances politiques et ainsi, peut-on dire que c'est là une expression intellectuelle des ambitions profondes des mouvements nationalistes étatiques ?

(الحركات الوطنية القطرية).

Djait parler de la personnalité arabe islamique. El Jabiri de la raison arabe. Larouui de l'idéologie arabe et Arkoum de la raison arabe et islamique. C'est comme si l'identification définit et prend son ampleur que à travers la réflexion dans la totalité du tissu intellectuel qui l'organise et le guide, à savoir la pensée arabe et islamique antique et moderne.

Certes, nous décelons un certain chauvinisme local (national) et régional chez certains à travers la spécificité de l'aspect rationnel de la philosophie à travers la pensée d'Ibn Ruchd et d'Ibn Baja face à tendance irrationnelle et hermétiste d'Ibn Sina et d'El Ghazali, sans que cela ne signifie toutefois l'annonce d'une rupture totale entre les deux problématiques. Cette présence du souci arabe dans sa totalité ne se caractérise pas à travers l'identification mais englobe les solutions proposées elles-mêmes (le rationalisme – la séparation entre la religion et l'Etat, la technique, la rupture...).

Parmi les dénominateurs communs que symbolisent a nos yeux la ressemblance encore, nous pouvons citer la prise de position critique à propos de la réalité, de l'héritage et de l'appel à un type de rationalisme qui ne tend pas au refus de la religion en tant que dimensions anthropologique essentiel de l'homme, mais plutôt à un appel à l'indépendance de la sphère politique et la séparation entre le sacré et le religieux et la sphère politique. La critique de la raison politique arabe tend à dévoiler les mécanismes réels qui déterminent la pratique politique concrète dans la sphère politique arabe, sans exclure l'usage politique du sacré. Et comme El Jabiri, distingue le rationalisme du laïcisme extrémiste et considère que le laïcisme ne s'oppose pas à la religion.

Ce laïcisme est pour lui un élément de la modernité culturelle qui représente à ses yeux le symbole de salut pour les sociétés arabes contemporaines et la piste de son accès au monde moderne.

Nous supposons donc une grande ressemblance entre les problématiques que traitent ces différents penseurs, et nous supposons aussi des solutions semblables auxquelles ils aboutissent : la modernisation culturelle, rationnelle et politique, mais ceci à travers des analyses différentes autant pour les outils que pour les données analytiques ; mais aussi pour la période où les périodes de références sur laquelle (ou sur lesquelles) ils se concentrent malgré leur usage commun des sciences

comprendre la présence du passé, sa continuité et sa capacité d'agir[1].

La dialectique du passé et du présent, ici est comparée à un jeu de reflet d'images sur un miroir pour enfin déterminer les démarcations et distinguer l'être de chacun d'entre-eux.

Le deuxième aspect qui unit ces penseurs, est la persistance de l'intérêt qu'ils accordent à la méthode épistémologique, et l'instant de l'analyse idéologique en plus de l'usage perpétuel de concepts empruntés à la pensée épistémologique contemporaine (la structure, la rupture) et de concepts de la philosophie contemporaine (l'imaginaire, le domaine politique, la légitimité, le rationalisme)... Si nous voyons par exemple Laroui, qui pourtant est essentiellement un historien, médite dans sa première publication dans la façon, dont le raisonnement de l'idéologique arabe contemporaine fonctionne, et réserve ensuite un ensemble d'études a propos de concept (l'idéologie – l'Etat), en considérant que définir les concepts est avant tout un devoir ? ? essentiel que chaque chercheur ou écrivain doit remplir, il va même plus loin considérant que l'absence de ce souci épistémologique inférieur est une erreur intellectuelle, voir même un grand pêché scientifique surtout si l'on a affaire à un cadre culturel dont les origines et les déterminations sont complexes.

Quant à Arkoun, nous pouvons considérer que tous ses essais sont du point de vue méthodologique unis à travers l'usage de concept (l'épistemé, la sociologie de l'oubli) et des méthodes (anthropologiques, linguistiques, science des religions), méthodes modernes utilisées dans la lecture de la pensée arabe et islamique ; C'est pourquoi l'œuvre d'Arkoun est parsemée de références, de propositions méthodologiques et de solutions cachées[2].

Le troisième aspect qui représente selon nous un dénominateur commun de ces innovations intellectuelles, est qu'elles accordent un intérêt particulier à la fois à leurs propres états et aussi à l'horizon arabe large, (la nation).

Malgré l'enracinement problématique de ces penseurs dans leurs environnements locaux, et à partir des données spéciales à chaque Etat, nous pouvons constater que l'horizon de la pensée s élargit pour couvrir la totalité de la structure de la pensée arabe. Ainsi on voit Hicham

[1] محمد سبيلا: الفكر المغاربي المعاصر ومقدمات مستورات صمونير – الدار البيضاء ١٩٩٥ ص٢٣

[2] راجع محمد سبيلا: م.س. ص:

spécial de pensée. Car ils ont[1] étudie, se sont cultivé et ont écrit dans un cadre purement traditionnel, mais ouvert. Ils ont aussi franchi le premier pas vers le développement et la modernisation de la pensée traditionnelle, mais avec des degrés différents . Ils ont dans leurs différentes études, maîtrise problématique culturelle axiomatique, qui domine à des stades différents leur pensée à savoir : la problématique, le sous-développement et le progrès.

Le projet philosophique de ceux-ci se caractérise par le questionnement critique sur les causes du sous-développement de la société arabe, de la pensée arabe et sur les moyens de surmonter ce sous-développement et de parvenir à faire partie du monde contemporain .

Ce sont des penseurs modernistes, « halluciné par la modernité » dans leurs façons de traiter leurs sujets, leurs méthodes, leurs concepts, leurs choix et les solutions qu'ils proposent pour que la nation convienne à l'histoire contemporaine.

Cet aspect moderniste chez les penseurs maghrébins contemporains se traduit aussi à travers la réflexion dans le passé à la lumière des obligations et des intérêts du présent, et dans le présent à la lumière des obligations et les déterminants du présent.

Si on laisse de côté Abdallah Laroui qui, médite dans un passé récent, celui de la renaissance arabe moderne, nous pouvons dire que tous ces penseurs possèdent leur période référence dans le passé (période de la grande querelle EL VITNA EL KOUBRA pour Hicham Djaït . l'époque de l'écriture ATTADWIN pour El JABIRI et l'époque de l'assise de la pensée ASSR ATTEASSIS pour Arkoun), et ceci à travers une symbiose de va-et-vient entre le passé et le présent. C'est ce qu'on appelle = la réflexion dans le passé à la lumière des méthodes te des concepts du présent et sous sa pression, la réflexion dans le passé à travers la distinction entre l'inné et l'acquis, l'actuel et le révolu, l'actif et le réfuté.

C'est aussi si l'on veut s'exprimer d'une autre façon comprendre la lumière du présent sur le passé pour mieux comprendre ses déterminants et ses mécanismes ; pour mieux

[1] Nous pouvons écarter ici Hassan El Ouazzani, écrivain et militant politique marocain actuel, qui s'est adonné au combat pur l'instauration de la démocratie et de la modernisation de la société politique dans ses écrits comme dans son travail.

La pensée maghrébine contemporaine et l'hallucination de la modernité

Yacoub Ould El Ghassem

Dép. de philosophie et Sciences Sociales – Université de Nouakchott

L'ouvrage «Penseurs maghrébins contemporains» paru en 1993 aux éditions EDDIF à Casablanca, représente un premier essai qui tente de dresser une histoire contemporaine de la pensée au Maghreb arabe. Dans cet ouvrage, une élite de jeunes penseurs et intellectuels (Hassan Benaddi, Mohamed El Ayadi, Hamadi Safi, Abdou Filali El Ansary, Mohamed Mowaqit, Driss Mansouri, Mohamed Tozy, Mohamed Sghir Janjar et Hassan Rachik) éssaient de présenter une étude détaillée et problématique des plus célèbres penseurs maghrébins (Mohamed Allal El Fassi, Mohamed Arkoum, Abdel Hamid Ibn Badiss, Hicham Djait, Mohamed Abed El Jabiri, Abdellah Laroui, Mohamed Hassan Ouazzani, Mohamed Moctar Soussi, et Mostapha lachraf).

Nous pouvons au départ qualifier cette étude d'essai sommaire à vision globale.

Pour éviter de présenter ici une conclusion de chaque article de l'ouvrage, nous tenterons de voir avec Mohamed Sabila[1] d'élucider les points d'articulation et de rencontre unissant les penseurs maghrébins contemporains et actuels, à travers une lecture des différentes études de l'ouvrage, tout en essayant de dresser un tableau culturel uniforme autant que possible de cette pensée dans ses aspects de ressemblance et de différence.

La première élite de penseurs, bâtisseurs du mouvement nationaliste dans les états du Maghreb arabe (Allal El Fassi, Ibn Bardis, Hassan El Ouazzani et Moctar Soussi) représente un courant

[1] Mohamed Sabila, Ecrivain et philosophe marocain, auteur de l'idéologie = vers une vision globale (en arabe) 1992, articulation de la modernité 1988 (en arabe) professeur à l'université Mohamed V de Rabat.

Toutefois, on ne peut balayer d'un coup de pirouette le fondement de la civilisation d'un peuple ; et c'est un acte de démesure que de désacraliser ce mythe qui est à la fois le fondement et la dispersion soninkée dans le Sahel. Et c'est une absurdité que de traduire l'amour de Mamadi et Asyan par l'amour contrarié qui nie le geste héroïque et libérateur de Mamadi. C'est surtout nier une identification culturelle à ce peuple millénaire.

En définitive, le mythe de Wagadou-Bida est une littérature idéologique, sacrée un document historique de haute portée scientifique pour connaître les Soninko, qui morcelés et dispersés en petits groupes sur les pays du Sahel doivent avoir des repères d'identification socio-culturel, pour éviter l'assimilation et l'acculturation.

société, en l'occurrence les soninko qui, de tout temps se sont laissées dominées par les hommes qui détenaient tous les droits. Et c'est la gent masculine qui leur a imposé le triste sort d'être les épouses annuelles de Bida.

D'autre part, c'est l'ironie du sort que le héros libérateur, Mamadi Sefedan Xoote est repoussé comme un être méprisable par Syan Yatabéré.

Elle, la fière Wage ne veut pas d'un fiancé mutilé démuni, alors c'est le rejet total, absurde de Mamadi dans les bras de son esclave.

C'est un affront, une grave injure qui se lave dans le sang, par la mort de Asyan.

N'avons-nous pas là, l'effet des malédictions de Bida ?

N'est-ce pas une tentative de la tradition orale de récupérer l'acte criminel du déicide par un revirement irrémédiable des sentiments de la femme aimée et aussi une démonstration que les lois sociales sont inviolables, que toute transgression est punie.

Toutefois, tourner en dérision le grand amour de Asyan et Mamadi, transformer le geste héroïque du sauveur par une finalité de vengeance mesquine non qualifiable est une option à la fois puérile et sinistre. L'amour de Mamadi à Asyan Yatabéré aurait pû être aussi célébré dans l'histoire te la littérature orales que les amours éternels de Cléopâtre et Antoine, que l'amour qui unit Paris et Hélène, de Tristan et Yseult ou encore dans le théâtre Shakespearien de Roméo et de Juliette.

Et c'est dans cet ordre d'idée que l'ouvrage : «La légende de Wagadou vue par Sia Yatabéré», désacralise le mythe de Wagadou-Bida.

Pour l'auteur, tout n'est qu'invention, une supercherie astucieuse imaginée par le Kamglé Manga et son entourage pour imposer la peur, la tyrannie d'une monarchie. Ils ont abusé de la fatuité du peuple, de sa crainte du monde surnaturel des discriminés et des ancêtres tutélaires pour le silence, la soumission aveugle et surtout parer à toute tentative de rébellion de peuple.

Pour l'écrivain, les vierges «épouses de Bida» sont débroussées dans la forêt sacrée par les prêtres du culte du serpent.

parenté, d'affectivité, une mise en évidence de la condition humaine. Les personnages en scène sont plus humains, plus proches de nous par leurs problèmes et leurs aspirations. Ils sont des hommes et des femmes déchirés par des conflits contradictoires et qui sont obligés à faire un choix trop difficile. Dans ces écrits c'est une peinture de l'homme avec ses forces et ses faiblesses : Waxane Saxo, Gata Saxo sont autant de personnages qui ses débattent autour des valeurs morales ou parentales : Waxane Saxo / Mamadi Sefedan, c'est la voie du sang opposée au devoir envers le pays, la nation, Asyan Yatabéré, Mamadi Sefedan Xote, c'est le devoir opposé à l'amour-passion ; Gata Saxo / Mamado Sefedan Xooté. c'est l'amour maternel opposé au devoir envers la communauté.

Waxane Saxone peut livrer son neveu à la justice du peuple, de même Mamadi Sefedan Xoote sacrifie tout au péril de sa vie pour sauver sa fiancée Asyan, c'est une attitude que lui dicte sa naissance aristocrate et son cœur.

Quant à Gata Saxo, de par son geste, elle symbolise toutes les mères, elle place son enfant sur un piédestal ; la vie de Mamadi vaut plus que celle de Bida et de l'intérêt général de tous les soninko. Elle est l'image de toutes ces mères dans le monde, qui à défaut, se substituent au père, pour prendre en main le destin de leur famille, et assumer toutes les responsabilités qui incombent au père. Et c'est ainsi, qu'elle accepte de payer le prix du sang, qu'elle brave les lois communautaires par la révolte et le rejet d'une société qui ne respecte pas les droits de la mère, une société qui méconnaît les règles de bienfaisance tant prisées par les africains qui consistent à ne jamais poursuivre un enfant dans l'enceinte paternelle, à ne pas arracher un enfant aux bras de sa mère pour une punition corporelle à plus forte raison pour le tuer.

Pour Gata Saxo, qu'importent Bida et ses malédictions et même la survie du peuple soninké ; seule a de l'importance la vie de son enfant.

On peut dire que Gata Saxo, incarne une nouvelle ère de femmes africaines, celles qui ont une prise de conscience de leur rôle et de leur place dans la

Ces liens de parenté, d'alliance matrimoniale ont gardé une force inviolable qu'on ne peut transgresser sans être maudit par les ancêtres tutélaires, sans être marginalisés par les membres du groupe social.

Même dans le récit du mythe de Wagadou-Bida c'est la parenté qui a prévalu pour Mamadi Sefedan Xoote, meurtrier du dieu bienfaiteur de l'or et de la pluie. Il ne peut être arrêté et condamné par son oncle Waxane Saxo.

Mamadi le déicide reste impuni, il est sain et sauf et le peuple soninké au nom des normes préétablies par la communauté, est anéanti mais accepte avec philosophie son sort : de nouveau, c'est l'exil, la migration vers d'autres contrées.

Le sang est un critère absolu de la parenté pour ce peuple qui a fait un pacte de sang au dieu-serpent. Le sang se trouve dans ses différents aspects symboliques dans le choix des vierges Wago «épouses» de Bida. Elles devaient être de naissance noble, du sang bleu des Aristocrates, vierges (pures) non contaminées par la corruption des mœurs et belles. Une autre forme d'atteindre l'idéal et la perfection. Le sang humain et animalier permettant à Bida de se revitaliser, de recouvrir la force et la jouvence éternelles.

Aujourd'hui encore, le sang continue à garder sa valeur ésotérique d'antan dans les relations matrimoniales, dans les interdits du groupe pour tous ceux qui ont pactisé au nom du Jonga (Pacte de sang) obliger, les signataires du serment à ne pas verser le sang de l'un des membres des signataires et surtout à maintenir des liens privilégiés d'entraide, de solidarité fraternelle.

Il est évident, que la pratique de l'Islam a banni les attitudes anti-islamiques ; mais jusqu'à une époque pas tellement lointaine les Jagana et Jaxate Kaba (les Kabalanko à, à l'image d'autres familles soninkes ne peuvent épouser les vierges de leurs familles réciproques. Ils étaient soumis à l'interdit du sang.

D'autre part, nous notons une nouvelle tendance des écrivains natifs soninko. Ils ont donné à leurs écrits sur le mythe de Wagadou, une autre dimension qui privilégie les relations de

Madou Touré. Il ordonne l'abandon du culte du serpent pour une pratique officielle de toutes les catégories sociales sur l'étendue de l'empire.

En outre, pour donner du poids et un cachet de vérité à leur récit, les communications des traditions certifient que les Soninkes non seulement sont les descendants des prophètes mais aussi que leur origine vient de la vallée du Nil, tels les peuples d'Abraham et de Moïse, ils ont émigré vers d'autres contrées prédestinées pour abréger leur souffrance.

La version de Maurice Delafosse atteste : «voici, le commencement de notre récit,, il nous vient de Dieu»[2]. Pour les Soninko leur histoire est vraie, et ils se considèrent un peuple élu de Dieu. D'autre part, à qui appartient les terres a été toujours un souci constant chez le Soninko. C'est parce que Bida est le maître incontesté de la terre qu'il a choisi Jaabe Siisse son frère biologique et beaucoup plus, son jumeau. Et il est essentiel de voir, pourquoi les communications ont privilégié l'aspect historique et social dans leurs versions. Pourquoi cette tendance de démontrer que les terres appartiennent aux familles aristocratiques. C'est une manière simple de diriger le choix des colonisateurs pour la collaboration. C'est un moyen pour les Wago de continuer de garder un semblant de pouvoir (chef de village, chef de cantons, notables à dans la hiérarchie coloniale) et une autre manière de conserver quelques privilèges dus à leur rang ; c'est important pour cette classe sociale dont jadis, les ancêtres étaient les maîtres de Wagadou-Bida.

D'ailleurs, le souci de hiérarchiser la communauté soninkée en classes sociales supérieures et inférieures est décelable dans l'énumération lignagière des liens de parenté qui se sont établis au cours des générations entre les familles nobles. Il s'agit pour cette catégorie sociale de s'apparenter avec la famille royale ou avec l'un des quatre clans fondateurs de Wagadou-Bida qu'elle explicite dans cette expression exclusive «Manga – remmu», (fils de Manga, fils de roi » dont se glorifient aujourd'hui encore tous les nobles.

[2] Maurice Delafosse : op. cit. P221

Il faut admettre que la religion musulmane a été toujours un point sensible des Soninko. Dans la relation de la chute de l'empire Wagadou-Bida, dans les causes de la dispersion, la situation historique et le phénomène de la désertification sont explicités par le meurtre de Bida, par l'abandon du culte du serpent et en d'autres termes, c'est l'impossible cohabitation entre deux croyances antagonistes : l'islam, religion humaniste qui valorise la vie humaine et les rapports d'amour fraternel et de solidarité, ne peut accepter dans son éthique la coexistence avec le culte païen du sacrifice humain.

Le contact avec le monde arabe islamisé par le biais du commerce de l'or, du fer et même la vente des esclaves (les eunuques), remonte à une époque très éloignée de l'histoire du peuple, au VIIème et IXème siècles de notre ère.

Ce commerce en échange des produits maghrébins a eu pour conséquence l'établissement des mosquées dans Koumbi, surtout dans le secteur réservé aux commerçants arabes et même dans le quartier du roi Kanghe Manga Siissé, ainsi que dans d'autres centres urbains de l'empire.

C'est petit à petit que le peuple soninke se détache du culte chthonien du serpent –dieu- pour embrasser une autre foi, à la dimension de l'homme : l'Islam.

Et mêmes les traditions affirment que le père de Asyan Yatabaré, une héroïne dans Wagadou Xiisse, c'est à cause d'elle que Mamadi Sefedan Xoote a tué Bida.

Asyan, Mamadi ne sont-ils pas déjà des noms musulmans? Des noms soninkisés de Aïcha et Mouhamed? L'Islam avait gagné le cœur des Aristocrates, eux qui ont été durement éprouvés par le sacrifice annuel des vierges en donnant leurs propres filles.

C'est une image, un embellissement littéraire traduit par le geste noble de l'amoureuse qui délivre sa bien-aimée du monstre, mais la réalité historique est autre, elle traduit la volonté de tout un peuple qui aspire à la croyance à un Dieu unique, Allah, Dieu des musulmans, dicte une religion humanisée et dépourvue de cruauté.

C'est là, nous pensons être l'explication de la destitution des Kangle Manga Siisse par Soro

Evolution de la pensée mythique

Mythe de fondation et de dispersion des Soninko

Analyse présentée par
Mme Couloualy Sirandou Keïta
Pr. De Lettres

Les mythes ont été longtemps considérés comme des productions stables et durables. Longtemps on a pensé, qu'ils traversaient les siècles, sans subir les assauts du temps et les cultures sans se transformer par les différentes influences politiques, sociales, religieuses... etc. Notons que les mythes sont soumis à des pressions sociales, à des influences de plusieurs courants politico-religieux créés par la société. Dans le mythe de Wagadou-Bida, les changements opérés tout au long de l'histoire du parcours soninke montrent les objectifs différents visés par ce mythe, ceci de l'époque coloniale à l'avènement des indépendances.
Remarquons ainsi, que les communications des versions ont accusé une volonté nette de faire de l'ancêtre mythique Dinga une ascendance des Prophètes de l'humanité, de la Bible et du Coran, Annabi Souleymane, David, Salomon, Job (Yaba en parler soninké).
C'est une tendance des peuples d'Afrique de l'Ouest, pays à populations en majorité musulmane, d'afficher des origines arabes des pays de l'Est, islamisés. C'est une manière pour eux de se démarquer des autochtones païens, des non-musulmans. Cette situation se comprend d'autant plus que ce sont les Soninko qui ont recueilli les traditions en arabe soninkisé et ils les ont transmises à l'autorité coloniale.
Maurice Delafonsse tout comme Charles Monteil avancent que les Soninko sont des descendants des prophètes.
Ce Dinga descendant de Salomon par Yuba (Job) «Un homme nommé Dinga, fils de Khiriton Tama ganke, fils de Yougou Dombossé, fils de Salomon, fils de David (que le Salut soit sur lui), arriva de l'Orient avec ses compagnons»[1]

[1]Ghodes Monteil : cpet, P228

leurs mains ; les ayant-droit convoyeurs, propriétaires d'animaux et fournisseurs de toutes sortes seront payés directement par l'Agence.

En conclusion, l'expérience de Boutilimitt a démontré qu'il est dangereux de vouloir, par souci de simplification, régler avec les agents de liaisons, toutes les questions fiscales ou comptables qui intéressent la masse indigène.

Bibliographie sommaire

- Ouvrages généraux, Mémoires et Thèses :

Collectif, l'Afrique Occidentale au temps des français, la découverte, Paris, 1992 ;
MANGASSOUBA (K, B), l'administration coloniale en Mauritanie et le rôle des auxiliaires locaux : l'exemple de Malamine Tandia (1905 – 1962), mémoire de maîtrise, département d'histoire, Université de Nouakchott, 2001 ;
N'DIAYE (R, O), pouvoir et société dans la Mauritanie coloniale 1904 – 1960, doctorat de 3è cycle, Tunis 1, 1994-1995.

- Sources archivistiques

(Archives nationales de Mauritanie ANM)
E1/64, correspondances entre cercle et subdivisions de la Mauritanie, article 13 de l'arrêté n°470/AP du 20 août 1936 ;
Série E, rapport de l'administrateur en chef des colonies relatif aux plaintes formées contre l'interprète principal Tandia, 1934 ;
Série E, résultat du conseil d'enquête relatif aux plaintes formées contre l'interprète principal, 1934.

également que d'intermédiaire pour la vente de pommes de terre pour lesquelles un ordre de route figure au dossier.

- S'agissant de l'insolence de l'interprète vis-à-vis de la population maure et en particulier des Niab, Malamine reconnut avoir eu fréquemment l'occasion d'adresser des reproches aux Niab et de les réprimander à cause de la négligence dont ils auraient fait preuve pour la fourniture des réquisitions et des prestataires.

Quant au train de vie, supposé élevé, que menait l'interprète, Malamine reconnut avoir fait des dépenses particulièrement importantes au cours des derniers mois, du fait de la permission qu'il est allé passer à Bakel. Il a contracté des dettes envers divers commerçant en particulier. Il reconnaît aussi avoir quatre femmes et dix enfants, mais que ce n'est pas une grande famille pour un indigène et que beaucoup d'indigène moins riches que lui ont des familles plus nombreuses ; et que les envois d'argent qu'il effectuait et qui atteignaient des sommes importantes, proviendraient du paiement des commandes de la coopérative pour lesquelles il servait d'intermédiaire, et des pagnes qui lui étaient envoyés de Bakel. En plus de sa solde, Malamine déclare avoir comme revenu, celui des terres qu'il possède à Bakel et que son frère fait fructifier ; et il a touché à diverses reprises des gratifications sur les fonds politiques.

En résumé au cours de ces deux interrogatoires Malamine n'a pas varié dans ses déclarations et s'en est toujours tenu aux termes des réponses écrites qu'il avait faites aux plaintes figurant au dossier. Sur tous les points de l'accusation, il nia la façon la plus formelle les faits qui lui étaient reprochés.

Quoi qu'il en soit, le président du conseil rendit le verdict suivant :

- pour l'interprète principal Tandia, un déplacement d'office accompagné d'un blâme avec inscription au dossier, et un retard d'une année dans l'avancement. Ainsi dans un télégramme-lettre du gouverneur de la Mauritanie adressé au commandent de cercle de l'Adrar on pouvait lire « ... honneur vous faire connaître que par décision n°462 CP du 25 juillet 1934, ai affecté Fort Gouraud interprète principal Malamine Tandia... il vient d'être l'objet d'une sanction disciplinaire, mais intelligent et connaissant bien le milieu maure, il est susceptible de rendre de bons services »[1].
- Quant aux Niab, le gouverneur de la Mauritanie ordonna au commandant de cercle de Trarza de renvoyer à leurs tribus les Niab compromis et à prendre les dispositions nécessaires pour que les paiements ne soient plus à l'avenir fait d'office entre

[1] ANM série E, télégramme-lettre du gouverneur de la Mauritanie au commandant de cercle de l'Adrar, 31 juillet 1934.

redditions de comptes à leurs commettants de droit et de fait, et prendre, les sanctions nécessaires... Il est incontestable qu'une liaison permanente doit exister entre les tribus et le poste, mais les agents de liaison ne doivent pas prendre une importance excessive »[1].

La réunion du conseil d'enquête : interrogatoires de l'interprète principal et délibération

Ce conseil d'enquête était composé comme suit [2]:

- M. PAGES, administrateur de 1ère classe des colonies, président ;
- M. NICOLAS, adjoint des services civils, rapporteur ;
- Et M. BOU EL MOGHDAD, interprète en chef.

Comme le prévoyait l'article 4 relatif au code pénal régissant les cadres locaux des interprètes, le conseil avait à émettre un avis sur l'application des sanctions qui s'imposaient.

Invité à paraître devant le rapporteur du conseil d'enquête, l'interprète principal, de 1ère classe Tandia, se présenta à la barre, et fut interrogé sur les faits qui lui étaient reprochés à deux reprises : les 11 et 13 juillet 1934.

- S'agissant de la somme de 30 francs que Malamine aurait exigé des convoyeurs, ce dernier nia le fait. « Il maintient son affirmation que les retenues faites sur les paiements de transport l'ont été dans tous les cas par l'agent spécial de Boutilimitt et correspondent soit à des sommes dues pour l'impôt, soit à des dettes personnelles des Niab ou des chefs vis-à-vis de la coopérative indigène qui fonctionnait à ce moment »[3].
- S'agissant des dégrèvements d'importance double, l'interprète réitéra ses affirmations écrites. Il déclara que « le registre des plaintes se trouvait dans le local occupait par les interprètes et par l'écrivain Ahmed Fall et de nombreuses inscriptions y ont été faites par le second interprète et par l'écrivain »[4]. Il aurait été impossible à Malamine d'intervenir comme il lui est reproché dans des règlements judiciaires ou de soustraire à des peines disciplinaires car l'adjoint au commandant de cercle avait un autre interprète pour le seconder dans les affaires de son ressort.
- L'accusation relative au commerce que Malamine aurait effectué fut également rejetée par l'interprète principal. Il reconnut seulement avoir servi d'intermédiaire, sans prendre aucun bénéfice, pour la vente des pagnes que lui envoyait un commerçant de Bakel et n'a servi

[1] ANM série E, article 1 du conseil d'enquête, 1934.

[2] ANM série E, procès-verbal des interrogatoires de l'interprète principal Malamine Tandia, 1934.

[3] ANM procès-verbal des interrogatoires de l'interprète principal Malamine Tandia, 1934.

[4] ANM procès-verbal des interrogatoires de l'interprète principal Malamine Tandia, 1934.

de 25 ânes et 6 manœuvres. Malamine, dans une lettre adressée au gouverneur de la Mauritanie, nia les faits et assura que l'annexe avait été construite en douze jours par les maçons Alioun Cissé et Emmanuel, qui avaient travaillé pendant leurs heures de repos. Il déclara avoir donné aux maçons un cadeau de 225 francs, d'avoir payé à la main-d'œuvre et aux ânes 102 francs et aux tireurs d'eau 22,50 francs et que le brigadier chef aurait surveillé les travaux. « Il est certain que dans cette affaire Malamine a abusé des avantages de sa situation. Le fait que ces travaux ont été entrepris et menés à bonne fin à l'insu du commandant de cercle aggrave la faute »[1].

Les Niab accusaient, enfin, Malamine d'être insolent à leur égard et à l'égard des chefs des tribus. Cette attitude devait être le socle sur lequel reposait le mouvement qui s'était formé contre l'interprète principal. D'ailleurs, il ne les nia pas. Il prétendit les justifier par l'exaspération où le mettait la mauvaise volonté des Niab et des chefs. « Ce point de vue est inadmissible. Interprète, il n'avait d'autres charges que d'assurer la transmission des ordres et reporter fidèlement les déclarations des indigènes en cause »[2].

En définitive, la lecture de la conclusion de l'enquête menée par l'inspecteur nous révèle que les auteurs des plaintes avaient été longtemps les amis sinon les complices de Malamine. Ils avaient eu des affaires ou mieux des combinaisons communes. Ces dernières une fois rompues, on groupa contre l'interprète principal toutes les accusations que l'on pouvait assembler contre un fonctionnaire indigène. Cependant ces plaintes étaient inquiétantes à plus d'un titre : il y en avait eu en 1932, renouvelées en 1933, mais jamais elles n'avaient été aussi nettes et aussi précises que celles qui avaient été formées en 1934. Si tout n'était pas justifié dans les plaintes portées contre Malamine, il est indéniable que sa conduite et son attitude, à l'exemple de tout personnel indigène qui détenait une parcelle de pouvoirs, étaient loin d'avoir été irréprochables. L'inspecteur des affaires administratives ordonna la réunion du conseil d'enquête et suggéra que des sanctions soient prises contre l'interprète, dans les conditions prévues par l'article 15 de l'arrêté général du 27 mai 1922 relatif au personnel des cadres locaux des interprètes. « Je n'irai jusqu'à la rétrogradation ou la révocation... A mon avis, un déplacement d'office accompagné d'un blâme avec inscription au dossier et d'un retard d'une année dans l'avancement constitueraient un avertissement suffisant ». D'autres part, selon toujours l'inspecteur, l'enquête fait entrevoir que les Niab avaient géré de façon abusivement personnelle les fonds provenant des tribus ou destinés aux tribus dont ils avaient été dépositaires. «Le commandant de cercle devrait suivre de très près leurs

[1] ANM série E, enquête... op-cit.

[2] ANM série E, enquête... op-cit.

Haiba de Tajakante de lui fournir 3 chameaux. Ce dernier contrairement à ce qu'il avait pu espérer fut réglé non suivant le taux des transports administratifs, mais au tarif d'ami pratiqué pour ses transports personnels : il lui avait offert 35 francs faisant valoir que les pommes de terre étaient arrivées en mauvais état..

Pour ce qui est des vaches laitières et des chamelles que Malamine aurait à soustraire à la population, il s'agissait d'une pratique maure courante la «Manha» de prêter à un ami pour le lait une vache ou une chamelle. Toutes les plaintes faites à ce titre peuvent être considérées comme une déformation d'une pratique courante. Par exemple notait l'inspecteur des affaires administratives, « le chef général des Tagnit qui se plaignait d'avoir été contraint de donner une chamelle à Malamine a reconnu devant moi qu'il s'agissait seulement d'un prêt fait dans la forme coutumière et que s'est par négligence , qu'il n'avait repris possession de la chamelle qui se trouve actuellement à sa disposition, toujours marqué à son signe, dans le troupeau de Abdallahi Ould Cheikh Sidia »[1]. Mais il n'est pas exclu que sur ce point, comme en matière d'animaux de transport, Malamine se soit trop abandonné à ses tendances personnelles, ait manqué de réserves ait suggéré de façon autoritaire les générosités de ses amis.

Malamine était chargé des relations avec les Niab, représentants des tribus, et le cas échéant avec ces dernières pour obtenir la livraison des moutons de boucherie et des vivres en général pour la Madarsa, les prisons et réceptions officielles. Il faisait des commandes pour lui-même, en même temps qu'il en faisait pour les services publics. De nombreux ordres et bons établis par ses soins offraient des difficultés aux fournisseurs qui pouvaient difficilement distinguer ce qui devait être payé par Malamine et ce qui devait être payé par la caisse de l'Agence spéciale. Quoi qu'il en soit, rétorquait l'inspecteur « j'estime qu'il doit être tenu pour peu probable, si non pour inexact que Malamaine ait exigé deux moutons par jour pour sa consommation personnelle. Mais il est tout à fait vraisemblable qu'il ait commandé du beurre, des vaches ou chamelles de boucherie destinées à faire de la viande boucanée (tichtar); se tenant pour quitte du fait qu'il donnait des cadeaux en marchandise aux fournisseurs ou à leurs représentants »[2]. Là aussi, ces échanges de largesse peuvent être tenus comme conformes à l'honneur maure, qui n'admet pas en général le paiement strict et immédiat.

L'interprète principal était accusé aussi d'avoir eu recours, lors de la construction d'une annexe à son logement de façon abusive à des manœuvres et à des ânes fournis par les tribus. La preuve fut fournie par le Naib Mezid qui présenta un bon établi à cette occasion et se rapportant à la fourniture

[1] ANM série E, enquête... op-cit.

[2] ANM série E, enquête... op-cit.

Naib Douwa... Cheikh Ould Jiddou qui s'occupe chez les Ehel Cheikh Sidia des questions financières, m'a formellement déclaré n'avoir rien à réclamer »[1].

D'après les recherches menées par l'inspecteur des affaires administratives, le 26 novembre 1933 le total des avances dues par l'agent spécial s'élevaient à 36800 francs pour tous les ordres de route. La somme réellement versée aux Niab y compris les 12000 francs qui devaient revenir à Abdallahi Ould Cheikh Sidia avait été de 26743 francs. Si sur cette somme 18150 francs avaient été remis à Malamine, il ne resterait que 8593 francs pour fournir des avances aux convoyeurs de près de 500 chameaux pour un voyage de 50 jours et pour aussi équiper en cordes et autres accessoires les chameaux. « Il est invraisemblable que les convoyeurs n'aient pas refusé de partir. Ils se montrent en général assez peu dociles »[2].

En revanche poursuit l'inspecteur, il me paraît vraisemblable que les Niab après avoir utilisé à leur profit les fonds qu'ils avaient en dépôt, et trouvant des difficultés à rendre des comptes à leurs commettants aient été portés pour se justifier à imaginer une participation de Malamine aux paiements effectués. Ils touchaient eux mêmes, de façon qui peut paraître abusive mais que peu justifier la nécessité de rémunérer leurs services, une somme de 10 francs par chameau fournit. Ils avaient pu imaginer d'incorporer Malamine à leur système en grossissant sa part pour justifier leur déficit. D'autre part, des confusions d'intérêt, des prêts réciproques, des achats en commun avaient pu donner à l'interprète principal des apparences de complice et faciliter sa mise en cause.

Quant aux réquisitions abusives dont ce plaignaient les Niab, elles étaient plus vraisemblables. L'interprète principal était chargé de demander aux tribus les chameaux nécessaires aux divers transports à effectuer pour les besoins du poste. Il en demandait pour les tournées administratives, pour les européens du postes, pour les fonctionnaires indigènes et pour lui-même. Il avait avec Podor des relations assez fréquentes. Il avait eu fréquemment recours aux chameaux des tribus tenus à sa disposition par les Niab. « J'ai nettement l'impression que Malamine en a usé très largement avec la facilité que lui donnaient les Niab. Les chameaux n'étaient pas payés, les convoyeurs recevaient des cadeaux en marchandises : les convoyeurs étaient la plupart des temps des partisans auxiliaires qui avaient intérêt à rester en bon terme avec l'interprète »[3]. Par exemple l'interprète principal avait vendu au capitaine commandant la compagnie pour la coopérative, à titre personnel 600 kgs de pomme de terre qu'il devait livrer. Pour effectuer ce transport de caractère privé, il établi l'ordre de route en joignant au Naib

[1] ANM série E, enquête... Ibid.

[2] ANM série E, enquête... op-cit.

[3] ANM série E, enquête... op-cit.

dans les règlements, soustraire à des peines disciplinaires etc. :

5- Malamine aurait fait du commerce avec l'aide de son boy Bechir et du commerçant Youba Diallo :
6- Malamine aurait touché et encaissé à titre personnel les mandats postaux destinés à des chefs maures ;
7- Enfin, l'interprète se montrerait insolent vis-à-vis de la population et en particulier vis-à-vis des Niab.

Ces graves accusations étaient du type classique. On les retrouvait dans toutes les affaires d'interprètes dans toutes les colonies. L'administrateur en chef des colonies, inspecteur des affaires administratives de la Mauritanie, prit l'affaire en main, invita les plaignants à fournir des preuves et à produire des témoins.

L'enquête de l'inspecteur des affaires administratives de la Mauritanie

Concernant la commission de 30 francs que Malamine demandait, selon les plaignants, pour tous les chameaux utilisés pour les transports administratifs, ces derniers ont pu produire des précisions impressionnantes : numéro d'ordre de route, nombre de chameaux, dates et sommes payées. Toutefois, elles n'apportent à l'occasion aucune valeur probante : s'il est exact par exemple qu'un convoi de 40 chameaux fourni par le Naib Douwa et conduit par Ahmedou Ould Oumar soit parti le 23 novembre 1933 avec l'ordre de route numéro 117, le fait que l'interprète principal ait touché 1200 francs sur le paiement fait à l'occasion de ce convoi, ne ressort à aucun titre des précisions fournies. Il faudrait établir la preuve du paiement. D'autant plus que l'inspecteur des affaires administratives notait «... l'agent spécial m'a déclaré qu'en règle général l'interprète Malamine n'assistait pas au règlement des ordres de route qui étaient fait en présence des seuls expéditionnaires en service à l'Agence. J'ai pu constaté d'autre part que le registre des ordres de route n'avait été tenu que par intermittence par Malamine Tandia... A un autre point de vue la répartition des convois à fournir entre les tribus était effectuée soit par le commandant de cercle, soit par son adjoint. Elle était faite au prorata des offres, compte tenu des reliquats d'impôts à payer... »[1]

Suivant la lettre de plainte numéro quatre, Malamine aurait reçu 18150 francs pour les envois de Podor à Atar le 26 novembre 1933. Ce qui signifie que dans ce total prétendu de 18150 francs entreraient les sommes perçues à titre d'avance sur les transports numéros 717 – 718 – 719 et 720, sur chacun desquels, il aurait été versé 1200 francs à Malamine soit 4800 francs. « J'ai constaté qu'à l'Agence spéciale que le total de l'avance s'élevait à 12000 francs et qu'elle revenait à Abdallahi Ould Cheikh Sidia. Elle a été versée au

[1] ANM série E, enquête de l'administrateur en chef des colonies relatives à la plainte des Niab, 1934.

peuvent être mises sur pied dans l'entourage du commandant »[1].

- Cheikh Mohamed Abdallahi Ould Ahmed Deya, vieux Marabout, chef d'une fraction des Idab El Hassen, versé dans l'opposition et d'une réputation certaine. De la voie Ghadiriya, il avait fait des brochures contre la Tidjania et provoqué l'agitation des années trente. Déjà en 1932 il avait redigé une plainte contre Malamine Tandia au nom des tribus. Ce dernier averti en temps utile avait fait agir ses amis ainsi qu'Abdallahi Ould Cheikh Sidia qui avait rapidement contacté l'administrateur Mathey qui commandait le cercle facilitant un arrangement amiable de l'affaire.

En dehors des milieux maures, des fonctionnaires européens ou indigènes tels que l'expéditionnaire principal Ahmed Fall, le surveillant des lignes télégraphiques Cheikh Diallo avaient participaient au mouvement. « Ils ne se sont pas manifesté de façon ouverte. Les enveloppes qui contenaient les dénonciations contre Malamine, paraissent avoir été tapées à l'aide de la machine à écrire habituellement utilisée par Ahmed Fall. Ce dernier après avoir reconnu la possibilité du fait et offert de procéder à une enquête, est venu me déclarer que les enveloppes avaient été tapées sur la machine de la compagnie des Tirailleurs en garnison à Boutilimitt. Les vérifications que j'ai faite rendent invraisemblables la version»[2].

La nature des plaintes

Les plaintes portées sur de très nombreux points répartis comme suit :

1- Malamine à l'occasion de la formation de convoi aurait exigé des Niab une somme de 30 francs par chameau. Faute de verser cette somme les tribus étaient privées de la faveur recherchée de fournir des chameaux aux convois ;

2- Sur les fonds remis aux Niab pour l'impôt, Malamine se serait fait remettre des sommes importantes promettant d'obtenir des dégrèvements deux fois plus élevés. D'autre part sur les paiements faits par l'agent spécial pour les chameaux morts en court de route, il percevrait un quart de la somme versée ;

3- Malamine procéderait pour son profit personnel à des réquisitions abusives pour lesquelles il n'effectuait aucun paiement : chameau de transport, chamelles et vaches laitières, moutons de boucherie, viande séchée etc. ;

4- Malamine se serait fait payer pour inscrire les plaignants sur le registre des plaintes, ménager des audiences, présenter des affaires au commandant de cercle, intervenir

[1] ANM série E1/50 op-cit.

[2] ANM série E1/50 op-cit.

A ces quatre Niab s'était ajouté Mohamed Ould Ebnou Ould Hamadi devenu le représentant de quatre fractions : Idab Al Hacen qui avaient précédemment recours au services de Mohamed Ould Ahmed Mezid.

Ces Niab avaient dressé leurs tentes à Boutilimitt. Ils vivaient de façon large, recevaient beaucoup et suivaient de très près la vie du poste. Ils avaient des relations privilégiées avec les représentants de l'administration, mais encore avec les officiers de la compagnie et les commerçants ou notables à qui ils rendaient des services à titre privé. « A aucun titre ils ne peuvent être considéré comme un élément timoré ou opprimé de la population indigène. En particulier Mohamed Ould Ebnou qui a rédigé la plus part des lettres, vit au près de l'écrivain expéditionnaire Mohamed Fall »[1].

A la plainte des Niab s'étaient joints quelques uns des partisans employés habituellement par le poste pour les courriers administratifs, les envois de messages aux tribus, les convocations etc.

Mohamed El Habib, Eli Aly, les Oulad Boueliya ... ces indigènes semblaient faire partie de la clientèle des Niab. Si ces derniers avaient pris l'initiative des plaintes et s'étaient chargés de les développer, ils n'étaient pas restés isolés. Des notables importants étaient avec eux. La plus part devait être considérée comme étant à la remorque du mouvement. Il s'agissait de [2] :

- Hamdou Ould Guellilar sorti d'une fraction des Oulad Ebyéri et élevé auprès de Cheikh Sidia. Il avait suivi les cours des écoles françaises et fut interprète de Cheikh Sidia. Il fut envoyé en France à plusieurs reprises comme élément de la documentation ethnologique des Expositions coloniales. Il avait su se créer dans divers milieux des relations dont il sut tirer parti. Enrichi grâce aux bénéfices tirés de l'Exposition coloniale, il avait créé une boutique à Boutilimitt et était arrivé à avoir une situation de chef de fraction. «C'est un riche boutiquier ami des français. Il ne peut avoir de rôle que grâce à l'appui du poste. De là une tendance, d'intérêt vital pour lui, à suivre de près les intrigues du milieu administratif et à s'y assuré des alliés»[3].
- Mohamed Ould Bouna Moctar, expéditionnaire hors cadre, délégué dans les fonctions de chef général de Oulad Dahmane, fraction guerrière en dehors de l'action directe de l'Emir. « Intelligent et intrigant, il doit son influence à l'action administrative et est dans ces conditions, nécessairement porté à se prêter aux combinaisons qui

[1] ANM série E1/50, op-cit.

[2] ANM série E1/50 op-cit.

[3] ANM série E1/50 op-cit.

exagérément mercantile et il devait fatalement se compromettre un jour»[1].

En outre il disposait d'un troupeau de bœufs de 30 ou 40 têtes confié au berger d'Abdalahi Ould Cheikh Sidia. Comme tout soninké de bon teint, il faisait du commerce et procédait à des achats pour le compte de ses amis et relations. Beaucoup d'envoi de fonds correspondaient à ces opérations commerciales. A ce propos le commandant du cercle du Trarza déclarait : «... il m'a spontanément déclaré qu'il se chargeait pour le compte d'un de ses amis de Bakel de vendre des pagnes sarakolé à Boutilimitt. Il a servi d'intermédiaire pour la vente de pomme de terre au capitaine représentant de la coopérative militaire. Il centralisait des commandes de thé pour le commerçant marocain Ben Gelloum de Saint-Louis...»[2]. Il menait ainsi un train de vie enviable qui ne le mettait nullement à l'abri des soupçons.

La sociologie des plaignants

Le noyau de ce groupe était constitué par les Niab des tribus du Trarza. L'usage s'était établi à Boutilimitt depuis de nombreuses années de traiter toutes les questions d'ordre militaire ou comptable avec des représentants détachés par les tribus. Ils recevaient des rétributions forfaitaires des tribus pour les services qu'ils leur rendaient ; laquelle était une somme déterminée pour chaque animal fourni au poste. L'institution avait perdu tout caractère politique précis. Elle avait pris un caractère artificiel et ne se justifiait que du point de vue de l'action pratique que commandait le souci du moindre effort. En effet quatre Niab étaient en service au début de cette année à Boutilimitt[3] :

- Mohamed Ould Ahmed Mezid, de la tribu maraboutique de Tajakant qui représentait 3 fractions de Taleb Al Hassan, les Oulad Baba Ahmed, les Idéboutissat, quelques éléments Tandia, les Tamsag, et la fraction guérière de Oulad Dahmane ;
- Ahmedou Ould Brahim de la tribu maraboutique des tagnit qui représentait en dehors des tagnit les idiaghmadiks, quelques éléments tagounanit et Tendia et le groupe de l'Emir Ould Deid ;
- Heiba de la tribu maraboutique de Tajakant qui représentait 4 fractions Tajakant, deux fractions Tagounanit et les Ehel Vilali ;
- Douwe Ould Salem, qui représentait les Oulad Biéri sauf en ce qui concerne les affaires de la famille de Ehel Cheikh Sidia, traitées directement avec le poste.

[1] ANM série E, rapport de l'administrateur en chef des colonies à l'inspection des affaires administratives, 1934.

[2] ANM série E, lettre de commandant de cercle du Trarza à M. L'administrateur en chef des colonies.

[3] ANM série E1/50, rapport sur les plaintes formulées contre l'interprète principal Malamine Tandia, 1934.

Nous avons pu constater que de novembre 1933 à mai 1934 il avait fait les envois de fonds suivants : [1]

Novembre 1933 : 1675 francs
Décembre 1933 : 2275 francs
Janvier 1934 : 1315 francs
Février 1934 : 100 francs
Mars 1934 : 1975 francs
Avril 1934 : 3594 francs
Mai 1934 : 1532 francs

Sur place, il a eu dans les diverses boutiques mensuellement les dépenses suivantes[2] :

Janvier 1934: 833 francs
Février --- : 750 francs
Mars --- : 419 francs
Avril --- : 837 francs
Mai -- : 890 francs.

En outre, l'interprète principal Tandia était l'un des meilleurs clients de la coopérative d'achat dénommée cantine : cette dernière était une sorte de coopérative d'achat à laquelle participaient les fonctionnaires indigènes en service à Boutilimitt et les Niab. Les commandes étaient centralisées par l'interprète du cercle ; un bon global était établi et signé par l'administrateur ; les commerçants de Podor livraient les marchandises à crédit au prix de demi-gros, le transport était assuré gratuitement à l'aide de chameaux fournis par les Niab. En principe il y avait là une œuvre sociale intéressante. Mais l'application s'était révélée moins heureuse : d'une part, les bénéficiaires de la cantine firent très rapidement de commandes excédant leurs besoins et leurs ressources et, d'autre part, Tandia prit souvent le soin de viser à la place de l'administration des bons destinés aux maisons de commerce. « Il est apparu en quelque sorte comme le gérant de cette organisation. Les agents indigènes faisaient des commandes sous son couvert et réglaient avec lui leurs achats. De cette situation il en résultat des combinaisons complexes et difficiles à élucider »[3]. Les bons de cantine atteignaient des sommes exorbitantes. Par exemple en juillet 1933, ils ont dépassé 16.000 francs. Sur la facture d'octobre de la compagnie française de Podor figuraient Malamine pour 1934 francs ; l'interprète Samba N'Daw pour 1519 francs ; le surveillant des lignes Diallo Balli pour 1132 francs ; les Naibs Mezid pour 1686 francs et Heiba pour 870 francs...

Face à cette situation, l'administrateur en chef des colonies constatait «... même si les interventions ont étaient faites de façon désintéressée, dans un esprit d'obligeance, et ont été connues du commandant de cercle, il est certain qu'elles l'ont mis dans une position fausse, ont créé des confusions d'intérêt, et justifié les accusations dont il pâtit. Il était d'ailleurs toujours parmi les acheteurs les plus importants. Ses fonctions avaient pris un caractère

[1] ANM série E, Op-cit.

[2] ANM série E, Op-cit.

[3] ANM série E, Bulletin individuel de notes concernant l'interprète principal Tandia, signé par Bentayou, commandant de cercle de Trarza

distinctions honorifiques : médaille coloniale avec Agrafe Afrique Occidentale française et diplôme de chevalier du Bénin 1920 ; médaille coloniale avec Agrafe Sahara et diplôme de chevalier Nichan Iftikhar 1922 ; chevalier de la légion d'honneur 1929 et beaucoup plus tard il fut promu officier de la légion d'honneur.

En 1932, Malamine Tandia en service au cercle du Trarza fut nommé interprète principal de première classe. Le commandant du cercle de Trarza dans une lettre adressée au gouverneur de la Mauritanie écrivait «... (il) s'est constamment montré un collaborateur dont le dévouement, la conscience, l'intelligence vive et la correction la plus parfaite n'ont jamais fait défaut. Malamine Tandia peut être compter au nombre de bons serviteurs de l'influence française en Mauritanie »[1].

Pourtant, c'est à cette époque que surgit le différend qui devait l'opposer aux Niab des tribus du Trarza. Mais avant de voir la sociologie des plaignants et la nature des plaintes, il est utile de retrouver l'interprète à Boutilimitt.

L'interprète principal Tandia en service à Boutilimitt

A la faveur de ces fonctions et circonstances, il avait acquit à Boutilimitt une situation importante, avec laquelle devaient compter les indigènes. Il avait un bureau séparé de celui du commandant de cercle, à qui il était spécialement attaché. La dispersion des bureaux à Boutilimitt, imposée paraît-il, par l'insuffisance des bâtiments, devait nuire au contrôle des agents indigènes[2]. De part ces fonctions, Tandia était parfois chargé de suivre la rentrée de l'impôt et de la constitution des convois pour les transports. Dans cette double tâche, il n'était que l'agent d'exécution du commandant de cercle et avait à compter avec l'agent spécial. D'autre part, il recevait les demandes d'audience ainsi que les plaintes adressées au commandant de cercle. En image de tous les interprètes, même s'il n'avait pas les réalités du pouvoir, il pouvait en avoir les apparences. Il menait un train de vie qui permettait tous les soupçons.

L'administrateur en chef des colonies constatait qu'avec une solde mensuelle de 1750 Francs, ses dépenses me paraissent excéder ses ressources. A Boutilimitt, il disposait du meilleur logement d'interprète, il avait su l'aménager et l'agrandir de façon assez somptueuse. Sa première femme vivait séparée de lui à Bakel avec ses enfants, et recevait de lui des subsides. Il avait auprès de lui deux femmes... des parents, des amis, des serviteurs étaient constamment à sa charge[3].

[1] ANM série E /Observations générales du commandant de cercle du Trarza relatives à l'interprète principal Malamine Tandia, Boutilimitt 18 octobre 1933.

[2] ANM série E, Ibid.

[3] ANM série E, Op-cit.

Niab des tribus du Trarza et l'interprète principal Malamine Tandia, 1934

Racine N'DIAYE
Département d'Histoire – Université de Nouakchott

La race des interprètes, fille de l'enseignement colonial, fut une courroie de transmission entre l'administrateur européen et ses administrés.

En vérité, les perspectives offertes par l'école étaient très limitées pour les jeunes mauritaniens ; les fonctions les plus élevées qui leur fussent accessibles étaient celles d'interprètes, fonction à concevoir dans le sens le plus archaïque :

L'interprète était l'instrument colonial par excellence, qui permettait aux administrateurs de communiquer avec les populations[1].

Malamine Tandia (1886 † 1962) fut nommé pour la première fois interprète auxiliaire de première classe par décision n°214 du 23 mai 1905[2]. De cette date à 1947 il fut la cheville ouvrière de l'administration française en Mauritanie : au Guidimakha où il débuta sa carrière, il avait contribué à l'installation du poste de Sélibaby et fut envoyé plusieurs fois chez les Rguébats pour leur faire comprendre tout l'intérêt qu'ils auraient à se soumettre aux français. En 1911 / 1912 il prit part aux tournées de police contre les Ehel Kedia, tribu encore non soumise du Tagant ; et en 1920 il fut partie du groupe méhariste mauritanien qui avait opéré la jonction avec les algériens[3] : il avait aussi participé comme interprète du cercle du Trarza lors des opérations de recrutement qui avaient eu lieu pendant les années 1915 et 1916[4].

Durant sa carrière d'interprète, Malamine Tandia avait fait preuve d'une valeur professionnelle inégalable. Il fut élevé à tous les grades d'interprétariat et reçu diverses

[1] TRAORE (A), La Mauritanie de 1900 à 1961, in l'Afrique Occidentale au temps des français, colonisateurs et colonisés 1860 – 1960, sous la direction de Cathérine Coquery – Vidrovitch avec la collaboration d'Odile Goerg, la découverte, Paris, 1992, P.212, PP. 460.

[2] - Archives nationales de Mauritanie (ANM), F1/46, décision n°214 du lieutenant commissaire du gouvernement en Mauritanie relative à la nomination de Malamine au poste d'interprète, 1905.

[3] Archives nationales du Sénégal (ANS), 9G1, livret individuel de notes, interprète Malamine Tandia, 1917.

[4] ANS 9G21, Ibid.

entre autres, les points suivants :

(a)compléter la législation existante, afin de clarifier le partage des compétences, les droits et les devoirs des différents partenaires impliqués;
(b) élaborer et mettre en œuvre un véritable Programme National de Sauvegarde et de Valorisation des Manuscrits, dans l'exécution duquel viendront s'insérer toutes les initiatives et projets en cours ou à venir ;
(c)créer un cadre de concertation entre les différents partenaires pour éviter la dispersion des efforts et le chevauchement des projets, de manière à accroître la pertinence et l'efficacité de ceux ci.
(d) placer les principaux opérateurs publics sous une même et unique tutelle ministérielle, ou à défaut, fixer les modalités d'une collaboration étroite entre eux pour un meilleur arbitrage dans l'allocation et l'utilisation optimales des ressources ;
(e)assurer la qualité et la pertinence des projets pour lesquels on sollicite un soutien extérieur, qu'il soit matériel, technique ou financier ;
(f)éviter de recourir, de façon dispersée, aux coopérations internationales, en créant un passage obligé, une sorte de relais, par lequel transitent toutes les demandes d'assistance extérieure.

La valeur patrimoniale des manuscrits mauritaniens, et le devoir de leur protection et de leur gestion rationnelle sont désormais reconnus, grâce aux efforts soutenus de l'Etat et des citoyens et au concours précieux et enrichissant de diverses coopérations internationales. Mais beaucoup de choses restent à faire en ce domaine. A cet égard, il convient de définir un cadre juridique adéquat qui fixe les modalités de collaboration et de coordination entre les différents partenaires nationaux et les modalités de mise à contribution d'une aide extérieure bien ciblée et mieux organisée. Puissent des travaux des forums comme celui d'aujourd'hui nous aider à trouver les pistes qui nous permettent de repartir sur des bases saines et solides et qui garantissent la pertinence, l'efficacité et la cohérence de toute action future, publique ou privée, dans le domaine des manuscrits- qui constituent, par certains aspects, la richesse périssable et irremplaçable de nous tous.

coopérations internationales diverses, et que l'efficacité des actions en cours ou à venir demeure largement tributaire de l'aide extérieure. Dans ce contexte, il y a lieu de mettre en place un dispositif opérationnel, à même de garantir une synergie active et une coordination étroite entre les différents acteurs impliqués, avec une maîtrise assurée des coopérations internationales mises à contribution, dans un cadre d'action cohérent. C'est de cette manière que l'on pourra accroître l'efficacité et la pertinence des Projets, en suscitant les soutiens extérieurs, utiles à leur réalisation, avec les enrichissements et le transfert du savoir-faire qu'ils engendrent.

A cet égard, il faut souligner que la solution des problèmes que pose la coordination entre les différentes partenaires, d'une part, et l'organisation des coopérations internationales dans le cadre de la prise en charge des manuscrits en Mauritanie, d'autre part, suppose une prise de conscience, aussi bien par les Autorités que par les propriétaires, des menaces qui pèsent sur ces derniers. Seule une action coordonnée et concertée peut venir à bout de ces menaces, si elle est confortée par une assistance technique extérieure, mieux motivée, avec des objectifs qui prennent en compte les réalités du milieu.

Dans ce contexte, il est nécessaire d'assurer le respect des principes directeurs suivants :

- arrêter, d'un commun accord des partenaires impliqués, un plan d'action, qui puisse fixer les priorités et les modalités de collaborations pour sa mise en œuvre ;
- ne recourir à l'aide extérieure, qu'elle soit matérielle, technique ou financière, qu'une fois le projet envisagé soit mis en forme sur un document officiel spécifique, après avis consensuel des institutions nationales concernées :
- installer une culture d'échange d'informations entre les différents partenaires, surtout entre les institutions nationales impliquées, pour éviter le double-emplois et la dispersion des efforts ;
- impliquer les propriétaires des bibliothèques privées dans la conception et l'accomplissement des projets liés aux manuscrits, en signant, chaque fois que de besoin, des conventions entre eux et des institutions nationales impliquées.

2. La définition des principes directeurs devrait être complétée par la mise en œuvre d'une série de réponses juridiques et institutionnelles appropriées. A cet égard, et compte tenu des contraintes soulevées, nous proposons de retenir,

(iii) l'obtention d'aides françaises, notamment le concours du Comité universitaire Solidarité Mauritanie, issu de l'Association universitaire de coopération internationale de l'Université Paris- X Nanterre, avec l'appui financier du journal Le Monde ; ces aides ont été accordées au Réseau des bibliothèques traditionnelles du Tagant, en vertu d'une Convention signée à cet effet par les membres du Réseau qui s'engagent à réaliser un inventaire des livres et à en assurer la sauvegarde matérielle. Le mode de fonctionnement envisagé est jugé viable selon les études disponibles, et pourra servir d'exemple pour les autres associations des bibliothèques nationales traditionnelles du pays.

2. Les bénéfices tirés par les ONG de coopérations internationales ne se limitent pas aux seules interventions énumérées ci-dessus. Des relations de partenariats existent certainement entre d'autres ONG nationales, d'une part, et des fondations et hommes de culture, en particulier au Moyen Orient et en Europe, d'autre part. Bien qu'informelles, ces relations apportent, sans doute, dans leur sillage, des aides substantielles aux partenaires concernés, mais les aides ainsi apportées ne s'insèrent pas toujours dans le cadre du Plan d'action global mis en œuvre par le Gouvernement.

III) POUR UNE MEILLEURE COORDINATION ET COOPERATION DANS LE DOMAINE DES MANUSCRITS

1. L'examen des développements ci-dessus révèle la nature et la diversité des contraintes qui pèsent sur la coordination des efforts et l'efficacité de l'aide extérieure dans le domaine de la conservation et de la gestion des manuscrits en Mauritanie. Les problèmes à résoudre se situent au niveau du partage des compétences, et de la clarification des rôles, des devoirs et des droits des intervenants. A cet égard, il faudrait que les actions des différents acteurs s'inscrivent, de façon coordonnée, dans le cadre d'un programme national bien identifié, faisant l'objet d'un document officiel spécifique pour servir de référence de base à toutes les actions engagées par les différents promoteurs. La dispersion des initiatives et la superposition des Projets constituent également une contrainte à lever. Enfin, les appels à l'aide extérieure se font souvent, de façon dispersée, en dehors de toute coordination préalable entre les demandeurs, qu'ils soient publics ou privés.

Par ailleurs, il convient de noter que l'essentiel des acquis d'ores et déjà réalisés pour la sauvegarde des manuscrits sont le fruit de

laboratoire de restauration et de traitement des manuscrits ; d'autres actions similaires sont en perspective, à Oualata notamment ;

- la mise à disposition du Projet d'un architecte français pour une expertise sur la création du musée d'Atar ;
- les conseils et l'expertise du Centre culturel français à Nouakchott, dans le cadre de la tenue prochaine du Festival National de Musique Instrumentale Traditionnelle, prévu à Néma.

2. Par ailleurs et pour conforter et renforcer ses moyens en vue d'atteindre les objectifs qui lui sont assignés, le Projet entreprend actuellement d'autres démarches visant à diversifier et susciter d'autres coopérations, tant bilatérales que multilatérales.

B) Les coopérations internationales avec les institutions privées

1. Les ONG nationales entretiennent souvent des rapports directs avec leurs partenaires extérieurs, sans en informer les canaux officiels compétents. Seuls sont donc rapportés ici les résultats des coopérations internationales initiées, en collaboration avec les institutions publiques en charge des manuscrits. A ce titre, on peut citer en particulier :

(i) le recensement et la sauvegarde des manuscrits de la Bibliothèque Ahel Cheikh Sidiya à Boutilimit, avec le soutien financier de l'UNESCO/Bureau Régional de Rabat. Ce soutien a été obtenu, en 2001, en faveur de l'ONG «Racines pour la Protection du Patrimoine de la ville de Boutilimit », en réponse à une demande de financement, élaborée et transmise par la Commission nationale mauritanienne, en collaboration avec l'IMRS. Ces deux derniers organismes en ont assuré l'exécution au profit de l'ONG bénéficiaire. Cette opération a permis le repérage et le catalogage partiel des manuscrits de la bibliothèque et des collections détenues par les propriétaires localisés dans les environs de Boutilimit ; 972 manuscrits ont été catalogués, une armoire, des boîtes d'archives, des insecticides et d'autres produits utiles ont été également mis à la disposition du conservateur de la Bibliothèque.

(ii) la mise à contribution des ONG et des propriétaires dans l'élaboration et la mise en œuvre des Projets et études, mis en œuvre avec le soutien technique ou financier de certains partenaires extérieurs comme l'UNESCO, la Fondation AL FOURQUAN et d'autres pays amis.

Anciennes (FNVSA) n'a ménagé aucun effort pour susciter des coopérations internationales utiles à l'accomplissement de sa mission, où la sauvegarde des manuscrits figure en bonne place. Dans ce cadre, elle a enregistré les réalisations suivantes :

- réhabilitation de la bibliothèque d'Ahel Habot à Chinguetti, sur financement Japonais (1995) ;
- réhabilitation de la bibliothèque de la ville de Oualata, dans le cadre du Projet de réhabilitation socio-économique de cette ville, financé par l'Espagne ;
- construction d'une bibliothèque centrale à Tichitt dans le cadre du projet de développement intégré de cette ville, sur financement de la Banque Islamique de développement (BID) ;
- réhabilitation des locaux de la Bibliothèque de Dada Ould Dida à Tichitt, financée conjointement par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à la Lutte contre la Pauvreté et à l'Insertion (CDHLEPI) et la SNIM ;
- réalisation, dans le cadre du Projet de conservation des manuscrits de Chinguetti et de Ouadane, financé par Rhône-Poulenc et exécuté par l'UNESCO, des deux études suivantes :

i) étude de faisabilité du projet «Sauvegarde des Manuscrits de Chinguetti et de Ouadane», réalisée en 1996 par Jean Marie Arnolt : cette étude a dégagé les pistes possibles pour la solutions de problèmes posés par les manuscrits de ces deux villes;
ii) une étude préparatoire aux traitements scientifiques des manuscrits réalisée en 1999 par Jean Marie Arnolt, Simon et Sidi Ahmed Ould Ahmed Salem.

Dans le cadre de ces études, 51 conservateurs de Bibliothèques privées ont été formés et la plupart des manuscrits de ces villes ont été mis en pochettes, sur financement du Projet.

3°) Bilan des coopérations internationales avec le PSVPCM

1. Le PSVPCM est un produit de la coopération de la Mauritanie avec la Banque Mondiale et le Fonds Monétaire International (FMI). Malgré son jeune âge, il a su nouer des liens de coopération avec des pays amis et des organisations internationales, et a enregistré, d'ores et déjà, des résultats encourageants. A cet égard, on peut citer notamment :

- l'implication effective de l'UNESCO dans la mise en œuvre du PSPVCM ;
- la construction, sur financement des Etats-Unis, d'un bâtiment à Tichitt pour abriter un

utiles sur la voie de la connaissance de la problématique du manuscrit.
Sur un autre plan, la France s'apprête à mettre en œuvre un Projet de sauvegarde et de valorisation du Patrimoine Mauritanien, où les manuscrits tiennent une bonne place, et dont L'IMRS sera l'organisme bénéficiaire mais aussi l'agent d'exécution.

2. Au plan multilatéral, l'UNESCO s'est toujours investie dans les campagnes nationales de recensement et de sauvegarde des manuscrits, et dans les études de faisabilité de Projets, initiées et mises en œuvre par l'IMRS. Dans ce cadre et en particulier, l'UNESCO a apporté un soutien financier, aux campagnes nationales de repérage et de sauvegarde des manuscrits, menées conjointement par la Commission nationale mauritanienne et l'IMRS de 1998 à 2002. Ces campagnes ont ciblé les villes de Tichitt, Tidjikja, Kaédi, Boghé et d'autres localités au Tagant et au Gorgol, où plus de 55 bibliothèques privées ont été repérées, 3500 manuscrits répertoriés et catalogués, sur un fonds total de 10.000 manuscrits, localisés dans les centres urbains visités.

3. Au niveau du Monde arabe, la Fondation AL FOURQUAN a financé et exécuté, en collaboration avec l'IMRS, une campagne nationale de repérage et de sauvegarde des manuscrits dans les villes de Ouadane, Chinguetti, Oualata et Nema, où 3000 manuscrits furent inventoriés et catalogués.
Dans le domaine de formation et d'échange d'expériences, l'Alesco (Organisation arabe pour l'éducation, la culture et les sciences), l'ISESCO (l'organisation Islamique), ainsi que d'autres institutions à Dubai, Damas et au Caire, ont contribué, chacune à son niveau, aux échanges d'expériences et à la formation du personnel de la section des Manuscrits. Une mission d'experts de l'Institut Arabe des Manuscrits du Caire a séjourné à Nouakchott, en 1999, et supervisé l'équipement du Centre de Restauration des Manuscrits de l'IMRS, et formé, sur place, le personnel de ce Centre aux techniques de Restauration.
Enfin, un expert de l'Institut du Monde Arabe à Paris, a fait également un séjour à l'IMRS, avec pour mission d'élaborer un Plan global de sauvegarde des manuscrits mauritaniens.

2°) Bilan des coopérations internationales avec la FNSVA

Depuis sa création, la Fondation Nationale de Sauvegarde des Villes

1965, en effet, un catalogue provisoire des manuscrits fut réalisé au cours des campagnes nationales effectuées à cette époque, grâce au soutien technique et financier de l'UNESCO. Les interventions des pays amis, d'organisations internationales ou des fondations partenaires se sont, par la suite, développées, à la demande des opérateurs nationaux, publics ou privés, impliqués.

A) Les coopérations internationales avec les institutions publiques

1°) Bilan des coopérations internationales avec l'IMRS :

Les plans d'action et les programmes d'activités menées par l'IMRS, depuis sa création, se sont souvent appuyés sur l'aide extérieure, qu'elle soit financière, technique ou matérielle. Les apports enrichissants de cette aide sont à l'origine de la prise de conscience de la qualité patrimoniale des manuscrits mauritaniens et ils ont permis de nombreuses opérations d'inventaires et de catalogage. Les expertises réalisées avec le soutien de l'assistance extérieure ont contribué à l'identification des problèmes posés et des solutions recherchées. Les coopérations internationales conduites au profit de l'IMRS se situent au niveau de l'Allemagne, l'Espagne, la France, l'UNESCO et le Monde Arabe.

1. L'Université allemande de Tübingen, a exécuté en 1979, en collaboration avec l'IMRS, un projet de microfilmage des manuscrits. Ce projet s'est poursuivi sur une période de 10 ans, sous la supervision d'un Expert allemand qui, après avoir formé quelques agents de la section des Manuscrits, a supervisé leurs travaux de microfilmage de 3000 manuscrits. Par ailleurs, l'Allemagne a fourni, en 1995, à l'IMRS, plusieurs armoires métalliques, pour la conservation des manuscrits.

L'Espagne, pour sa part, a réalisé, en collaboration avec l'IMRS, des travaux de microfichage, de sauvegarde et de restauration de 250 manuscrits, choisis par une mission d'experts espagnols, commis à cet effet, par l'Université de Madrid.

La France a mis en permanence un assistant technique à disposition de l'IMRS, et a fourni des aides matérielles, techniques et financières, qui ont permis de nombreuses fouilles archéologiques et d'autres réalisations dans le domaine de la connaissance et de la protection du Patrimoine culturel mauritanien en général. Par ailleurs, des consultants français, ont réalisé, ces dernières années, des études très

culturel national et leur sort interpelle toute la collectivité nationale.

2. Devant ce constat, et à la faveur de l'action conjuguée de l'Etat et de coopérations internationales diverses, on assiste, ces dernières années, à la floraison du mouvement associatif dans le domaine des manuscrits, ce qui témoigne d'une prise de conscience collective en Mauritanie de la problématique des manuscrits et de ses enjeux. Ainsi, plusieurs associations nationales et autres ONG, plus ou moins actives, ont alors vu le jour. A ce titre, on peut citer notamment et à titre d'illustration :

- la Fondation Ahel Habott à Chinguitty ;
- l'Association des Propriétaires des Bibliothèques de Chinguetti ;
- l'Organisation «Racines pour la Protection du Patrimoine de la ville de Boutilimit» ;
- le Club de Sauvegarde du Patrimoine Humain de Tichitt ;
- l'Association des Propriétaires des manuscrits de Tidjikja ;
- le Regroupement « Ahel Ahmédou Vall » pour le Savoir et son application ;
- l'Association d'Iguidi pour les Manuscrits ;
- l'Association Mauritanienne pour le Patrimoine Culturel.

Les ONG nationales citées ci-dessus et celles omises pour des raisons de place, œuvrent, avec plus ou moins de bonheur, à la sauvegarde et à l'entretien des collections patrimoniales dont elles disposent. Elles trouvent désormais de plus en plus d'intérêt auprès des pouvoirs publics, à la faveur de la politique nationale de promotion du patrimoine culturel national, pour les accompagner dans leur entreprise salvatrice.

Certaines d'entre elles ont même pu développer leurs propres canaux de coopérations internationales, avec quelques fois des résultats positifs. Mais, l'inconvénient de ces canaux informels qui apparaissent ça et là, est qu'il font peser de réelles menaces sur les manuscrits : en effet, certains propriétaires, impuissants, découragés ou simplement intéressés par l'appât du gain, pourraient songer à vendre ou à expatrier leurs manuscrits.

II) LES COOPERATIONS INTERNATIONALES DANS LE DOMAINE DES MANUSCRITS

Les résultats enregistrés dans le domaine des manuscrits mauritaniens sont, pour une bonne part, le fruit des coopérations internationales diverses menées depuis l'indépendance du pays . Dès

l'identification des problèmes posés et des solutions envisagées à ce titre. Pour sa part, le Projet Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien (PSVPCM), créé en août 2000 et relevant de la tutelle du Ministre-Secrétaire Général de la Présidence de la République, entend s'impliquer plus fermement sur le terrain des manuscrits, en vue de donner une impulsion nouvelle à la sauvegarde de notre patrimoine culturel national dans son ensemble. Les démarches effectuées à cet effet auprès de certains pays amis et des organisations internationales compétentes ont d'ores et déjà abouti à des résultats encourageants en ce sens.

3. Si les institutions étudiées inscrivent clairement leurs actions dans le cadre de la poursuite du même objectif général de sauvegarde et de valorisation du patrimoine culturel mauritanien, à travers notamment l'action particulière de sauvegarde des manuscrits, on peut néanmoins déplorer l'absence d'un dispositif adéquat de coordination leur permettant d'agir de concert. En effet, ces différents organismes agissent, chacun, de manière unilatérale, sans concertation avec les autres, ce qui favorise les «double- emplois» ou «omissions». Du reste, la définition imprécise des compétences et des modalités de collaboration, et le rattachement à diverses tutelles ministérielles, ouvrent la voie à des approches et méthodes différentes voire antagoniques. Il en résulte une dispersion des efforts et des moyens, une dilution des responsabilités et un manque d'efficacité et de pertinence des Projets. On peut légitimement craindre qu'une telle situation ne déconcerte, à l'avenir, les coopérations internationales dont demeure largement tributaire la prise en charge des manuscrits.

B) Les institutions privées

1. Les manuscrits en Mauritanie ont généralement un statut de droit privé. Ils sont légués à leurs propriétaires, de père en fils, au fil des générations, quelques fois depuis des époques lointaines. Leurs possesseurs les gardent jalousement, tant bien que mal- plutôt mal que bien, car ils ne disposent ni des moyens financiers ni des moyens techniques nécessaires. Dans ces conditions, il convient d' apporter d'urgence à ces propriétaires une assistance active dans leur entreprise de conservation, et de les impliquer dans la mise en œuvre des nouvelles approches de conservation : en effet, en dépit de leur statut de droit privé, les manuscrits procèdent du patrimoine

compétence de plusieurs organismes administratifs, rattachés à des tutelles différentes. Trois de ces institutions interviennent, à titre exclusif ou principal, dans ce domaine. Il s'agit des institutions suivantes :

- l'Institut Mauritanien de Recherches Scientifiques (IMRS) ;
- la Fondation Nationale de Sauvegarde des Villes Anciennes (FNSVA) ;
- le Projet Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien (PSVPCM).

Assez curieusement, les textes juridiques régissant ces organismes ne font pas expressément référence à la notion de « manuscrits », et se contentent d'une référence implicite, à travers les notions de « protection et d'enrichissement du Patrimoine Culturel » qu'ils consacrent, d'une manière générale. On peut déplorer cette situation car elle entretient une certaine confusion, et peut entraîner la dilution des responsabilités et le chevauchement des initiatives des institutions concernées.

2. Ces trois institutions contribuent de manière substantielle, chacune pour ce qui la concerne, à l'effort national de sauvegarde et de valorisation du Patrimoine culturel du pays, plus particulièrement à la préservation de la mémoire écrite de notre société, à travers l'intérêt qu'elles portent aux manuscrits. A cet égard, les acquis et les expériences accumulés varient d'un organisme à l'autre.

L'IMRS, créé aux termes du décret N°74.243/PR du 31 décembre 1974, relève de la tutelle du Ministre de la Culture et de l'Orientation Islamique. Il s'agit d'une institution de référence, en raison de son ancienneté, de l'expérience accumulée sur le terrain, de l'existence en son sein d'une unité spécialisée, le service des Manuscrits, et de la diversité des coopérations internationales qu'elle a su susciter, depuis sa création, pour le repérage et la conservation des manuscrits.

Plus récente mais non moins active, la FNSVA, instituée aux termes du décret n°80.236/PG du 2 septembre 1980 et placée sous la tutelle du Secrétaire Général du Gouvernement, a pour objet «la sauvegarde des Villes Anciennes : (Ouadane, Chinguitty, Tichitt et Oualata). Dans ce cadre, elle accorde un intérêt particulier à la sauvegarde des manuscrits, mission figurant, du reste, en bonne place parmi les priorités de son plan d'action. Les initiatives qu'elle a déjà menées en ce sens, avec le concours précieux de certains partenaires internationaux, ont abouti à des résultats importants, surtout en ce qui concerne

particulier, à Nouakchott et dans la Région du Trarza.
A l'issue des campagnes de recensement menées, au niveau national, depuis les années 60, d'importants inventaires et catalogages ont été réalisés. Mais ces efforts restent, incomplets et dispersés, et bon nombre de manuscrits attendent toujours d'être répertoriés- sinon sauvés de l'oubli, de la négligence, de la détérioration ou de la disparition pure et simple !
Il est donc nécessaire d'intervenir de manière à la fois urgente et coordonnée, en vue de consolider et compléter les travaux de recensement et de catalogage déjà effectués, de conserver le fonds documentaire ainsi répertorié, et de le mettre à la disposition des usagers.

Cette action de sauvetage et de promotion du patrimoine culturel national est d'autant plus ardue qu'elle est indispensable. Elle suppose, outre la définition préalable d'un cadre d'action consacré dans un document officiel spécifique et l'adoption d'un régime juridique protecteur, l'implication active et coordonnée des acteurs nationaux, publics ou privés, concernés et la mise à contribution de nos partenaires extérieurs, à travers une coopération active, efficiente et coordonnée.

Pour éclairer cette problématique aux enjeux divers dont procèdent la situation actuelle et les perspectives des manuscrits en Mauritanie, nous examinerons successivement :
- Les acteurs nationaux impliqués dans le domaine des manuscrits (I) ;
- Les coopérations internationales dans le domaine des manuscrits (II).

L'examen de ces deux points nous permettra d'identifier, les problèmes à résoudre et les mesures souhaitables pour une meilleure coordination entre les différents acteurs nationaux impliqués, d'une part, et entre ces acteurs et les coopérations internationales concernées, d'autre part (III).

I) LES ACTEURS NATIONAUX IMPLIQUES DANS LE DOMAINE DES MANUSCRITS

Au plan national, plusieurs acteurs interviennent, à des titres divers, dans le recensement, la conservation et la gestion des manuscrits. A cet égard, on peut distinguer :

- les institutions publiques (A) ;
- les institutions privées (B).

A) Les institutions publiques

1. Le recensement, la protection et la gestion des manuscrits relèvent de la

Projet «Sauvegarde et valorisation du patrimoine culturel mauritanien»

Colloque international sur les manuscrits en Mauritanie

Nouakchott, le 28, 29 et 30 avril ٢٠٠٢-١٠-٢٢

La coordination et la coopération dans le domaine des manuscrits en Mauritanie : réalités et perspectives

Par Ely Ould Boubout
Secrétaire Général de la Commission Nationale pour l'Education, la Science et la Culture

Introduction

Dans le système culturel mauritanien, le vocable «manuscrits» désigne l'ensemble des œuvres manuscrites, en langue arabe, des auteurs mauritaniens des siècles derniers : essais, livres, traités, mais aussi contrats, lettres et autres documents précieux.

Par un curieux paradoxe, les manuscrits occupent une place de choix dans la culture mauritanienne, pourtant largement orale. En effet, ils ont largement contribué au rayonnement culturel de notre pays à travers le Monde musulman, et ont façonné l'identité arabo- musulmane et africaine, originale, de notre pays. Ils s'inscrivent ainsi dans le cadre de la problématique générale et actuelle de sauvegarde et valorisation de notre patrimoine culturel national.

Les manuscrits sont en général conservés dans des bibliothèques privées, localisées surtout dans les anciennes villes comme Ouadane, Chinguetti, Tichitt et Walata ou au niveau des campements ou localités rurales- et, plus rarement, dans certaines bibliothèques ou institutions publiques.

La Section des manuscrits au sein de l'Institut Mauritanien de Recherches Scientifiques (IMRS) estime le nombre de ces bibliothèques à 200 unités abritant 40.000 manuscrits environ. Les principaux centres détenteurs des collections au niveau national sont notamment :

- l'Institut Mauritanien de Recherche Scientifiques (IMRS) ;
- l'institut Supérieur des Etudes et Recherches Islamiques(ISERI) ;
- les bibliothèques privées de Chinguitty, Ouadane, Oualata, Tichitt, Tidjikja et Néma ;
- certaines organisations non gouvernementales nationales en

Dotation

Le lauréat recevra un prix d'un montant de 10 000 euros

L'Agence intergouvernementale de la Francophonie s'engage à promouvoir l'œuvre primée et son auteur jusqu'à l'édition suivante du Prix.

Le Jury se réserve le droit d'accorder une mention spéciale à un second romain qui se verra alors décerner un prix d'un montant de 5 000 euros.

Rappel

Lors de sa première édition, ce grand prix littéraire a été décerné le 17 novembre 2001 à l'occasion du X^{e} salon du livre de Beyrouth (Liban) à Yasmine Khiat pour son roman : Le désespoir est un péché. Le seuil.

Contact presse :

Agence intergouvernementale de la Francophonie
Anissa Barrak, chef du Service de communication pour la Francophonie
Marie-Laure Lavenir, attachée de presse
Liciole mll (@)free.fr – Tél. : (33) 1 44 37 33 11) (33) 6 70 08 47 21

COMMUNIQUE

Paris 5 novembre 2002

PRIX DES CINQ CONTINENTS DE LA FRANCOPHONIE DEUXIEME EDITION

Créé en 2001 par l'Agence intergouvernementale de la Francophonie, le Prix des cinq continents consacre un romain d'un écrivain d'expression française , n'ayant pas publié plus de trois romans. Destiné à favoriser l'émergence de nouveaux talents, il révèle la richesse littéraire et la diversité culturelle de la langue française au cœur des cinq continents.

Inscription

L'Association pour la Promotion des écritures francophones (Muret, France), le Service des Lettres belges de langue française (Bruxelles, Communauté française de Belgique) et l'Association des écrivains du Sénégal (Dakar, Sénégal) sont chargés de la présélection et détermineront la liste des ouvrages qui seront confiés au Jury international.

Les romans publiés entre le 1er mai 2001 et le 1er mars 2002 doivent être inscrits par les éditeurs avant le 31 mars.
Les suggestions des membres du jury, des critiques littéraires et des libraires sont les bienvenues.

Jury

Présidence Vénus Khoury-Ghata
Membres : Lise Bissonette Monique Iiboudo, Paule Jacques, Aminata Sow Fall, Jean-Marie Le Clézio, Henri Lopes, André Mekine, Réné de Obaidia, Erik Orseria, Lella Sebbar, Denis Tilinac, Lyoriel Trouillot.

Remise du Prix

Désormais annuel, le Prix des cinq continents de la Francophonie sera remis à Bruxelles (Communauté française de Belgique) en nombre 2003. A partir de cette date, il se tiendra alternativement dans la ville accueillant le Sommet de la Francophonie et à Bruxelles..

autres. Elle s'avère comme une des attitudes humaines qui exige une intelligence spirituelle et éthique.

Comme le souligne la déclaration de principes sur la tolérance adoptée en 1995 par l'UNESCO, la tolérance est «le respect, l'acceptation et l'appréciation de la richesse et de la diversité des cultures de notre monde (...). Elle n'est ni concession, ni condescendance, ni complaisance (...) Elle n'est pas seulement une obligation d'ordre éthique, elle est également une nécessité politique et juridique.

Malgré tous les efforts de la communauté internationale, reconnaissons que l'avancée de la tolérance se heurte à la montée de la haine, de la peur et de l'ignorance persistante. Pire, le développement vertigineux des nouveaux moyens de communication et d'information a paradoxalement permis aux idéologues et activistes de l'intolérance de renforcer leur emprise sur les esprits en cultivant leurs faiblesses.

En célébrant cette journée consacrée à la tolérance, il est donc nécessaire de rappeler combien les mots seuls ne suffisent pas à combattre les inégalités, les injustices et les peurs.

Il est plus que jamais important de mener une lutte sans concession sur le terrain même où s'épanouit l'intolérance : la précarité économique, la marginalisation socio-politique, l'uniformisation culturelle et le désarroi psychologique.

C'est à tous ces niveaux qu'il faut s'engager afin de bannir à jamais les manifestations de l'intolérance, de racisme, de xénophobie et d'exclusion.

Rien ne pourra égaler à cet égard l'action préventive que constitue l'éducation et la formation. C'est en enseignant, dès le plus jeune âge, à l'école, à la maison, et dans tous les autres lieux de convivialité, les principes, les attitudes et les pratiques de tolérance favorisant le «parler» et le «vire ensemble» que nous parviendrons à extirper les germes de ce que notre siècle ne doit plus accepter. La Journée internationale de la tolérance est une occasion privilégiée pour s'y appliquer.

Koïchiro Matsuura

Message du Directeur général de l'UNESCO à l'occasion de la Journée internationale pour la tolérance

(18 novembre 2002)

C'est la seconde fois que nous célébrons la Journée internationale de la tolérance depuis l'entrée dans ce nouveau siècle. A mesure que l'humanité progresse dans la maîtrise scientifique et technologique du monde qui l'entoure, elle semble partagée entre l'espoir de lendemains meilleurs et l'angoisse d'un futur de plus en plus menaçant.

L'espérance née de l'émergence d'une conscience éthique universelle, qui s'est en particulier dégagée, en août 2001, lors de la Conférence mondiale de Durban contre le racisme, la discrimination raciale, la xénophobie et l'intolérance qui y est associée, se voit minée par le retour de certaines formes de barbarie. Loin d'être confinés à des régions ou à des groupes de populations, les signes de cette montée de l'intolérance ne semblent épargner aucun pays, aucune nation.

La Journée internationale doit être l'occasion de rappeler que la tolérance figure parmi les valeurs cardinales qui constituent le socle de cette conscience universelle. Consubstantielle aux droits de l'homme et aux libertés fondamentales, elle est aussi bien une disposition intellectuelle d'ouverture qu'un élan affectif vers l'autre. Loin d'être une attitude passive, souvent confondue avec une indifférence condescendante à la attitude passive, souvent confondue avec une indifférence condescendante à la réalité de l'autre, la tolérance est le principe actif même du dialogue. Elle nécessite une connaissance de soi et une maîtrise des velléités dominatrices reflétées par l'arrogance, l'égoïsme, le mépris, la violence et l'exclusion.

La tolérance implique le devoir d'humanité pour ses prochains, le sentiments de solidarité envers les

Editorial

L'initiative de promotion du livre et de la lecture lancée par le Président de la République, Monsieur Maaouya Ould Sid'Ahmed Taya a été saluée par la communauté internationale comme un acte unique en son genre, une idée civilisatrice qui mérite force respect et grande considération. L'UNESCO, l'ALESCO, l'ISESCO, l'Agence de la Francophonie se sont tous félicités de l'initiative et ont délégué à Nouakchott plusieurs missions pour comprendre, encourager, soutenir cette grande idée.

Sur le plan intérieur, le pays tout entier a répondu à l'appel du Président. Les mauritaniens tous âges, tous sexes, toutes régions confondus, se sont mobilisés pour saluer cette grande œuvre et ont contribué en masse à son succès.

Cette réponse enthousiaste du peuple, ce «oui» massif qui s'est concrètement exprimé dans nos villes, villages, campements sont le signe évident de l'adhésion de tout notre peuple à cette grande initiative.

A la Commission Nationale pour l'Education, la Science et la Culture (CNESC), nous saurons à notre tour répondre à cet appel libérateur et nous consacrerons toute notre force à réussir ce qui était déjà un dessein pour nous et qui aujourd'hui est devenu un idéal pour tout un peuple : propager le savoir, les connaissances auprès de chacun.

A «El Mawkib» et ailleurs nous poursuivrons la noble tâche fixée par le Président de la République.

Nous appellerons aussi et toujours le peuple mauritanien tout entier à s'engager fermement sur la voie du savoir, parce qu'elle est la seule qui ouvre vers l'avenir et parce qu'elle est la seule à nous offrir les clefs de ce siècle.

Ely Ould Bouboutt

Al Mawqib Al Thaqafi

Responsable de la publication
Ely Ould Boubout

Rédacteur en Chef
Mohamed Lemine Ould Mounir

Directeur Technique :
Mohamedou Ould H'Dhana

Directeur Délégué
(édition française)
M'Bareck Ould Beyrouck
Assisté de : Ahmed Ould Cheikh

Service suivi et abonnements :
Responsable : Souleymane Ould Bouna Moctar
Assisté de : Mohamed Ould Amar Abal
Abderrahmane Ould Mohamed El Hafedh

Ont collaboré à ce numéro :
Racine Oumar N'Diaye
Yacoub Ould El Ghassem
Mme Koulibaly Sirandou Koïta
Mohamed Ould Mekhalla
Djicko Abdoul

Saisie et maquette : CNESC

Impression : IMPRIMERIE NATIONALE

SOMMAIRE

Message du Directeur Général de l'UNESCO

La coordination et la coopération dans le domaine des manuscrits en Mauritanie : réalisations et perspectives

Niab des tribus du Trarza et l'interprète principal Malamine Tandia, 1934

Evolution de la pensée mythique
Mythe de fondation et de dispersion des Soninko

La pensée maghrébine contemporaine et la l'hallucination de la modernité

Mémoire et apprentissage : **Eloge d'une faculté**

La Mauritanie au Carrefour des Cultures

L'impact du secteur informel sur la croissance urbaine d'une ville : cas de Nouakchott

La sociologie de l'éducation :
Le leçon française

REVUE CULTURELLE, EDITEE PAR LA Commission Nationale Mauritanienne pour l'Education, la Science et la Culture N° 30-31
2002 – Prix : 200 UM

Al Mawkib Al thaqafi

Les guerres prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes que doivent s'élever les défenses de la paix

Directeur de la Publication : Ely Ould Bouboutt

Message du Directeur Général de l'UNESCO

La coordination et la coopération dans le domaine des manuscrits en Mauritanie : réalisations et perspectives

Niab des tribus du Trarza et l'interprète principal Malamine Tandia, 1934

La pensée maghrébine contemporaine et l'hallucination de la modernité